القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي

الدكتور غريب عبد المجيد نافع
مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

الناشر
مكتبة الأزهر
أمام جامعة الأزهر بالدراسة


دار العمانى للطباعة
شارع الجيش - ٢ كنيسة الأرمن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كِفاء ما أنعم . والصلاة والسلام على رسولنا الأكرم ، سيِّدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، ومَنْ من البشر أسلم .

{ وبعـــد }

فإنّ دراسة « النحو العربىّ » ، دون دراسة أصوله ، دراسةٌ عقيمة ، لا تُنْتِج إلا العُجْمة فى القول ، والتخبّط فى البحث ، مع الملل والنفور .

ولطالما تمنَّيت أن يكون لعلم « أصول النحو » فى كليات اللغة العربيّة ، ومعاهدها على مستوى العالمين : العربىّ والإسلامىّ — منهجٌ مستقلّ ، نسعى بين يديه موسوعةٌ جامعة فى « النحو والصرف » ، يهتدى بضوئها العلماء ، ويسير على هديها الأدباء ، فيبتكرون اللفظ المعبِّر . وينشئون الأسلوب المشرق ، ويعلنون فى شموخ وإباء عن أصالة العربيّة ، ومرونتها ، واقتدارها حقيقةً على الوفاء بضروريّات العصر ، ومتطلبات المدنيّة .

ولا أنكر أنّ ذلك المطلبَ صعبُ التنفيذ ، شاقُّ التكاليف ، لأنه يتطلّب جهودًا علميّة متضافرة ، وإجراءات إدارية ميسَّرة ، وإمكاناتٍ ماليّةً موفورة .

ولكننى لا أنكر فى الوقت نفسه أنه مطلبٌ ضرورىٌّ تُحتِّمه الظروف الحاضرة ، إنصافًا للعربيّة · لغةِ القرآن الكريم ، وتعبيدًا لطرقها الوَعْرَة ، وتجميعًا لقضاياها المتشعِّبة ، وتشويقًا لفنونها المتنوِّعة ، وإبرازًا لأسرارها المكنونة ، وكشفًا عن جمالها الأخّاذ . ولذلك رأيتُنى بعد أن حققت رغبتى بتهذيب علم « أصول النحو » ودَعْم أركانه فى رسالتى « أصول النحو القياسية ، دراسةً ونقدًا » التى نلت بها درجة العالمية (الدكتوراه) من كلية اللغة العربيّة بجامعة

الأزهر — مدفوعاً باقتناع منّي ، وتوفيق من المولى سبحانه إلى تقديم قضايا عامة لعلمى « النحو والصرف » ، لتكون نماذج واضحة للون جديد من الدراسة الحيوية الهادفة ، ولتكون فى الوقت ذاته أساساً لعلم جديد ، هو علم « القواعد الكلية ، والأصول العامّة للنحو العربى » .

ولا أدّعى بذلك أنّى أوّل فارس فى هذا الميدان أو أوّل مؤسس لهذا العلم ؛ فقد سبقنى إلى البحث فى موضوعه ، والإشارة إلى مسائله كثير من المحققين ، وعلى رأسهم : أبو الفتح عثمان بن جنى المتوفّى سنة ٣٩٢ هـ فى كتابه « الخصائص » — وجلال الدين السيوطى المتوفّى سنة ٩١١ هـ فى كتابه « الأشباه والنظائر » — وأبو البقاء الكفوى المتوفّى سنة ١٠٩٥ هـ فى كتابه « الكليات » .

غير أنّى لم أجد حتى الآن من نهج فى تأليف هذه القضايا ، وشرحها منهجاً علميًّا ، يجمع شاردها ، ويجلو غامضها ، ويُثَبِّت أقدامها ، ويُقَرِّب جناها . وهذا ما تيسّر لى بعد مسح شامل لكتب التراث ، واستقصاء نادر لأمهات الكتب ، استوفيت فيه تلك القضايا استيفاءً تامًّا ، ثم تخيّرت منها الحاجى المطرد بعد شرحه وتحقيقه ، ومزجه بقليل من المصطلحات النحويّة والصرفية ، مع العناية الفائقة والاهتمام البالغ بالآراء الشخصية الجريئة ، والخلافات العلميّة المثمرة المدعومة بالحجة الواضحة ، والتفصيل الموجّه ، وهذا حق واضح ؛ فإن الدارس اللغوى مهما تكن نوعيته أو خلفيته الدراسيّة لابدّ أن يؤخذ بلون من الدراسة الجادّة التى تربى فيه روح البحث ، وتغرس فى شخصيّته أصالة الفكر ، وتعمق فى نفسه تقدير المادّة العلميّة التى يعالجها ، وتؤكد فى وجدانه احترام الحياة المثلى التي يعيش لها ، ويسعى إليها .

على أنى — والله يشهد — قد بذلت جهوداً مضنية فى سبيل هذه الدراسة الجامعة ، لانتزاعها من منابعها القريبة والبعيدة ، وإخراجها فى تلك الصورة الأدبية الممتعة ،

مع ذلك المنهج العلمى الفريد القائم على التحقيق النادر ، والتهذيب المحكم ، والبيان الشافى ، والمشفوع فى النهاية بالأسئلة المنوعة ، والتطبيقات المؤكدة .

فإلى طلاب العربيّة عامة ، وإلى عشاق الدراسات اللغوية خاصة — أقدم هذا اللون الجديد من البحث اللغوى الأصيل ، متمنياً لهم ، ولها مستقبلاً زاهراً وتوفيقاً مطرداً فى ظلال العلم والإيمان .

ومن الله وحده ألتمس العون ، وأستلهم التوفيق ؛ فهو حسبى ، ونعم الوكيل ؟

المؤلف

د . غريب عبد المجيد نافع
مدرس اللغويات
بكلية اللغة العربية — جامعة الأزهر

العباسية فى { غرة المحرم ١٣٩٥ هـ
١١ من يناير ١٩٧٥ م

تمهيد

تلتقى القواعد ، والأصول ، والقوانين ، والأقيسة ، والضوابط فى الدلالة على القضايا الكلية التى يُتعَرّفُ منها أحكامُ جزئيات موضوعها .

(أ) فالقواعد ، جمع قاعدة ، وهى فى اللغة : الأساس .

وأما فى الاصطلاح[1]، فقضيّة كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، كقولهم : « كل فاعل مرفوع » .

فإن موضوع هذه القضية هو الفاعل .

وجزئياته : « زيد » من قولك : « قام زيد» ، و « بكر » من قولك : « أكل بكر » ، و « عمرو » من قولك : « ضرب عمرو » ، ونحو ذلك .

وأحكامه : ثبوت الرفع .

وكيفية تعرف أحكامها من القضية : أن يُجعَل الجزئىّ الذى تريد معرفة حكمه موضوعاً ، ويُجعَلَ موضوع القضيّة محمولا ، وتُجعَل المركبة منهما صغرى ، ثم تجعل القضيّة الكلية كبرى ، فإذا ركبتهما قياساً خرجَتْ بحكم ذلك الجزئىّ .

وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كليا منطبقاً على جزئياته، وهو الذى يعبرون عنه بقولهم : « قاعدة الباب كذا » .

(ب) والأصول ، جمع أصل ، وهو فى اللغة : أسفل كل شىء . وهو، أيضا : ما يُبْتنى عليه غيره ، سواء أكان الابتناء حسيا ، أم عقليا .

فالابتناء الحسى ، كأصل الجدار ، أى : أساسه . وأصل الشجرة ، أى : قاعدتها الضاربة عروقها فى الأرض ، وعليه قوله تعالى : « إنها شجرةٌ تخرج فى

---

(١) الاصطلاح : اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى .

أصل الجحيم(١) » ، وقوله سبحانه : « ألم تر كيف ضرب الله مثلا : كلمةً طيبة ، كشجرة طيبة ، أصلُها ثابت ، وفرعها فى السماء(٢) » ، وقوله جلّ شأنه : « ما قطعتم من لينة ، أو تركتموها قائمة على أصولها ، فبإذن الله(٣) » .

والابتناء العقلى ، كابتناء المشتق على المشتق منه ، والمجاز على الحقيقة ، والحكم على الدليل ، والمعلول على العلة ، والأحكام الجزئية على القواعد الكلية .

وأما فى الاصطلاح ، فيطلق :

١ — **على الدليل** ، كقولهم : الأصل فى هذه المسألة : الكتاب ، والسنة والإجماع ، أى : الدليل عليها ذلك .

٢ — **وعلى القاعدة** ، كقولهم : لنا أصل ، أى : قاعدة ، وهو أن الأصل مقدم على الطارئ — وقولهم : الكسر هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين

٣ — **وعلى القاعدة المستمرة** ، كقولهم : الأصل فى الاشتقاق أن يكون من المصادر .

٤ — **وعلى القياس** ، كقولهم : الأصل أن يقدّر الشيء فى مكانه الأصلي ، أي : القياس فيه ذلك — وقولهم : الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ، فإعراب المثنى ، وجمع المذكر السالم بالحروف على خلاف الأصل ، أى : على خلاف القياس .

٥ — **وعلى المقيس عليه** ، كقولهم : الفاعل هو الأصل فى استحقاق الرفع ، وغيره من المرفوعات محمول عليه .

٦ — **وعلى المستصحب** ، كقولهم : تعارض الأصل والطارئ ، أى :

---

(١) الصافات : ٦٤ (٢) إبراهيم : ٢٤ (٣) الحشر : ٥

المستصحب ـ وقولهم : الأصل فى المبنى أن يُسَكَّنَ ، أى : الراجح فيه ذلك ، أو المستصحب ، لا الغالب ، إذ ليس غالب المبنيات ساكنا .

٧ — وعلى **الغالب** ، كقولهم : الأصل فى العلامة أن تكون ملزومة ، لا لازمة ، أى : الغالب فيها ذلك ـ وقولهم : الأصل فى المفاعلة : المشاركة ، أى : الغالب فيها ذلك .

٨ — وعلى **الغالب السابق** ، كقولهم : الأصل فى الأسماء الإفراد ، والتنكير ، والتذكير ، والصرف .

٩ — وعلى **الأغلب** ، كقولهم : الأصل فى المبتدأ التعريف ، وفى الخبر التنكير .

١٠ — وعلى **الراجح** كقولهم : الأصل فى الأسماء الإعراب ، وفى الأفعال البنـــاء .

١١ — وعلى **الكثير الراجح** ، كقولهم : الأصل فى الكلام الحقيقة ، أى : الكثير الراجح المتبادر إلى ذهن السامع .

١٢ — وعلى **الملائم للطبع** ، كقول الصرفيين : الأصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف : حرف يبتـــدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسط بينهما .

١٣ — وعلى **الظاهر** ، كقولهم : إن الأصل فى قوله تعالى : « يأيها الذين آمنوا ، لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذى ينفق ماله رئاء الناس[1] » : لاتبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ماله رئاء الناس ، أى : الظاهر فيها ذلك .

---

(١) البقرة : ٢٦٤ .

وعلى هذا يكون تأويل مَكّى [1] : إبطالاً كإبطال الذى ينفق ماله رئاء الناس » على خلاف الأصل ، أى : على خلاف الظاهر .

١٤ — وعلى **اللغة** ، كقولهم : التنوين فى الأصل : مصدر نوّنت ، أى : أدخلت نوناً ثم غلب ، حتى صار اسماً لنون ساكنة تلحق الآخر لفظا ، لا خطًّا لغير توكيد .

١٥ — وعلى **الأقوى** ، كقولهم : الأصل فى حذف العائد من الصلة ، أى : الأقوى فيه ذلك .

١٦ — وعلى **القوانين الكلية** المنطبقة على الجزيئات ، كقولهم : الأصل فى كل واوٍ أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها ، أن تقلب ألفا ، أى : القانون الكلى فيهما ذلك .

١٧ — وعلى **الأول** ، كقولهم الأصل فى المبتدأ التقديم ، أى : ما ينبغى أن يكون المبتدأ عليه ، إذا لم يمنع مانع .

(ج) والقوانين جمع قانون ، وهو فى **اللغة** : الأصل .

وأما فى **الاصطلاح** ، فأمر كلى منطبق على جميع جزيئاته التى يتعرف منه أحكامها ، كقولهم : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول به منصوب ، وكل مضاف إليه مجزور .

(د) والأقيسة ، جمع قياس . وهو فى **اللغة** : تقدير شىء على مثال شىء آخر ،

---

(١) هو العلامة المقرى أبو محمد مكى بن أبى طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسى ، من أئمة المغاربة ، روى الفقه المالكى عن أبى زيد القيروانى صاحب الرسالة .

وقد ولد مكي فى القيروان سنة ٣٥٥ ه ، وتوفى بقرطبة سنة ٤٣٧ ه .

كتقدير القماش على الآلة الحسية التى هى مثال للذراع ، أو الياردة ، أو المتر ، أو نحو ذلك .

وأما فى الاصطلاح ، فيختلف معناه باختلاف أنواعه . وأنواعه فى الفكر الإنسانى أربعة : عقلى ، وشرعى ، وبلاغى ، ولغوى .

وقد يطلق القياس فى عرف النحاة على الأصل ، كقولهم : إعراب المثنى والمجموع على حدّه مخالف للقياس ، أى : مخالف للأصل .

(ه) والضوابط ، جمع ضابط ، وهو فى اللغة : الحافظ ، يقال : ضبَط الشىء يضبِطه ضَبْطا ، إذا حَفِظه بالحزم .

وأما فى الاصطلاح ، فحكم كلّى منطبق على جزئيات موضوعه ، كقولهم : كل اسم ثلاثى حذفت لامه ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث ، ولم يكسّر ، فإنه يجمع جمعًا سالما .

هذا ، وبالنظر فى « القواعد الكلية ، والأصول العامة » . نرى أن « الأصول العامة » أعمّ من « القواعد الكلية » ، وأكثر أفراداً .

ومن ثمة آثرت دَرْسهما فى بابين مستقلين يجمعان شتاتهما ، ويُرْسيان دعائمهما ، ويُذَلِّلان عَصِيَّهما ، ويُدْنيان جَناها .

وإليك البيان :

الباب الأول

في

القواعد الكلية

والقواعد الكلية نوعان : عامّة ، وخاصة .

(ا) **فالعامة** هي التي تجمع فروعاً من أبواب شتّى ، وذلك هو الكثير الغالب .

(ب) **وأما الخاصة** ، فهي التي تختص بباب واحـــد ، وذلك إذا كانت أمراً كليا منطبقاً على جزئياته ، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم : « قاعدة الباب كذا » .

وتقليل القواعد أولى من تكثيرها ، فإشراب « لو » الشرطية التمني أولى من إخلاصها له ، وجعلها قسما برأسه ؛ لأنه متى أمكن تقليل القواعد ، وجعلُ الشيء من باب المجاز ، كان أولى من تكثير القواعد ، وادّعاء الاشتراك ، لأنه يحتاج إلى وضعين ، والمجاز ليس فيه إلا وضع واحد ، وهو الحقيقة .

وهكذا الحال في جعل المضارع منصوبا بأن مضمرة بعد « حتّى » ، أو اللام ؛ فإنه أولى من جعله منصوبا بـ « حتّى » نفسها ، أو باللام ذاتها .

والقواعد الكلية مشتركة بين النحو وأصوله ؛ لأنها ثمرة الاصول ، وأساس الفروع .

(ا) **فالنحو** : « قواعد مستنبطة من استقراء النصوص العربيّة المعتمدة ؛ تعصم مراعاتها اللسان من الخطأ في القول » .

(ب) **وأصول النحو** ، كما قال السيوطي : « علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل » .

(هـ) **وأما القواعد الكلية والأصول العامة** ، فـ « علم يبحث فيه عن القضايا الكلية ، ومدى انطباقها على الجزئيات ، أو بيان حقيقتها » .

فعلم النحو على هذا ، خاص بالصور الجزئية المستعملة فى اللسان العربى .

وعلم أصول النحو ، خاص بالأدلة الإجمالية[١] المثبتة للقضايا الكلية .

وأما علم القواعد الكلية ، والأصول العامة ، فخاص بالقضايا الكلية المنظمة للصور الجزئية .

والنحو بهذا المعنى يشمل الصرف ، وينتظم مسائله ؛ لأن القول قد أخذ فى مفهومه ، وهو يتناول المفردات والتراكيب .

فإذا أردنا للصرف تعريفا يخصه ، ويحدد وظيفته ـ قلنا : « الصرف علم يعرف به كيفية صياغة الأبنية وأحوال هذه الأبنية ، وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء » .

وإذا أردنا للنحو تحديدا أدق ، وتخصيصا أوضح ـ قلنا : « النحو علم يعرف به أحوال الكلم العربى من حيث الإعراب والبناء ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والاتصال والانفصال ، والتذكير والتأنيث والتعدى واللزوم ، وما إلى ذلك مما يدخل فى تنظيم الجملة وإصلاح الكلام » .

وإنما آثرنا التعريف الأول للنحو على الرغم من عمومه وإجماله ؛ لأن دراستنا لأصول النحو وقواعده ، تشمل أصول الصرف وقواعده ؛ لاشتراكهما

---

(١) والأدلة الإجمالية عندنا ستة : « السماع ، والقياس ، والاستقراء ، والإجماع والاستحسان ، والاستصحاب » وقد أشبعت القول فيها فى رسالة الدكتوراه « أصول النحو القياسية » دراسة ونقدا المحفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٨٧ — ٢٩٣) رسائل .

فى الأحكام العامة ، واتفاقهما فى المنبع الذى يردانه ؛ فإن أصولَ النحـو ، أدلّتُه الإجمالية ـ وقواعِدَه ، قضاياه الكلية ، وهما بالنسبة للنحو والصرف سواء .

والقواعد الكلية لا تقل فى أهميتها عن الأدلّة الإجمالية ؛ لأن القواعد الكلية تُدنى النحو من طلابه ، وتقربه من عشاقه ، فهى التى تمكنهم من إدراك مسائله ، وفهم جزئياته ، فضلا عن إقناعهم بأسراره وجماله ؛ ولذلك تتبعت هذه القواعد فى مظانها المختلفة ، وتطلبتها من مواردها المتعددة ، ثم تخيّرت منهـا الضرورىّ الهادف ، بعـد تحقيقه وتهذيبه ، وترتيبه ترتيبا يُحْكِمُ الصلة بين القضايا المتشابهة ، ويرغّب الدارسين فى الإقبال عليها ، والإفادة منها . وإليك البيان :

١ — كل لفظ وضع لمعنى وضعا أوليا ، فهو المرتجل :

وذلك ، كـ « سعاد ، وأدد ، وغطفان ـ وصه ، وهيهات ، وأوّه » ؛ فإن **ثلاثة الأمثلة[١] الأولى** ، لم يسبق لها استعمال فى غير العلمية ؛ وإنما سمّى بها ابتداء .

وهكذا الحال فى **ثلاثة الأمثلة الأخرى** ؛ فإنها وضعت للدلالة على اسم الفعل من أول الأمر .

والارتجال[٢] عندنا نوعان : حقيقى ، واعتبارى .

---

(١) الأمثلة جمع مثال ، وهو جزئى يذكر لإيضاح القاعدة ، ولا بد أن يكون موافقاً لكلام العرب الخلص ـ وأمّا الشاهد فجزئى يذكر لإثبات القاعدة . ولا بد أن يكون من النصوص العربية المعتمدة ، وهى كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام من يحتج به من العرب الخلص ، وهم الذين عاشوا فى البادية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ـ وفى الحاضرة حتى نهاية القرن الثانى الهجرى ...

(٢) الارتجال فى اللغة : الابتكار والاختراع ، يقال . ارتجل الخطبة والشعر ارتجالا ، إذا ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل . وأما فى الاصطلاح ، فهو : اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شىء أصلا .

(أ) فأما **الحقيقى** ، فهو : ما اخترع بمادته ، وصيغته . ولا يكون هذا النوع إلا من العرب الخُلَّص المحتج بلغتهم ؛ لأن اللغة ملك لهم يتصرفون فيها حسبما أرادوا ، وذلك أمر ميسور لهم ؛ فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق إليه ؛ فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها، ولا سُبقا إليها ، وهذا أمر طبيعى ؛ فإن موادّ اللغة لم تظهر كلها دفعة واحدة ، وإنما ظهرت تباعاً حَسْبَ قانون النشوء والارتقاء .

(ب) وأما **الاعتبارى** ، فهو : ما اخترع بصيغته ، دون مادّته : كالاشتقاق والعدل ، والتفريع ، والزيادة ؛ فإن المادة الأولى فيها ثابتة أصيلة ، والارتجال فى الواقع إنما هو الصيغة الجديدة .

وهذا النوع غير مختص بالعرب القدامى ؛ وإنما يجوز لنا نحن المولّدين أن نطرق بابه ، ونأتى به ، متى كان جارياً على سَنَن العرب فى كلامهم ، وهو عمدة الصنّاع ، والمؤلفين ، والمترجمين ، وواضعى العلوم . ومنه ومن العربىّ الأصيل تكوّن اللسان الرسمى الفصيح : لسان الكتابة ، والقراءة ، والتعليم ، والإدارة .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز لنا نحن المولّدين أن نرتجل ارتجالاً حقيقياً ، ولا اعتبارياً مخالفاً لسنن العرب فى كلامهم ؛ لأننا مقلدون ، فنحن عرب باتباع كلام العرب .

فما ارتجله المولدون ، وخاصة أهل السخرية منهم من الألفاظ التى لا أصل لها فى اللغة — كالحنشصة ، والحفلطة — يجب إعدامه فوراً .

وكذا ما حرفه المولّدون من اللغة الصحيحة تحريفاً يتعلق باللفظ أو الدلالة ، أو بهما معاً ، ولا يمكن تخريجه على أصل من الأصول العربيّة الفصيحة : كالجلاّبيّة للجلباب ، فإن تحريفة يتعلق باللفظ وحده — وكالغلّة للقمح ، فإن تحريفه

يتعلق بالدلالة فقط ؛ لأن الغلة فى الأصل المنفعة — وكالشحات للسائل المحتاج ؛ فإن تحريفه يتعلق باللفظ والدلالة معا ؛ لأن الشحاذ فى الأصل لمن يكثر شحذ السيف والسكين لإسراع القطع .

وهذا ما يُسمَّى أحيانا بالعامى ، وأحيانا بالدراج ، وأحيانا بالبلدى . وهو الذى نقاومه جَهْدنا ، ونسعى فى إزالته طاقتنا .

ومن أجل هذا الغرض وضعت علوم اللغة ، وأخذ النشء بدراستها فى دور التعليم .

٢ — كل لفظ مستعمل ؛ فله وضعان : وضع قصدى ، ووضع تبعى :

فأما **الوضع القصدى** (١) ، فبه يَدُلُّ اللفظ على معناه : كدلالة « زيد » على الذات المخصوصة ، ودلالة « ضَرَب » على الحدث والزمان .

وأما **الوضع التبعى** ، فبه يَدُلُّ على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ، ولكون هذا الوضع تبعيًّا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مبتدأ

(١) الوضع : تعيين اللفظ بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ، أو بواسطة . وهو نوعان . تحقيقى ، وتأويلى .

(أ) فالتحقيقى : مادل على المعنى الموضوع له بنفسه ، كوضع الحقائق .

(ب) والتأويلى : مادل على المعنى الموضوع له بواسطة العلاقة والقرينة ، كوضع المجازات ، والكنايات .

ولا يكون الوضع التأويلى إلا نوعيا ، فيلاحظ فيه الموضوع بوجه كلى عام كالمشتقات ، والمركبات المستعملة فى معانيها المجازية .

وأما الوضع التحقيقى ، فيكون نوعيا ، وشخصيا . فالنوعى : ما يلاحظ فيه الموضوع بوجه كلى عام ، كالمشتقات والمركبات المستعملة فى معانيها الحقيقية — والشخصى : ما يلاحظ فيه الموضوع بعينه وشخصه ، كأعلام الأشخاص ، وأسماء الأجناس المستعملة فى معانيها الحقيقية .

وقد اتفق لبعض الأفعال أن وُضِع لها وضعا قصديًا أسماء أخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها ، وسموها أسماء الأفعال .

ف « صَهْ » مثلا ، مدلوله لفظ « اسكت » باعتبار دلالته على لفظ السكوت، بخلاف « اسكت » إذا قصد لفظه فإنّ مدلوله يكون لفظ « اسكت » الواقع في التركيب من حيث كونه لفظا مركبا من (س ك ت) ، لا باعتبار معناه .

ومن ثمة كان اسم الفعل كلاما تامًا ، بخلاف هذا .

③ — إذا أريد بالكلمة لفظها ، كانت اسما له . ومدلولها اللفظ الواقع في التركيب :

فإذا قيل « ضرب » فعل ماض ، فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى في هذا التركيب ؛ لأن ذلك ينافى كونه اسمًا مسندًا إليه ؛ وإنما على مدلوله الواقع في نحو قولك : ضربَ زيدٌ » .

وإذا قيل : « من » حرف جرّ ، فالحكم بالحرفية ليس على اللفظ الذى في هذا التركيب ، لأن ذلك ينافى كونه اسما مسندًا إليه ؛ وإنما على مدلوله الواقع في نحو قولك : « شربت من الكوب » .

وأما نحو قولك : « ضرب » ثلاثى ، فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه ، أو على مدلوله الذى في نحو قولك : ضرب زيد » .

والمشهور تسمية هذا الإسناد لفظيا ، لأنّ الحكم فيه على اللفظ ، لكن يصح تسميته معنويًا ، أيضا ؛ لأن المحكوم عليه مدلول اللفظ .

وآحادي الوضع ينطق باسمه ، لا بمسمّاه ، فيقال : الواء في قولك : « مررت بزيد » : حرف جر ، والتاء في قولك : « ضربت عمراً » : ضمير مبنى على الضم

لَفى محل رفع فاعل ؛ واللام فى قولك : « والله لأنتصرنْ » : لام القسم ؛ والهاء فى قولك : « أخوك أكرمته » : ضمير مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به .

وأما ثنائى الوضع ، فلا ينطق باسمه ؛ وإنما ينطق بمسمّاه ، فيقال : « من » : حرف جر . و « أل » : حرف تعريف . و « يا » : حرف نداء . و « ها » فى قولك : « هند أكرمتها » : ضمير مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به ـ وفى قولك : « هذا جهودى » : حرف تنبيه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

ومن ثمة لا يقال : « هاء » التنبيه بالمد ؛ لأنه علم على الكلمة المركبة من « هاء ، وألف » ، فتنكر ، وأضيف إلى التنبيه إضافة الدالّ إلى المدلول ؛ ليتضح المراد ، ولو مُدّ لاقتضى أنّ لنا هاء مفردة تكون للتنبيه ، وليس كذلك .

كما لا يقال : « ياء » النداء بالمد ؛ لأنه علم على الكلمة المركبة من « ياء ، وألف » .

وهكذا الحال فيما وضع على أكثر من حرفين : كـ « إلى ، وعلى ، وحتى ، ولكنّ » ؛ فإنه يعبر عنه باسمه ، لا بمسمّاه .

٤ ـ اذا نقل الفعل او الحرف الى الاسمية ، لزمتهما احكامها :

ومن ثمة يقعان موقع الأسماء ، ويعربان بإعرابها ، فيقال : « حضر جادُ ، ويزيدُ ـ ومِنْ : حرف جر ـ ولكنّ : حرف استدراك » ولذلك تقطع همزة الوصل وجوباً ؛ إشعاراً بذلك النقل ، فيقال : « اقرأ : سلسلة ناجحة ـ وألْ : حرف تعريف » .

وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمّى به ، القطع ؛ لأن المنقول من فعل أو حرف بعد عن أصله ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم ـ كـ « انتصار ، وابتسام ، وانشراح ، واعتماد » ـ فإن الهمزة فيه تبقى على

وصلتها بعد التسمية ، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عمّا هو له .

٥ — الثقل والخفة طريقهما المعنى ، لا اللفظ :

فالخفيف من الكلمات : ما قلّت مدلولاته ولوازمه . والثقيل : ما كثر ذلك فيه .

فخفّة الاسم أن يدل على مسمّى واحد، ولا يلزمه غيره فى تحقق معناه: كـ« رجل وفرس » ؛ فإن معنى الأوّل ومسمّاه : الذكر من بنى آدم ـ ومعنى الثانى ومسمّاه: الحيوان الصهّال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره .

ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته : الحدث والزمان ـ ولوازمه : الفاعل ، والمفعول ، والتصرف ، وغير ذلك .

٦ — الاسم اخف من الصفة :

وذلك لأنّ الصفة ثقلت بالاشتقاق ، وبالحاجة إلى الموصوف وبتحمل الضمير

ومن ثمة سكنوا العين فى الجمع بالألف والتاء مع الصفة ، وحركوها مع الاسم ، فقالوا فى الصفة : « صَعْبة ، وصَعْبات ـ وجَدْلة ، وجَدْلات ـ وعِيشة رَغْد ، وعيشات رَغْدات ـ وطريق نَهْج [(١)] ، وطرق نَهْجات » .

وقالوا فى الاسم : جَفْنة وجفَنات ، وقَصْعة وقصَعات ، وهِند وهِنِدات ، وسِدْرة وسِدِرات ، وغُرْفة وغُرُفات ، وبُرْمة وبُرُمات » ، قال حسّان ابن ثابت الأنصارى :

---

(١) الطريق النهج : البين الواضح .

٦ — لنا الجفَنات الغُرّ يلمعن في الضّحا   وأسيافنا يقطرن من نجدة دما[1]

وإنما فُعِل ذلك؛ فرقاً بين الاسم والصفة. وخُصّ الاسم بالحركة لخفته، وثقل الصفة.

٧ — الفعل أثقل من الاسم:

وإنما كان الفعل أثقل من الاسم لثلاثة أمور:

الأمر الأول — أن الاسم أكثر من الفعل استعمالاً، وحروفاً، وأوزاناً والكثرة مظنّة الخفة، كما في المعرفة والنكرة.

أما أنه **أكثر استعمالاً**، فلأن كل فعل لا بدّ له من اسم يكون معه فاعلاً. ولا يلزم في الاسم أن يكون معه فعل. وإذا كثر استعمال الشيء، خفّ على الألسنة، لكثرة تداوله.

وأما أنه **أكثر حروفاً**، فلأنّ المجرد منه يكون ثلاثيا، ورباعيًّا، وخماسيًّا — ولا يكون مجرد الأفعال إلا ثلاثيا أو رباعيًّا. ولأن الاسم ينتهي بالزيادة إلى سبعة، ولا تنتهي الأفعال بها إلا إلى ستة.

وأما أنه **أكثر أوزاناً** فلأن أبنية المجرد منه المتفق عليها تسعة عشر — وأبنية الفعل أربعة. ولأن أبنية الاسم بالزيادة تزيد على ثلثمائة، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

والأمر الثاني — أنّ الفعل لكثرة مقتضياته صار كالمركب، فالفعل تلحقه الزوائد في أوّله وآخره، فتلحقه حروف المضارعة، وتاء التأنيث ونونا التوكيد، والضمائر، كما يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فثقل بذلك.

والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك، فهو مفرد، والمفرد أخف من المركب.

---

(١) «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. و«الجفنات»: جمع جفنة (القصعة)، وهي مبتدأ مؤخر. و«الغر»: جمع غراء، وهي البيضاء. و«يلمعن» من لمع إذا أضاء. و«من» للبيان. و«دماً»: مفعول به وهو واحد وضع موضع الجمع؛ لأنه اسم جنس مطلق.

فان قيل : إن المبتدأ يحتاج إلى خبر ، فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

فالجواب : أنّ تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ؛ لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

والامر الثالث — أن الفعل فرع عن الاسم فى الاشتقاق منه ، وفى الافتقار إليه ، وفى إفادة التركيب ، والفرع أثقل من الأصل .

٨ — الفعل لا يثنى ولا يجمع :

وذلك لأن مدلول الفعل الجنس ، وهو واقع على القليل والكثير ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « ضرب زيدٌ عمراً » ، جاز أن يكون ضربه مرّة ، أو مرتين أو مرات .

فهو إذن دالّ على القليل والكثير دون تحديد . والشيء إنما يكون مدلوله واحداً فى الإفراد : كـ « رجل » — واثنين فى التثنية : كـ « رجلين » — وفوق الاثنين فى الجمع : كـ « رجال » .

فلما كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته أو جمعه فائدة .

وأيضاً ، فإن العرب لم تثنه ، ولم تجمعه .

فان قيل : إن الفعل مثنى ومجموع فى نحو قولهم : « يفعلان ، ويفعلون » .

فالجواب : أن ذلك باطل ؛ لأنه لو كان مثنّى أو مجموعاً ، لجاز أن تقول : « زيد قاما ، أو قاموا » ، إذا وقع القيام منه مرتين ، أو ثلاثاً . والعرب لم تقل ذلك ، فبطل أن يكون مثنى أو مجموعاً فى ذلك الفعل .

٩ — كل مركب اسنادى ، فهو الجملة :

ويشمل ذلك الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وما كان بمنزلة أحدهما .

(١) فالفعل والفاعل ، كقولك : قام محمد ، وأكل الفاكهة » .

(ب) والمبتدأ والخبر ، كقولك : خالد منطلق ، وسعد مبتهج » .

(ج) وأما ما كان بمنزلتهما ، فنحو قولك : ضُرِبَ اللص » ، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل — وقولك : « أقائمٌ الزيدان » ؟ ، فإنه بمنزلة المبتدأ والخبر — وقولك : « كان الليل ساكناً » ، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل ، نظراً إلى الحال .

وأما نحو قولك : « ظننت زيداً فاهما » ، فجملة فعلية على التحقيق ، لأنها منتظمة من فعل وفاعل ، حسب الاصطلاح .

ومما يجب التنبيه له ان الجملة اعم من الكلام ، لأن الجملة عبارة عما تضمن الإسناد الأصلي ، سواء أ كانت مقصودة لذاتها ، كقولك « قام محمد ، ومحمد قام » — أم لا ، كجملة الشرط ، والخبر ، والصلة ، والصفة ، والحال .

وهذا بخلاف الكلام فإنه مع تضمنه الإسناد الأصلي لا بدّ أن يكون مقصوداً لذاته .

والجملة باعتبار صدرها نوعان : اسمية ، وفعلية .

(١) فالاسمية : ما صُدّرت باسم ، كقولك : « زيد قائم ، وهيهات الرحيل » .

(ب) والفعلية : ما صُدّرت بفعل ، كقولك : قام زيد ، وأهين المجرمُ ، وظل الجو دافئا ، وحسبت أخاك فاهما ، ويقوم أبوك ، وقم الآن » .

وأما الشرطية، فالصواب انها من قبيل الفعلية ، لأن مدار التسمية على المسند أو المسند إليه .

والمصدرة بظرف أو جارّ ومجرور في نحو قولك : أعندك الفضلُ » ؟ وقولك : « أفي الدار سعيد » ؟ ، صالحةٌ لهما بحسب تقدير المتعلّق ، فإذا قدرت المرفوع فاعلاً كانت فعلية — وإذا قدرته مبتدأ مخبراً عنه بهما كانت اسمية .

والمراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه ، فلا عبرة إذن بما تقدم عليهما من الحروف .

فالجملة من نحو قولك : « أقائم الزيدان ؟ - وأزيد أخوك ؟ - ولعل أباك منطلق - وما بكر فاهمًا » ، إسمية .

والجملة من نحو قولك : أفرح أخوك ؟ - وقد قام زيد - وهلاّ قمت - وإن اجتهدت نجحت » ، فعلية .

والمعتبر ، أيضاً ، ما هو صدر فى الأصل

فالجملة من نحو قولك : « كيف جاء زيد » ؟ ومن نحو قوله تعالى : فأىّ آياتِ الله تنكرون »[1] ؟ ، وقوله سبحانه : « أفريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون[2] ، وقوله جل ثناؤه : « خشّعاً أبصارهم يخرجون[3] » - فعلية ؛ لأن هذه الأسماء فى نيّة التأخير .

وكذا الجملة فى نحو قولك: « ياعبدَ اللهِ » ! ، وفى نحو قوله تعالى : والأنعامَ خلقها[4] » ، وقوله سبحانه : « وإن أحد من المشركين استجارك »[5] وقوله جل شأنه : « والليل إذا يغشى[6] » - فعلية ؛ لأن صدورها فى الأصل أفعال .

فالتقدير فى قولك : « يا عبد الله » : أدعو عبد الله — وفى قوله تعالى : « والأنعام خلقها » : وخلق الأنعام خلقها — وفى قوله سبحانه : « وإن أحد من المشركين استجارك » : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك — وفى قوله جـــل شأنه : « والليل إذا يغشى » : أقسِمُ والله .

١٠ — كل جملة يخبر بها عن مفرد يدل على جملة ، فهى المتحدة به معنى : ومن ثمة لا تحتاج الى رابط : كحديث ، وقول ، وكلام ، ونطق ، ودعاء ، ووصيّة فى نحو قولك : « كلامى لأبنائى : إنكم مؤدبون — ووصيتى لهم : القرآن

---

(١) غافر ، ٨١ . (٢) البقرة ، ٨٧ . (٣) القمر ، ٧ .
(٤) النحل ، ٥ . (٥) التوبة ، ٦ . (٦) الليل ، ١ .

والسنّة »، وقولهم: « نطقى: الله حسبى »، وقوله صلى الله عليه وسلم: « أفضل ما قلته أنا والنبيّون من قبلى: لا إله إلا الله »، وقوله تعالى: « وآخر دعواهم، أن: الحمد لله ربّ العالمين »(١).

ومنه ضمير الشان، كقولك: « إنه محمد قائم ».

١١ — العلامة يجب اطرادها، لا انعكاسها بخلاف التعريف، فإنه يجب اطراده وانعكاسه معاً:

والمراد بالاطراد: وجود المُعلِّمَ عند وجودها — وبالانعكاس: انتفاؤه عند انتفائها.

فـ « أل » المعرّفة علامة الاسمية، ومن ثمة يقال: « كل مادخلت عليه(أل)، فهو اسم »؛ لأن المضمرات أسماء، ولا تدخلها « أل ».

وهكذا القول فى غالب الأعلام، والمبهمات، وكثير من الأسماء: كأين، وكيف، ومَنْ، فإنّ « أل » لا تدخل شيئاً منه، وهى مع ذلك أسماء.

والاسم: ما دلّ على معنى مفرد، ومن ثمة يقال: « كل ما دلّ على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم ».

والفرق بين العلامة والحد، هو: أن العلامة تكون بالأمور اللازمة بخلاف الحد، فإنه يكون بالأمور الذاتية.

والفرق بين الذاتى واللازم، هو: أن الذاتىّ لا تفهم حقيقة الشىء بدونه، فإذا قدّرنا انعدامه فى الذهن بطلت حقيقة ذلك الشيء بخلاف اللازم فإنه ليس كذلك، ألا ترى أنا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان عن الفعل، لبطلت حقيقته. وهذا

---

(١) يونس، ١٠.

بخلاف العلامات - كالسين، وسوف ، وقد، فإن عدم صحة دخول هذه الأشياء عليها ، لا يقدح فى فعليتها ؛ ألا ترى أنّ فعل الأمر والنهى لا يحسن دخول شىء من ذلك عليهما ، وهما مع ذلك أفعال .

١٢ — كل ما نطق به غير العرب من الكلم ، فهو أعجمى :

وذلك لأن العرب يطلقون لفظ الأعجمى على من سواهم من البشر ، فغير العربى عندهم أعجمىّ .

ويصدق ذلك على اللغة نفسها ، فجميع اللغات عندهم، سوى لغتهم : كالعبريّة ، والفارسيّة ، والإنجليزيّة ، والروسية - أعجميّة .

وللفظ الأعجمىّ عند اللغويين علامات مختلفة يتميز بها عن العربىّ ، أبرزها وأوضحها ما يلى :

أولا — خروج اللفظ عن أحد الأوزان العربيّة المضبوطة فى كلامهم فنحو « إبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وهابيل ، وخراسان ، وآمين » - أعجمىّ ؛ لأن هذه الأوزان مفقودة فى اللسان العربىّ ، فكان ذلك دليل عجمتها ، ولو لم يصرح بها أحد من اللغويين .

ثانيا — خلوّ اللفظ من أحد حروف الذلاقة(١) ، إذا كان رباعيًا أو خماسيًا، فإنه متى كان الاسم العربى رباعيا أو خماسيًا ، فلا بد أن يكون فيه شىء منها : كـ « جعفر(٢) ، وسفرجل(٣) ، وقرطعب(٤) ، وجحمرش(٥) » .

---

(١) الذلاقة : السرعة فى النطق، وحروفها ستة يجمعها قولهم، « مُرْ بنفل» أى ، بغنيمة ، وسميت حروف الذلاقة بذلك لسهولتها ؛ فإن هذه الحروف أحسن الحروف امتزاجاً بغيرها .

(٢) الجعفر : النهر الصغير (الجدول) ، والجمع : جعافر .

وقد يخلو اللفظ من أحد حروف الذلاقة ، وهو عربى : كالعسجد[١] ، والعَسَطُوط[٢] ، والدهدقة، والزهزقة[٣].

ثالثا — تبعية الراء للنون أو الكلمة : كـ « نَرْجِس[٤] » ـ والزاى للدال: كـ « مهندز[٥] » ، فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية .

رابعا — اشتمال اللفظ على حرف لا ينطق به فى العربيّة : كالباء الثقيلة فى « بور ، وبندق » ـ والفاء الثقيلة فى « نوفمبر ، وفيلا » ، فإذا اضطروا إلى نطقه فى العربية ، أخلصوا الباء أو الفاء .

خامسا — بناء المفرد على الواو والنون ، كما فى : « نيرون » ، وشمشون ، وسيحون ، وجيحون » .

ومن ثمة نص بعضهم على أنّ كل مفرد ختم بالواو والنون يجوز فيه الصرف والمنع ؛ للعلمية وشبه العجمة ، كما فى «حَمْدون ، وخَلْدون ، وزيدون ، وسعدون ، وعبدون ، وشَيْخون » .

= (٣) السفرجل : شجر مثمر من فصيلة الورديات ، واحدته: سفرجلة ، والجمع : سفارج .

(٤) القرطعب : الشيء التافه الحقير . (٥) الجحمرش : العجوز الكبير ، والجمع : جحامر . (١) العَسْجد ، الذهب . (٢) العَسَطُوط : شجرة تشبه الخيزران ، وهى بفتح الأول والثانى .

(٣) الدهدقة والزهزقة : شدّة الضحك .

(٤) النرجس ، نوع من الرياحين ، وهو بكسر النون ، أو فتحها .

(٥) المهندز بالزاى ، « المهندس » وهو من الكلمة الفارسيّة « الهنداز » التى أصلها ، (أندازه) فصيرت الزاى سيناً ؛ لأنه ليس فى شيء من كلام العرب زاى بعد الدال . والاسم الهندسة ، وفلان هُنْدوس هذا الأمر ، أى ، عالم به . ورجل هُنْدوس . إذا كان جيِّد النظر مجرّبا .

سادسا — بناء المفرد على الواو اللازمة المضموم ما قبلها لزوماً كما فى « سمندو ، وقمنـــدو ، وسانبو ، وكيلو ، وبانيو ، وسانيو ، وميكو ، ورادبو ، ورابسو ، وأومنو ، وسافو ، وزوزو ، وشكوكو » .

فإذا أداك القياس إلى بناء يشبه ذلك ، فلا بدّ من رفضه والعدول عنه إلى بناء آخر ، كما فى « أدلٍ ، وأحق » ، جمعى « دلو ، وحَقْو(١) » ؛ فإن الأصل فيها ، أدْلُوٌ ، وأحقُوٌ » .

سابعا — أن يجتمع فى اللفظ من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب .

(١) كالجيم والقاف مطلقا فى « قَجْ ، وجِقْ » التركيبتين ؛ فإن « قج » بفتح القاف والجيم الساكنة المشوبة بالشين بمعنى « اهرب » ، وبمعنى « كم » الاستفهامية وبكسر القاف بمعنى « الرّجل » وأما « جِقْ » بكسر الجيم وسكون القاف ، فبمعنى « اخرج » .

ومن هذا اللون كلمة « السجق » للحم المحفوظ بالتوابل داخل أمعاء الذبائح .

وفى الصحاح للجوهرى باب(٢) القاف ، فصل(٣) الجيم : « الجيم والقاف لا يجتمعان فى كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن يكون معرّبا أو حكاية صوت ،

---

(١) الحقو : موضع شد الإزار ، وهو الخاصرة ، ثم توسعوا حتى سمّوا الإزار الذى يشدّ على العورة حقوا . والجمع : أحق ، وحقىّ ، مثل فلس ، وأفلس وفلوس . وقد يجمع على حقاء مثل سهم وسهام .

(٢) الباب فى اللغة : فرجـــة فى ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل ، وعكسه . وهو حقيقه فى الأجسام ، كباب الدار ـ مجازا فى المعانى ، كما فى العلوم. وأما فى الاصلاح ، فاسم لطائفة من المسائل المشتركة فى أمر . وجمعه ، أبواب ، وأبوبة ، وبيبان .

(٣) الفصل لغة : الحاجز بين الشيئين ـ واصطلاحاً ، اسم لطائفة من المسائل مندرجة تحت باب ، أو كتاب .

نحو (الجردقـــــة) ، وهي الرغيف . و (الجرموق) الذى يلبس فوق الخف .
و (الجرامقة) قوم بالموصل أصلهم من العجم . و (الجوسق) : القصر . و (جِلّق) بالتشديد ، وكسر الجيم واللام : موضع بالشام . و (الُجوالق) : وعاء ، والجمع : الجوَالق بالفتح ، والجواليق ، أيضاً . قال الراجز :

٢ — يا حبّذا ما فى الجواليق السود من خُشْكُنانٍ وسَوِيق مَقْنود (١)

وربما قالوا : الُجوالقات .

و (الُجلاهق) : البندق ، ومنه قوس الجلاهق . وأصله بالفارسية « جُلَهْ » ، وهى كُبّة غزْل . والكثير « جُلْها » وبها سمّى الحائك .

و (جلنبلق) : حكاية صوت باب ضخم فى حالة فتحه وإصفاقه ، « جَلَنْ » على حِدة ، و « بلق » على حدة . وأنشد المازنى :

٣ — فتفتحه طوْرًا وطورا تجيفة فتسمع فى الحالين منه جلنباق (٢)

و (المنجنيق) . التى ترمى بها الحجارة ، معربة . وأصلها بالفارسيّة : « مَنْ جي نيك » ، أى : ما أجودنى ! ، وهى مؤنثة . قال زفر بن الحارث :

٤ — لقد تركتنى منجنيق بن بحدل أحيد من العصفور حين يطير (٣)

---

(١) « يا » ، حرف تنبيه . و « حبذا » ، فعل وفاعل . و « ما » ، اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، مخصوص بالمدح . و « من » للبيان . و « الخشكنان » : ضرب من الحلوى يشبه (الجلاّش) . و « السويق المقنود » : المعمول بالقَنْد ، وهو العسل الأسود ، فالسكر من القند كالسمن من الزبد . والسويق : شراب يصنع من القمح والشعير .

(٢) طوراً : ظرف زمان . و « جلنبلق » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(٣) « لقد تركتنى » ، لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف . و « منجنيق » : فاعل و جملة « أحيد من العصفور » فى محل نصب حال .

(ب) والصاد والجيم فى « الصَّوْلجان ، والجِصّ ، والصَّنْجة ، والإجاص ، والصِّهْريج » .

(جـ) والجيم والكاف فى « أُسْكُرُّجة » ، وهى بضم الهمزة والكاف ، والراء المشدّدة ، وسكون السين .

ومن هذا اللون . « جاكرتا ، وكاجيرا ، وجاك ، وكنج ، وجاكاين ، وجنكيز خان .

(د) والجيم والطاء فى « طاجَن ، وطَنْجرة ، وطازَج ، وشطرنج »

(هـ) والسين والدال فى « ساذَج ، وأستاذ » .

(و) والسين والزاى فى « زوسر ، وسايز ، وساندوز ، وأوزوريس » :

(ز) والكاف والغين فى كاغد ، وكُغْبُغا ، وشيكاغو » .

(ح) والطاء التاء فى طِسْت ، وطالوت » .

وقد يحكم اللغويون على الكلمة بالعجمة ، مع خلوّها من إحدى هذه العلامات : كـ « درهم ، ودينار ، وقلم ، و نوح ، ويوسف ، وموسى ، وعيسى ، وآدم ، ومتر ، وباردة ، وفِلْم » ، وحينئذٍ يكتفى بهذا الحكم ؛ ثقة بهذا النقل .

١٣ – الجمل كلها نكرات :

وذلك لأن التعريف والتنكير من خواص الأسماء . والجملة من حيث هى جملة ليست اسماً ، وإن أوّلت به ، فهى بذلك نكرات تأويلاً ، وإن جرى ذلك على الألسنة .

فالجملة فى نحو قولك : « جاءنى رجل قام أبوه - أو أبوه قائم » فى قوة قولك : « جاءنى رجل قائمٌ أبوه » .

والجملة فى نحو قولك : « انطلق غلامٌ أبوه زيد » فى قوة قولك : « انطلق غلام كائنٌ أبوه زيدًا » .

وإنما كانت الجمل نكرات ، لأنها تجرى أوصافًا على النكرات ، ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يعرف لا يستفاد ، فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات ، لتنكيرها ، أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ، فلم يمكن أن يقال : « مررت بزيد قام أبوه » ، وأنت تريد النعت لزيد ؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكرة لاتكون وصفا للمعرفة .

ولم يمكن إدخال « أل » المعرفة على الجملة ؛ لأن « أل » المعرفة من خواص الأسماء ، والجملة لا تختص بالأسماء ، وإنما تكون اسمية وفعلية ، فجاءوا حينئذ بالذى ، متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجملة التى كانت صفة للنكرة صلة لاسم الموصول الذى هو الصفة فى اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بـ « أى » متوصلين بها إلى نداء ما فيه « أل » فقالوا : « يأيها الرجل » ، والمقصود نداء الرجل ، و « أى » وصلة .

وكذلك جاءوا بـ « ذى » التى بمعنى صاحب ، متوصلين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، فقالوا : « هذا رجل ذو مال » ، كما قالوا : « رأيت الرجل ذا المال » .

وإنما اختصت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أولهما — أنها تطابقها فى التنكير ، بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف .

وثانيهما — أن فائدة الجمل فى أحكامها ، وهى نكرات . ولو فرض تعريف الحكم فى بعض الصور لكان نكرة فى المعنى ؛ لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل بذلك فائدة .

وإذا كان الحكم نكرة ، وهو مقصود الجملة ، كان مطابقاً لموصوفه في التنكير .

١٤ — الأفعال كلها نكرات :

وذلك لأنها موضوعة للخبر . وحقيقة الخبر أن يكون نكرة . ومن ثمة لا تضاف ؛ لأن الإضافة يُطلَبُ بها تعريفُ المضاف ، وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه . والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شيء منها أخص من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ؛ لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا ظروف الزمان إلى الأفعال ؛ تنزيلا للفعل منزلة المصدر ، على سبيل المجاز المرسل بعلاقة الكلية .

واختص الزمان بذلك دون سائر الأسماء ؛ لملابسة بينه وبين الفعل ؛ وذلك لأن الزمان حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعل — ولاقتران الزمان بالحدث .

وقد أجمع النحويون على أن الأفعال نكرات ؛ لأنها لا تنفك عن الفاعلين. والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة ، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات ؛ ولذلك لم تضمر . وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملا ، كانت نكرات ، ولم يجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال كلها نكرات ، فلماذا لم تعرف ، كما تعرف النكرات ؟! .

فالجواب عندهم أن تعريف الأفعال محال ؛ لأنها لا تضاف ولا يضاف إليها ، كما أنها لا تدخلها « أل » ؛ نظراً لأنها جملة ، ودخول « أل » على الجمل محال .

فإن قيل : فلم لا يجوز إضافتها ، وإن لم يضف إليها ؟!

فالجواب عندهم أن الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر ، والفعل

والفاعل بمنزلة المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز إضافة الجمل ، كذلك لا يجوز إضافة الفعل .

١٥ — الافعال كلها مذكرة :

وذلك لأن التأنيث الحقيقي والمجازي ، وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها - ولأنه إذا أخبر بها عن الأسماء، فإنما المقصود الإخبار بما تضمنته من الحدث، وهو المصدر ، والمصدر مذكر ، فدل ذلك على أنها مذكرة ؛ إذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير ، أو تأنيث ؛ إلا ترى أن لفظ « هند » لما أريد به المؤنث كان هو مؤنثاً - ولفظ « زيد » لما أريد به المذكر ، كان هو مذكراً .

١٦ — اجتماع الامثال مكروه :

وإنما كان اجتماع الأمثال[١] مكروهاً ؛ لأنه يؤدي إلى الثقل ، ومن ثمة يفرون منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(١) فمن القلب قولهم في النسب إلى « شَجٍ[٢] ، وعمٍ » : « شجوى ، وعموى » — وإلى « حيّ » : « حيوي » — وإلى « تحية » : « تحوى » ، بقلب الياء واواً في الجميع ، دفعاً لتوالى الأمثال .

وقولهم : إن الأصل في « دينار ، وديباج ، وقيراط ، وديوان : دنّار ، ودبّاج ، وقرّاط ، ودوّان »، قلب فيها الحرف الصحيح ياء، منعاً لاجتماع الأمثال .

---

(١) الأمثال ، جمع مثل (بكسر فسكون) ، وهو الشبيه والنظير . والمراد بالأمثال هنا : الحروف المتفقة في الصوت : كالنون مع النون ، أو الياء مع الياء . وأما المثل بفتح الأول والثاني ، فما يضرب به من الأمثال .

(٢) الشجي ، بوزن الفعل : صفة مشبهة من شجي يشجى شجى ، بمعنى : حزن يحزن حزنا . وأما الشجيّ بالتشديد فوزنه فعيل ، اسم مفعول من قولهم : شجوته أشجوه، فهو مشجوّ وشجيّ ، كما تقول: جرحته ، فهو مجروح وجريح ، والشجيّ : المشغول . ومنه قولهم : ويل للشجي من الخلي

وقولهم : إن الأصل فى « هُنَيْهة(١) : هُنَيَّة » ، فأبدلت الهاء من الياء ؛ كراهةً لتوالى الأمثال .

وقولهم : إن الأصل فى «الحيوان : الحييان» ؛ لأنه من مضاعف الياء فقبلت الياء الثانية واوًا ، وإن كانت الواو أثقل منها ؛ لأن اجتماع المثلين فى كلمة واحدة مكروه .

(ب) ومن الحذف قولهم فى «ظَلِلْتُ ، ومَسَسْتُ ، وأحْسَسْتُ : ظَلْت ، ومَسْت وأحَسْت» ، بحذف أحد المثلين .

وقولهم فى «سيِّد ، وميِّت ، وهيِّن ، وليِّن ، وبيِّن : سَيْد ، ومَيْت وهَيْن ، ولَيْن ، وبَيْن » بحذف إحدى الياءين .

والأصحّ أن التخفيف فى وزن « فَيْعل» بحذف زائده — قياسىٌّ ؛ خلافًا للفارسىّ فى قصره على ذوات الواو ، دون ذوات الياء . وخلافا لابن مالك فى منعه مطلقًا .

وقولهم : « والله لتجلسانِّ يامحمدان ! — ولتسكُتُنَّ ياقوم ! — ولتخرجِنَّ ياهند» ! ، فإن الأصل فى ذلك «لتجلسانِنَّ — ولتسكتونَنَّ — ولتخرجينَنَّ» فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال .

وإنما لم تحذف نون التوكيد ؛ لفوات المقصود منها بحذفها ؛ لعدم ما يدل عليها ، وهذا بخلاف نون الرفع ، فإنها ، وإن أُتِي بهـا لمعنًى مقصود وهو الرفع ، فإنه لا يفوت بحذفها ؛ نظرًا لوجود الدليل عليها ، وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ، ولاجازم ، فعُلِم بذلك أن نون الرفع مقدّرة .

والأمثال المستكره تواليها هى التى يختلّ اللفظ بسقوط بعضها ، فإذا اجتمع

---

(١) الهنيهة : الزمان القليل ، والهاء فيها مبدلة من الياء التى أصلها الواو (هنيوة) ، تصغير هنة . والجمع هنات على اللفظ ، وهنوات على الأصل .

فى الصيغة أمثال يختل اللفظ بسقوط بعضها — بفهت ، كقولهم : «النسوة مِنَّ علىَّ ، وجُنِنَّ بى — وهنَّ يَمْنُنَّ علىَّ ، ويُجْنَنَّ بى » .

(ج) ومن الفصل وجوب إظهار «أنْ» بعد لام التعليل ، إذا دخلت «لا» ، كقوله تعالى : «لئلاَّ يعلم أهل الكتاب أنْ لا يقدرون على شىء مِن فضل الله(١)» وذلك حذراً من توالى مثلين لو قيل : «للا يعلم» .

ومنه وجوب الإبقاء على الياء ، والواو فى النسب إلى نحو « شديدة ، وضَرورة» ، فيقال: «شديدىّ ، وضَرورىّ» ، إذ لو قيل : «شَدَدىّ ، وضَررىّ» ، بحذف الياء فى الأول ، والواو فى الثانى ، كما هى القاعدة فى «فعيلة ، وفعولة» — لالتقىَ مثلان ، وذلك مكروه .

١٧ — اختصار المختصر لا يجوز :

ومن ثمة لم يجز حذف الحرف قياساً ، لأن الحروف إنما دخلت فى الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها ، لكنت مختصراً لها هى أيضاً . واختصار المختصر لا يجوز ، لأنه إجحاف به .

ولم يجز حذف المصدر ، ولا الحال ، إذا كانا بدلاً من اللفظ بفعليهما ، كقوله تعالى: «فإذا لقيتم الذين كفروا ، فضربَ الرقاب»(٢) ، وقوله سبحانه وتعالى : «فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا(١)» — ولا الحال النائبة عن الخبر ، كقولك : «أكثر أكلى اللحم مشويًّا ، وأكثر خروجى من البيت متوضئا» — ولا اسم الفعل دون معموله ، كقولك : «عليك الصدقَ ، وإليك البيانَ» ، لأن اسم الفعل اختصارٌ للفعل . كما لم يجز عند الكثرة حذف «لا» من «لاسيما» ، لأن حذف الحرف

---

(١) الحديد : ٢٩ . (٢) محمد : ٤ .
(٣) البقرة : ٢٣٩ .

خارج عن القياس ، فلا ينبغى أن يتكلم به إلا حيث سمع ؛ لأن حروف المعانى(١) إنما وضعت بدلاً من الأفعال ؛ طلباً للاختصار . ومن ثمة كان الأصل فى وضعها أن تكون على حرف هجاء واحد ، أو على حرفين . وماوضع مؤدّيا معنى الفعل ، واختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها، كذلك لا يجوز حذف جواب « أمّا » الشرطية التفصيلية ، كقوله تعالى : «فأما اليتيم فلا تقهر » ؛ لأن شرطها حذف ، فلو حذف الجواب أيضا . لكان إجحافا بها .

---

(١) حروف المعانى : هى الكلمات التى تدل على معنى يظهر فى غيرها : كاللام ، وفى ، وإن ، وحتّى ، ولكنّ .وحروف المعانى باعتبار هذا المفهوم ثلاثة أنواع :

النوع الأول ـ ما يكون لإفادة معنى فيما يدخل عليه . ولذلك النوع ثلاثة مواضع:

أولها : أن يدخل على الاسم : كالرجل ، والقلم ، فإن « أل » فيهما أفادت معنى التعريف ؛ لأنهما كانا قبل ذلك نكرتين .

وثانيها : أن يدخل على الفعل : كالسين وسوف ، وقد ؛ فإن« قد » فى نحو قولك : قد نشط الكسول » ، قربته من الحاضر ـ والسين وسوف فى نحو قولك: « سيظهر الحق ، وسوف ينقشع الظلام » ، قد محضت المضارع للاستقبال ، وخلصته له بعد أن كان مشتركا بين الحال والاستقبال .

وثالثها : أن يدخل على الكلام التام والجمل المفيدة ، كقولك : « أزيد عندك » ؟ وقولك : « ما قام خالد » ؛ فإن الهمزة لما دخلت على الاسم فى المثال الأول ، أحدثت فيه معنى الاستفهام ، وقد كان خبرا ـ و« ما » لما دخلت على الفعل فى المثال الثانى : أحدثت فيه معنى النفى ، وقد كان موجبا .

والنوع الثانى : ما يكون لتعليق لفظ بلفظ آخر ، وربطه به ، ولذلك النوع عندهم أربعة مواضع :

أولها : أن يدخل لربط اسم باسم ، وهو معنى العطف ، كقولك : جاء زيد وعمرو » .

١٨ — إصلاح اللفظ مطلوب :

وإنما كان إصلاح اللفظ مطلوباً ، لأن الألفاظ للمعانى أزمّة، وعليها أدلّة، وإليها مُوَصِّلة ، وعلى المراد بها مُحَصِّلة .

ومن ثمة عُنِي بها النحاة ، فأولوها صدراً صالحاً من تثقيفها وإصلاحها .

فمن ذلك تأخير الفاء فى نحو قولهم : « أما الماء فعذب » ، مع أن حقها أن تكون فى أول الجواب ، إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا عاطف .

ومنه حذف التاء من المفرد فى نحو قولهم : « تَمَرات ، وبُسُرات » . جمعى « تَمْرة ، و بُسْرة[1] » ، فكرهوا إقرار التاء ؛ تناكراً لاجتماع علامتى

وثانيها : أن يدخل لربط فعل بفعل ، وهو معنى العطف أيضا ، كقولك : «قام زيد وقعد» .

وثالثها : أن يدخل لربط فعل باسم ، وهو معنى التعدية ، كقولك : «نظرت إلى زيد ، وانصرفت عن بكر» .

ورابعها : أن يدخل لربط جملة بجملة ، وهو معنى الشرط ، كقولك : «إن تعطنى أشكرك» ؛ فإن الأصل فيه قبل الشرط « تعطينى ، أشكرك » ، دون اتصال بين الفعلين أو تعليق أحدهما على الآخر ، فلما دخلت «إن» علقت إحدى الجملتين بالأخرى ، وجعلت الأولى شرطا ، والثانية جزاء .

والنوع الثالث : أن يدخل زائدا لضرب من التوكيد ، كقوله تعالى : «فبما رحمة من الله لنت لهم» ، وقوله سبحانه : «فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه» ؛ فإن «ما» فى الآية الأولى ، و«أن» فى الآية الثانية لا موضع لها من الإعراب ، ولا معنى لها سوى التوكيد .

(١) البُسْر : التمر قبل أن يُرطب لغضاضته . وواحدته : «بُسْرة ، أو بسُرة» ، والجمع فيها : «بسْرات ، أو بُسُرات» ، واسم الجنس : «بُسْر ، أو بسُر» ، والبسرة من النبت : ما ارتفع عن وجه الأرض ، ولم يطل ؛ لأنه حينئذ غض .

تأنيث فى لفظ واحد ، فحذفت ، وهى فى النيّة مرادة البتة(١) ، لا لشىء إلا لإصلاح اللفظ ؛ لأنها فى المعنى مقدرة منوية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « تَمَرات » لم يعترضك شك فى أن الواحدة منها « تمْرة » .

ومن ذلك قولهم : « لَإن زيداً لقائم » ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجملة وصدرها ، لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أوّلُ : « لإنّ زيداً قائم » ، فلما كرهوا تلاقى حرفين لمعنى واحد ، وهو التوكيد ، أخروا اللام إلى الخبر ، فصار « إنّ زيداً لقائم » .

ومن ذلك قولهم : « لك مال ، وعليك دين » ، فالمال والدين ههنا مبتدءان وما قبلهما خبر عنهما ؛ ألا ترى أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما ، لم يجز ؛ نظراً لمنع الابتداء بالنكرة فى الإيجاب ، فلما جفا ذلك اللفظ ، أخّروا المبتدأ وقدموا الخبر ، فكان ذلك سهلًا عليهم ، ومصلحاً ما فسد عندهم .

---

(١) البتّة : القطعة ، وانتصابها على المصدريّة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : « أبتّه » ، بمعنى : أقطع به وأجزم .

ويقع هذا المصدر فى النفى والإثبات ، مقترناً بأل ، ومجرداً عنها ، فيقال : « هجرت المنكر البتّة ، أو بتة — ولا أذوق الخمر البتّة ، أو بتّة » .

والمعنى فى الإثبات أنى جزمت بهجر المنكر ، وقطعت بذلك قطعاً — وفى النفى : أن هذا الفعل ليس فيه تردد بحيث أجزم به ، ثم يبدو لى ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قطعتين ، أو أكثر ؛ بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر .

فالبتة بمعنى القول المقطوع به ، والتاء فيها للوحدة ، و « أل » للعهد ، أى : القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها .

فقولك : « هجرت المنكر » محتمل لاستمرار الإثبات وانقطاعه . ولفظ « البتة ، أو بتة » محقق لاستمراره — وقولك : « لا أذوق الخمر » محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ، ولفظ « البتة ، أو بتّة » محقق لاستمراره .

وإنما كان تأخيره مستحسناً من قبل أنه لما تأخّر، وقع موقع الخبر. والأصل فى الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنّا قد أحطنا خبرًا بأنه فى المعنى مبتدأ.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل، إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، كقولك: « ضربت، وضربْنَ، وضربنا »، وذلك لأنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكرهوا اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد، فأسكنوا ما قبل الضمير؛ إصلاحاً للفظ.

ومن ذلك أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة، كما وصفوا بها النكرة، ولم يجز أن يجروها عليها، لكونها نكرة، فأصلحوا اللفظ بإدخال « الذى » ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: « مررت بزيد الذى قام أبوه ».

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع، فقد زيدت الباء فى فاعل « أَفعِل به » فى التعجب، ولزمت حتّى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك: « امرر بزيد »؛ إصلاحاً للفظ من جهة أنّ « أفعل به » فى هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام. والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوباً، كقولك: « اضرب زيداً » — أو مجروراً، كقولك: « امرر به »، فزادوا الباء، والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزلة « امرر بزيد ».

ومن ذلك زيادة اللام فى نحو قولهم: « لا أبا لزيد — ولا أخا لبكر — ولا غلامى لعمرو » على رأى سيبويه، فيصير المضاف بذلك كأنه ليس بمضاف، فيعطى حكم النكرة.

ومنه توكيد الضمير المرفوع المستتر، إذا عطف عليه، كقوله تعالى: « وقلنا:

يا آدم ، اسكن أنت وزوجك الجنة[1] » ـ وتوكيد المجرور فى نحو قولك : « مررت بك أنت وزيد » .

ومنه الفصل بين « أن » والفعل فى نحو قوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى[2] » ؛ لئلا يليها الفعل فى اللفظ .

ومنه تقديم المعمول فى نحو قولك : « زيداً ، فاضرب » ؛ فإن الأصل فيه : « تنبه ، فاضرب زيداً » ، ثم حذف « تنبـه » ، فصارت الصيغة « فاضرب زيداً » فلما وقعت الفاء صدراً ، قدموا الاسم ؛ إصلاحاً للفظ .

١٩ ـ ارتكاب اللبس محذور :

وإنما كان ارتكاب اللبس[3] محذوراً فى كلامهم ؛ لإيقاعه فى الخطأ ، ومن ثمة وضع له ما يزيله ، إذا خيف منه : كالإعراب ؛ فإنه إنما وضع فيها ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفة عليها .

ولذلك استغنت عنه الأفعال ، والحروف ، والمضمرات ، والإشارات ، والموصولات ؛ لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة ، فلم تحتج إليه .

ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم ، دخله الإعرابُ ؛ ليزيل عنه اللبس ، عند اعتوارها .

ومنه رفع الفاعل ، ونصب المفعول ؛ فإن ذلك لخوف اللبس بينهما لو استويا فى الرفع ، أو النصب .

ومنه التأنيث فى الصفات المشتركة : كفاهمة ، وقائمة ؛ فإن ذلك للفرق بين مذكرها ومؤنثها ؛ خوفاً من اللبس .

---

(١) البقرة : ٣٥ .   (٢) المزمل : ٢٠ .

(٣) اللبس : تبادر خلاف المراد .

فإن كانت الصفة خاصة بالإناث ، امتنعت التاء ، كما هو الحال فى « طالق ، وحائض ، وناهد ، وكاعب » ، ونحوه ؛ لأنها لاختصاصها بالمؤنث ، أمن اللبس فيها بالمذكر فلم تحتج إلى فارق .

ويضاف اسم الفاعل المتعدى إلى المفعول دون الفاعل ؛ لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تفضى إلى اللبس ؛ لعدم تعيّن المضاف إليه ، فالتزم إضافته إلى المفعول ؛ ليحصل بذلك تعيّن المضاف إليه ، بخلاف الصفه المشبّهة ، واسم الفاعل اللازم ؛ فإنه لا لبس فى إضافتهما إلى الفاعل ؛ لتعينه ، فجازت إضافته لذلك .

وقياس التفضيل فى « أفعَل » أن يكون على الفاعل ، لا على المفعول ، فتقول : « زيد فاضل ، وعمرو أفضل منه » ، ولا تقول : « خالد مفضول ، وبكر أفضل منه » ؛ لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول ، لا لتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فكان التفضيل على الفاعل أولى ؛ لأنه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة ، فكان التفضيل على ماهو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

بيان ذلك أنه لا يبنى « أفعل من كذا » إلا مما يقال فيه : « ما أفعله ، وأفعل به » ! فلما لم يتعجبوا من فعل ما بنى للمفعول ، فلم يقولوا : « ما أضربه » ! من « ضُرِبَ » الواقع به الضرب — لم يقولوا : كذلك : « هو أضرب من فلان » الواقع عليه الضرب ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع اللبس بين التعجب من الفاعل ، والتعجب من المفعول — ولأن التعجب إنما يكون مما يكثر حتى يصير كالغريزة له والضرب ونحوه ، إذا وقع بالمحل . فليس من فعل المفعول ؛ وإنما هو من فعل الفاعل ، فلا يصير فعل غيره غريزة له ؛ لأن الغريزة ما كان خلقة فى المحل : كالسواد ، والبياض . فإذا تكرر الفعل من الفاعل جُعل كالغريزة ، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرن ، لا نفس الضرب ، فإذا تعجبت من الاحتمال

والتمرن ، جاز ؛ لأنهما من فعله — وإذا تعجبت من الضرب ، لم يجز ؛ لأنه ليس له .

وكان قياس اسم المفعول من الثلاثى أن يكون على « مُفْعَل » ، فتقول : « ضُرِب زيدٌ ، فهو مضْرَب، وقُتل عمروٌ ، فهو مُقْتَل » ؛ ليكون بذلك جاريًا على مضارعه إلا أنّه عُدل عنه إلى « مفعول » ؛ لئلا يلتبس باسم المفعول من « أفعل » ، نحو « مُكْرَم » من « أكرم » ، و « مُضْرَب » من «أضرب» وخُصَّ الثلاثى بالزيادة لقلة حروفه .

والغرض من وضع المضمرات كلها إنما هو الإيجاز ، مع الاحتراس من الإلباس أما الإيجاز ، فلأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله ، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم — وأما الإلباس ، فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : «زيد جلس زيد» ، جاز أن يتوهم فى «زيد» الثانى أنه غير الأول ، وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها ، إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها فى كثير من أحوالها _ الصفات ، والمضمرات لا لبس فيها ، فاستغنت عن الصفات ؛ لأن الأحوال المقترنة بها ، وهى حضور المتكلم ، والمخاطب ، وتقدم ذكر الغائب - تغنى عن الصفات .

٢٠ — التغيير يأنس بالتغيير .

ويظهر ذلك بوضوح فى النسب ، والنداء .

(ا) أما النسب ، فإنه بنى على ثلاثة تغييرات : لفظى ، ومعنوى ، وحكمى .

فاللفظى : إلحاق ياء مشدّدة آخر المنسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقل الإعراب إليها .

والمعنوى : تغيير وضعه بصيرورته اسما للمنسوب .

والحكمى : معاملته معاملة الصفة المشتقّة فى رفعه المضمر . والظاهر باطراد .

ولما كان فيه هذه التغييرات الثلاثة ، كثر فيه التغيير . والخروج عن القياس ، إذ التغيير يأنس إلى التغيير .

ولذلك نرى باب « فَعِيلة » ، إذا نسب إليه تحذف منه الياء ، تبعا لحذف التاء ، فيقال فى « حَنيفة ، ومَدينة : حَنَفِىّ ، ومَدَنِىّ » ؛ لأن ياء النسب لما تسلطت على حذف التاء ، تسلطت على حذف الزائد الآخر . والتغيير يأنس إلى التغيير .

وهذا بخلاف باب « فَعيل » ، فإنه لا يحذف منه الياء ، كقولهم فى « تميم : تميمىّ » ، وذلك لفقد العلة المذكورة .

(ب) وأما النداء ، فإنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء ، جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك أنه يجوز ترخيم ما فيه التاء ، وإن لم يكن علما ، فتقول فى « ثُبَة(١) وعِضة »(٢) : يا ثُبَ ، ويا عِضَ » ؛ لأنها تبدل هاء فى الوقف إبدالاً مطرداً ، فساغ حذفها ؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير .

وإنما شاع الترخيم فى الأعلام ، دون غيرها ؛ لأنها فى الأغلب منقولة عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ . والنقل تغيير ، والترخيم تغيير — ولأن النداء أثّر فيه التغيير بالبناء . والتغيير يأنس الى التغيير .

---

(١) الثبة : الجماعة . والأقوى أن أصله « ثبو » من ثبوت ، بمعنى : جمعت — لا « ثبى » ؛ لأن أكثر ما حذف من اللامات واو . ولم تجمع فى التنزيل إلا بالألف والتاء ، قال تعالى : « فانفروا ثبات ، أو انفروا جميعاً » .

وأما « ثبة » بمعنى وسط الحوض ، فمحذوفة العين ، لا اللام ، لأنها من ثاب يثوب ، إذا رجع . ومنه قوله تعالى : « وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا » .

(٢) العضة : الفرقة من الناس . وأصله « عضو » من العضو ، واحد الأعضاء . فالمحذوف على هذا : واو — أو البهتان والسحر . فالمحذوف حينئذ هاء ؛ بدليل قولهم : « عضيهة »

٢١ — الطارئ يزيل حكم الثابت .

فـ « أل » المعرفة، أو الاضافة ، إذا دخلت على المنون ، حُذِفَ لها تنوينُه ، فتقول فى « رجل » من قولك : « رأيت رجلاً » : « الرجل رجُل الشدّة » .

وياء النسب ، إذا دخلت على مافيه تاء التأنيث ، حذفت لها التـاء ، فتقول فى « فاطمة، ومدينة : فاطمىّ ، ومدنىّ » — وإذا دخلت على مافيه ياء مشدّدة حذفت لأجلها ، فتقول فى النسبة إلى « الشافعىّ ، وكرسىّ : شافعىّ ، وكرسىّ » .

والمؤنث الحقيقى ، إذا كُسِّر ، جاز ترك التاء من فعله ، فتقول فى الهنود ، جمع هند : « قام الهنود » ، لأن لفظ المفرد قد ذهب منه ، فـكان الحكم للطارئ .

وإذا جمع المؤنث بالتاء جمعاً سالماً ، حذفت تاء المفرد لعلامة الجمع ، فتقول فى « ثمرة : ثمَرات » .

ومن ذلك نقض الأوضاع بالطارئ : كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه معنى التعجب ، فانه يستحيل خبراً ، كقولك : « مررت برجلٍ أىِّ رجل » ! فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ، ولست مستفهماً .

وإنما كان الأمر كذلك ، لأن أصل الاستفهام الخبر . والتعجب ضرب من الخبر ، فـكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده الى أصله من الخبرية .

ومن ذلك أيضاً ، لفظ الموجب إذا لحقته همزة التقرير ، صـار نفياً ، وإذا لحقه لفظ النفى ، عاد إيجابا .

فالاول : كقوله تعالى : « قل : آللهُ أذن لـكم ، أم على الله تفترون »[1] ؟! ، فانه بمعنى: لم يأذن لـكم .

والثانى ، كقوله سبحانه : « ألست بربكم ؟ ! — قالوا — بلى[2] » ، بمعنى : أنا ربكم .

---

(١) يونس: ٥٩ . (٢) الأعراف : ١٧٢

٢٢ — القراءة سنّة متبعة :

ومن ثمّة لا يجوز مخالفتها ، وإن وافقت العربيّة ؛ ألا ترى أنه يجوز عند النحاة « مالكُ يومِ الدين(١) » . برفع « مالك » على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : « هو مالكُ » ، ولكنه لا يُقرأ به ؛ لأنّ القراءة سنّة متبعة ، لا تحمل على قياس العربية .

٢٣ — إذا اجتمعت النكرة والمعرفة ، روعيت المعرفة :

فتقول : « هذا زيدٌ ورجلٌ منطلقين — ومررت بهندٍ وفتاةٍ ضاحكتين » ، فتنصب « منطلقين ، وضاحكتين » على الحال تغليباً للمعرفة على النكرة .

ولا يجوز الرفع فى الأول ، والجر فى الثانى على الصفة ؛ لأن الصفة قد جاءت من النكرة عندهم ، بخلاف وصف المعرفة بالنكرة ، فإنه لم يقع فى كلامهم .

والأعدل فيما إذا اجتمعا ، أن تكون المعرفةُ مخبراً عنها ، والنكرةُ خبرا ؛ لأن الخبر حكم ، والمخبر عنه محكوم عليه ، فتقول : « بكر جالسٌ ، وزيد قائم » ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة إلا فى ضرورة الشعر .

واجتماع المعرفتين جائز ، إذا كان فى أحدهما ما فى الآخر وزيادة ، كقولك : « خالد أخوك ، وعمرو أبوك » .

٢٤ — إذا اجتمع المذكر والمؤنث ، غُلِّب المذكر :

وبذلك استدلوا على أنّه الأصل ، وعلى أنّ المؤنث فرعٌ عليه :

ويكون هذا النوع من التغليب فى التثنية ، والجمع ، وعود الضمير عليه ، والوصف ، والعدد ، وإسناد الفعل إلى الفاعل .

---

(١) الفاتحة : ٤

(ا) فالتثنية ، كقوله تعالى : « ورفع أبويه على العرش [١] » .

(ب) والجمع ، كقوله سبحانه : « وكانت من القانتين [٢] » .

(ج) وعود الضمير عليه ، كقولك : « هند وبكر فهما الدرس » .

(د) والوصف ، كقولك : « ليلى وجمال أخوان » .

(ه) والعدد ، كقولك : « عندى خمسة عشر بقرة وثورا » .

(و) وإسناد الفعل إليه ، كقوله جلّ ثناؤه : « وجُمِع الشمسُ والقمر [٣] » .

٢٥ — إذا اجتمعا طالبان روعى الأول :

فإذا اجتمع الشرط والقسم ، أجيب السابق منهما ، ما لم يتقدمهما ذو خبر .

فتقول عند تقدم الشرط : « إن قام زيد ، والله أكرمه — وإن لم يقم والله فلن أقوم » ! .

وتقول عند تقدم القسم : « والله إن قام زيد لأقومنّ — ووالله إن لم يقم زيد ، إنّ عمراً ليقوم » ! .

فإن تقدمهما ذو خبر ، رجح الشرط مطلقاً ، فتقول : « زيد إن يَقم والله يكرمْك ، وزيد والله إن يقم يكرمْك — وإنّ زيداً إنْ يقم والله يكرمْك — وإن زيداً والله إن يقم يكرمْك » ! .

ومن ذلك أن العرب راعت المتقدم فى قولهم : « عندى ثلاثة ذكور من البط — وعندى ثلاث من البط ذكور » ، فأتوا بالتاء مع « ثلاثة » ، لما تقدم لفظ ذكور ، وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنه أن الكوفيين أعملوا أوّل المتنازعين فى نحو قولك : « فهم وانطلقا أخواك » ؛ مراعاةً لهذه القاعدة ، ومن ثمة أضمروا فى الثانى .

---

(١) يوسف : ١٠٠ (٢) التحريم : ١٢ (٣) القيامة : ٩

٢٦ — إذا اجتمع ضميران غُلِّبَ الأعرف منهما :

فإذا اجتمع ضمير المتكلم والمخاطب ، روعى المتكلم ، فتقول : « أنا وأنت قمنا » .

وإذا اجتمع ضمير المخاطب والغائب ، روعى المخاطب ، فتقول : « أنت وهما قمتما » .

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب . وأخص الضمائر أعرفها ؛ لقلة الاشتراك فيها .

٢٧ — إذا اجتمعت الياء والواو ، غلبت الياء ، لخفتها :

فتقول : « طويت طيًّا ، ولويت ليًّا » . والأصل : « طَوْيًا ، ولَوْيًا » ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء .

وتقول : « هذا سيِّد ، وذاك ميِّت » . والأصل : « سَيْوِد ، وَمَيْوِت » ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء فى الياء .

٢٨ — إذا اجتمع فعلان متقاربان فى المعنى . ومختلفان فى المتعلَّق ، جاز ذكر أحدهما ، وعطف متعلق المتروك على المذكور :

ومن ذلك قوله تعالى : « والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم[1] » ، وقوله سبحانه : فأجمِعوا أمركم وشركاءكم[2] » .

وقول عبد الله بن الزِّبَعْرَى :

٥ — يا ليت زوجكِ فى الوغى   متقلِّدًا سيفًا ورُمحًا[3]

---

(١) الحشر : ٩   (٢) يونس : ٧١

(٣) « يا » : حرف تنبيه. و« ليت » : حرف تمنٍّ . « وزوجك » : اسم ليت =

وقول الراجز :

٦ ـــ علفتها تِبناً وماء باردا حتى شتت همالةً عيناها (١)

وقول الراعى النميرى :

٧ ـــ إذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزجّجن الحواجبَ والعيونا
أنخن جمالهن بذات غِسْلٍ سَراةَ اليوم يَمْهَدْنَ الكُدونا (٢)

و« فى الوغى »: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ليت ». و« متقلدا »: حال من اسم « ليت ». و« سيفا » مفعول به لاسم الفاعل. والواو فى « ورمحا » عاطفة. و« رمحا » مفعول به لعامل محذوف تقديره: « حاملا رمحا ». و« الوغى »: الحرب. و« متقلدا »: اسم فاعل من تقلد فلان سيفه إذا وضع نجاده على كتفه. ولا يقال: تقلد رمحه ؛ وإنما يقال: حمل رمحه و« الزبعرى »: السيئ الخلق ، والأنثى: زبعراة.

(١) « همالة »: حال من هملت العين إذا صبت دمعها. و« عيناها »: فاعل للفعل « شتت ». و« علفتها »: أطعمتها. و« التبن »: قصب الزرع بعد أن يداس.

(٢) « الغانيات » جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الحلى والزينة. و« برزن »: ظهرن. و« زججن »: دققن. و« الزجج » بفتح الزاى والجيم: دقة فى الحاجبين وطول ، والرجل أزج ، والمرأة زجاء. و« ذات غِسْل »: قرية بين اليمامة والنباج ، بينها وبين النباج منزلان ، وكانت لبنى كلب بن يربوع ، ثم صارت لبنى نمير. و« سراة اليوم »: ارتفاعه أو وسطه ، والجمع: سَرَوات. و« يمهدن »: يبسطن ويسوين ويوطئن. والكدون: الرحال ، جمع: كدن ، بكسر الكاف أو فتحها.

و« إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. و« ما »: زائدة للتأكيد. و« الغانيات »: فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده. وجملة « أنخن » لا محل لها من الإعراب جواب إذا. و« سراة » ظرف زمان. و« يمهدن الكدون »: فى محل نصب حال.

فإن التقدير فى الآية الأولى : « وأخلصوا الإيمان » ـ وفى الثانية : « واجْمَعُوا شركاءكم » ـ وفى البيت الأول : « وحاملاً رمحاً » ـ وفى الثانى : « وسقيتها ماء » ـ وفى الثالث : وكحّلن العيونا » .

٢٩ ـــ إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز ، فالمجاز أولى :

ومن ثمة رجحوا قول البصريين : إن اللام فى نحو قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ، ليكون لهم عدوًّا وحزنًا[١] » هى لام السبب[٢] على جهة المجاز ، لا لام العاقبة[٣] ؛ لأنه إذا تعارض المجاز ، ووضع الحرف لمعنى متجزد ، كان المجاز أولى ؛ لأن الوضع يئول فيه الحرف إلى الاشتراك . والمجاز ليس كذلك .

والمجاز هنا علاقته المشابهة ، بيان ذلك أن آل فرعون لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون موسى لهم عدوًّا وحزنًا ، وإنما المحبة والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ، شبه بالداعى الذى يفعل الفعل لأجله ، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل ، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد .

٣٠ ـــ إذا دار الأمر بين الترادف والحذف الاعتباطى فادعاء الترادف أولى :

ومن ثمة كان ادعاء الترادف فى سَبْط ، وسِبَطْر[٤] ـ ودَمْث ، ودِمَثْر »[٥]

---

(١) القصص : ٨

(٢) السبب فى الأصل : كل حبل حدرته من فوق . ثم استعير إلى كل ما يتوصل به إلى شىء ، كقوله تعالى : « وتقطعت بهم الأسباب » ، أى : الوصل والمودات .

(٣) العاقبة : الجزاء . ولام العاقبة هى المعروفة عندهم بلام الصيرورة ، ولام المآل .

(٤) السبط : الممتد . والسبطر : الشديد القوى ، والسريع .

(٥) الدمث : اللين . والدماثر : السهل من الأرض . وأرض دمثر : سهلة .

أولى من ادعاء أن الثلاثى فرع عن الرباعى بعد حذف الراء منه شذوذاً ؛ لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف الاعتباطى [١] .

وإنما كان الحذف ههنا شاذاً ؛ لأن الراء ليست من حروف الزيادة [٢] .

٣١ — إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، والوزنان باعتبارها نادران ، فالأولى الحكم بالزيادة :

وإنما كان الحكم بالزيادة أولى ؛ لكثرة ذى الزيادة .

فالحكم على نون « هُنْدلع » [٣] بالزيادة أولى من الحكم بأصالتها .

٣٢ — إذا دار الأمر بين كون المحذوف فِعْلا والباقى فاعلا ، وبين كونه مبتدأ والباقى خبراً — فالثانى أولى :

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن المبتدأ عين الخبر فى المعنى ، فالمحذوف حينئذٍ عين الثابت ، فيكون الحذف كلا حذف .

وهذا بخلاف الفعل ، فإنه غير الفاعل ، اللهم إلا أن يَعْتضد الأول برواية

---

(١) الحذف الاعتباطى : هو الحذف لغير علة تصريفية تقتضيه ، كحذف اللام من « أخ ، وأب ، ويد ، ودم » .

والحذف الاعتباطى سماعى ؛ وإنما سمّى هذا النوع من الحذف اعتباطياً ، تشبيهاً له باللحم العبيط ، وهو الغض الطرى الذى لم ينيب فيه سبع ولم تصبه علة ، وكل من مات بغير علة ، فقد اعتبط ، يقال : عبط الذبيحة يعبطها عبطاً ، واعتبطها اعتباطاً : نحرها من غير داء ولا كسر ، وهى سمينة فتية .

(٢) حروف الزيادة : هى الحروف التى تزاد على أصول الكلمة ، وعلامتها أن تسقط فى بعض تصاريفها ، تحقيقاً أو تقديراً لغير علة تصريفية ، وحروف الزيادة عشرة يجمعها قولهم : « سألتمونيها » .

(٣) الهندلع : اسم بقلة .

أخرى فى ذلك الموضع ، أو موضع آخر يشبهه ، أو موضع آتٍ على طريقته .

فالأول ، كقراءة ابن عامر وشُعْبَة : « يسَبَّح له فيها بالغدوّ والآصال ، رجال « لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله(١) » ـ وقراءة ابن كثير : « كذلك يُوحَى إليك ، وإلى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم (٢) » ـ وقراءة ابن عامر : « وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم (٣) » ، ببناء « زُيِّن » للمجهول ، ورفع القتل والشركاء ـ وكقول لبيد بن ربيعة العامرى :

٨ — لِيُبْكَ يزيدٌ ، ضارعٌ لخصومة ومُختبِطٌ مما تطيح الطوائح (٤)

فيمن رواه مبنياً للمجهول .

فإن التقدير فى الآية الأولى : « يُسبّحه رجالٌ » ـ وفى الثانية : « يوحيه الله » وفى الثالثة : « زيّنه شركاؤهم » ـ وفى البيت : « يبكيه ضارعٌ » .

ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدءات حذفت أخبارها ؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للمجهول .

والثانى ، كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلقهم ، ليقولن : الله ، فأنى

---

(١) النور : ٣٧ . (٢) الشورى : ٣ (٣) الأنعام : ١٣٧ .

(٤) اللام فى « ليبك » : لام الأمر . و « يبك » : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . و « يزيد » : نائب فاعل . و « ضارع » : فاعل بفعل محذوف تقديره : « يبكيه ضارع » ، والضارع : الذليل الخاضع . و « مختبط » معطوف على « ضارع » ، والمختبط : الذى يعرض لك ابتغاء معروفك ، دون أن تكون له وسيلة يمت بها إليك .

و « ما » فى « مما » : مصدريّة . و « تطيح » : تهلك وتذهب . و « الطوائح » : المهلكات ، وهى جمع طائحة ؛ لأن فعله يأتى لازما ومتعديا ، فيقال : طاح الشىء ، وطاحه الدهر .

يؤفكون (١) » ؟ ، فلا يقدّر : « ليقولن : الله خلقهم » ، وإنما يقدر : « خلقهم الله » ، لمجيء ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو قوله تعالى : « ولئن سألتهم ، من خلق السموات والأرض ، ليقولن : خلقهنّ العزيز العليم (٢) » .

والثالث ، كقوله سبحانه : « فلما نبّأها به ، قالت : من أنبأك هذا ؟ ، قال: نبّأنى العليم الخبير (٣) » ـ وقوله جلّ شأنه : « قال: من يحيى العظام، وهى رميم؟. قل : يحييها الذى أنشأها أوّل مرّة ، وهو بكل خلق عليم (٤) » .

٣٣ — إذا وقع العدد موقع المنصوب ، أعرب حَسْبَ تمييزه :

فإذا كان التمييز ذاتاً ، أعرب العدد مفعولاً به ، كقولك : « قرأت عشرين كتاباً ، فكم كتاباً قرأت ؟ » .

وإذا كان التمييز مصدراً ، أعرب العدد مفعولاً مطلقاً ، كقولك : « غزوت ثلاثين غزوة ، فكم غزوة غزوت ؟ » .

وإذا كان التمييز ظرف زمان ، أعرب العدد ظرف زمان ، كقولك : « اعتكفت أربعين يوماً ، فكم يوماً اعتكفت ؟ » .

وإذا كان التمييز ظرف مكان ، أعرب العدد ظرف مكان ، كقولك : « سرت خمسين بريداً (٥) ، فكم بريداً سرت ؟ » .

٣٤ — إذا وقعت « كلّ ، أو بعض ، أو أىّ » موقع المضاف المنصوب ، أعربت حَسْبَ المضاف إليه :

---

(١) الزخرف : ٨٧ . (٢) الزخرف : ٩ .

(٣) التحريم : ٣ . (٤) يس : ٧٨ ، ٧٩ .

(٥) البريد : أربعة فراسخ ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والميل: عشر غلوات والغلوة : مائة باع . والباع : مسافة ما بين الكفين ، إذا مددتهما يميناً وشمالا .

فإذا كان المضاف إليه ذاتاً ، أعربت مفعولاً به ، كقولك : « كافأت كلَّ المجتهدين ـ وساعدت بعض المحتاجين ـ وأيَّ معروف تصنعْ أصنعْ » .

وإذا كان المضاف إليه مصدراً ، أعربت مفعولا مطلقاً ، كقولك : « فهمت كل الفهم ـ ونظرت بعض النظر ـ وأيَّ مكر تمكرْ أمكرْ » .

وإذا كان المضاف إليه ظرف زمان ، نُصِبَتْ على الظرفيّة الزّمانية ، كقولك : « تجوّلت كل اليوم ـ وابتهجت كل الوقت ـ وأيَّ زمن تخرجْ فيه أخرجْ » .

وإذا كان المضاف إليه ظرف مكان ، نُصِبَتْ على الظرفية المكانية ، كقولك « سرت كلَّ الميل ـ وقطعت بعض الفرسخ ـ وأيَّ ميدان تجلسْ فيه أجلسْ » .

٣٥ — إذا أمكن أن يكون حرف فى الكلمة أصليا ، أو غير أصلى ، فجعله أصليا أو منقلبا عنه أولى :

ويترتب عل ذلك أن الألف ، والواو ، والياء فى الأسماء الستّة ، لاماتٌ للكلمة ، لا زائداتٌ للإشباع(١) .

٣٦ — إذا تكررت المعطوفات ، فإن كان العطف بالواو ، فالجميع معطوف على الأول ، وإن كان بالفاء أو ثم ، فالتالى معطوف على السابق :

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن الواو لمطلق الجمع ، فلا تقتضى ترتيباً ، ولا تعقيبا ، وهذا بخلاف الفاء أو ثم ؛ فإنهما يقتضيان الترتيب مع التعقيب فى الفاء ومع التراخى فى « ثم » .

فإذا قلت : « انتصر محمد ، وعادل ، وخالد ، وبكر » ، كان ما بعد الواو فى الثلاثة معطوفاً على « محمد » .

وإذا قلت : « انتصر محمدٌ ، فعادل ، فخالد ، فبكر » ـ أو « ثم عادل ، ثم

(١) الإشباع : مد الحركة مطلقاً .

خالد ، ثم بكر » ، كان «عادل» معطوفاً على «محمد» ، و «خالد» معطوفاً على «عادل» ، و «بكر» معطوفاً على «خالد» .

٢٧ — إذا ثبت الحكم لعلة ، اطرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود تلك العلة :

ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول فى موضع يقطع فيه بوجود الفرق بينهما من جهة المعنى ، كما فى قوله تعالى : «ضرب الله مثلاً عبداً مملوكا[1]» ، فإنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول مع أنّ الفاعل والمفعول معقولان قطعاً .

وبهذه القاعدة علل البصريون وجوب الإبراز للضمير مطلقا ، مع اسم الفاعل والصفة المشبهة ، إذا جريا على غير من هماله ؛ لأن ترك إبرازه يفضى إلى اللبس فى بعض المواضع ، كقولك : « زيدٌ ، عمرو ضاربه هو » ، واللبس يزول بإبراز الضمير ، فيجب أن يبرز ، منعاً للبس ، ثم يُطرد الباب فيما لا يلبس ، كقولك : « زيد ، هند ضاربته هى » .

وبهذه القاعدة أيضاً ، عللوا حذف الواو من الأفعال : « أعِدُ ، ونَعِدُ ، وتعد » ، فإنهم حذفوا منها الواو ، كما حذفوها من الفعل : « يَعِدُ » .

وبها عللوا حذف الهمزة من الأفعال : « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » ، فإنهم حذفوا منها الهمزة ، كما حذفوها من الفعل « أكرمُ » .

وبها أيضا ، عللوا حذف الهمزة من الأفعال : « نَرى ، وتَرى ، ويَرى » ؛ فإن الأصل فيها : « نَرْأى ، وتَرْأى ، ويَرْأى » ؛ لأن الماضى منه « رأى » ؛ وإنما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ؛ تخفيفاً ؛ لأنه إذا قيل : « أرأى » ، اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما بذلك قد توالتا ، فحذفت الثانية على حدّ حذفها فى « أكرِمُ » ، ثم أتبع سائر الباب . وفتحت الراء لمجاورة

---

(١) النحل : ٧٥ .

الألف التي هي لام الكلمة. وغَلَبَ كثرةُ الاستعمال هنا الأصلَ حتى هجر ورفض.
وبهذه القاعدة أيضا عللوا قلب همزة التأنيث فى التثنية واوًا ؛ فإنّ الهمزة قلبت فى «صحراء» واوًا فى الجمع ؛ فِرارًا من الجمع بين علامتى تأنيث ، وقلبت فى التثنية ؛ طرداً للباب على سَنَنٍ واحد .

كما عَلَّل بها من أجاز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ لأنّ «ليس» فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوّزناه فى «كان» وأخواتها ، فلا يجوز منعه فى «ليس» ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة .

٣٨ — إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود ، فلا يُصارُ إلى إيجاز الحذف :

ومن ثمة ضَعّف بعضهم قول من قال : إن ناصب المعطوف فى قول الشاعر :

٩ — هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا   أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مِخراق(١) ؟

فِعلٌ يدل عليه اسم الفاعل ؛ وإنما الناصب له اسم الفاعل الموجود ؛ لأنّ التنوين فيه مراد ، وإذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود ، فلا يصار إلى إيجاز الحذف(٢) .

---

(١) « باعث » : مرسل ، يقال : بعثت فلاناً أبعثه ، وبعثت به ، إذا أرسلته .
و « لحاجتنا » : على حذف مضاف ، أى: لسد حاجتنا . و « أو » : حرف عطف .
و « عبد » بالنصب : عطف على «دينار» باعتبار موضعه . و « أخاعون » : بدل من « عبد رب » ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة .
و « ابن » : صفة للمضاف أو المضاف إليه فى قوله : « أخاعون » .

(٢) الإيجاز لغة : التقصير ، يقال: أوجز فى كلامه إذا قصره ـ وأما فى الاصطلاح فهو التعبير عن المقصود بلفظه أقل من المتعارف واف بالمراد ، لفائدة .
فإن كان الكلام القليل المعبر به عن المراد بعضاً من كلام أطول منه ، فهو إيجاز الحذف ـ وإذا كان مفيداً لمعنى كلام آخر أطول منه ، فهو إيجاز القصر .
ومن الأول حذف المبتدأ فى قوله تعالى: « فصكت وجهها . وقالت : عجوز عقيم » ـ ومن الثانى قوله سبحانه : « ولكم فى القصاص حياة » .

٣٩ – إذا أكد الضمير مطلقا بضمير، كان الثانى من ضمائر الرفع، لا غير:

فتقول: « قمت أنا – ورأيتك أنت – ومررت به هو ».

وإنما التزموا فى الثانى أن يكون من ضمائر الرفع لا غير؛ لأنه لا يكون إلا منفصلا. والأصل فى الضمير المنفصل أن يكون للرفع؛ لأن أول أحوال الاسم هو الابتداء. والابتداء معنوى، فلم يكن بدٌّ من انفصال ضميره.

وأما المنصوب أو المجرور، فلا بدّ لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به فإذا احتجنا إلى توكيدها لتحقيق الفعل الثابت للشىء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه – احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصلٌ فى الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه فى الجميع، كما اشترك الجميع فى الضمير « نا »، فقالوا: « قمنا، وأكرمنا أبوك، وهذا غلامنا»، وهو القياس؛ لأن أصل الضمائر أن تأتى على لفظ واحد، كالأسماء الظاهرة. ولما كان المرفوع لا يتبع المنصوب، ولا المجرور، استعير ضمير الرفع للنصب أو الجر فى حال التبعيّة.

٤٠ – إذا نفيت الصفات على سبيل المبالغة، لم ينف أصلها:

فإذا قلت: « لم يكن أبى مِقْوالا »، كنت قد نفيت عن أبيك المبالغة فى القول، دون القول العادى.

ولهذا يقال: إن صيغة « فعّال » فى قوله تعالى: « وما ربك بظلاّم للعبيد[١] »، للنسب، لا للمبالغة؛ لأنها لو كانت للمبالغة؛ لأدت إلى نسبة الظلم إليه سبحانه، وأما على النسب فالمعنى: « وما ربّك بذى ظلم ».

٤١ – إذا حمل الوصف أو الفعل على الجمع، اختلف الحكم فيهما، تبعا لنوع ذلك الجمع:

(١) فصلت: ٤٦.

(ا) فجمع المذكر السالم لا يعود عليه من الضمائر إلا الواو ، ولا يوصف إلا بهذا الجمع ، فتقول : « الزيدون خرجوا ـ والمحمدون قائمون » .

ولا يجوز أن تقول : « الزيدون خرجت » ، ولا « المحمدون قائمة » ؛ على التأويل بالجماعة ؛ لبقاء لفظ المذكر الحقيقي .

(ب) وأما جمع المؤنث السالم ، فإن كان مفرده مذكرا عاقلا ، جاز فيه أمران :

أولهما — الوصف بجمع المذكر السالم ، وعود ضميره عليه ، فتقول : « الطلحات فهموا ـ والحمزات فاهمون » ؛ نظراً إلى العقل والتذكير .

وثانيهما — عود ضمير المؤنث الغائب عليه ، ووصفه بالمفرد المؤنث ، فتقول « الطلحات قامت ـ والحمزات قائمة » ؛ نظراً إلى طُرُوّ معنى الجماعة على اللفظ.

وإن كان مفرده مذكراً لا يعقل ، أو مؤنثا مطلقا ، جاز في ضميره أن يكون مفرداً مؤنثاً غائبا ؛ لتأوله بالجماعة ـ وأن يكون بالنون ، لكونه جمع غير العاقلين ؛ فإن النون موضوعة له ، فتقول : « الجُبَيْلات ارتفعت وارتفعن ـ والزينبات انطلقت وانطلقن ـ والغرفات انفتحت وانفتحن » .

وهكذا الوصف ، فتقول : « الجبيلات مرتفعة ، ومرتفعات ـ والزينبات منطلقة ، ومنطلقات ـ والغرفات منفتحة ، ومنفتحات » .

(ج) وأما جمع التكسير بنوعيه ، فحكمه حكم جمع المؤنث السالم ، فتقول في المذكر العاقل : « الرجال ضربوا ، وضربت ، وضاربة ، وضاربات » .

وتقول في غيره : « الأيام أقبلت ، وأقبلن ، ومقبلة ، ومقبلات ـ والنساء انطلقت ، وانطلقن ، ومنطلقة ، ومنطلقات ـ والدور أشرقت ، وأشرقن ومشرقة ، ومشرقات » .

والأحسن فى جمع المؤنث غير العاقل ، إن كان للكثرة أن يؤتى معه بالتاء وحدها فى الرفع ، وبالتاء مع الهاء فى غيره — وإن كان للقلة فالأحسن فيه أن يؤتى بالنون.

فـ « الجذوع انكسرت ، وكسرتها » أولى من « انكسرن ، وكسرتهن » . و « الأجذاع انكسرن ، وكسرتهن » أولى من « انكسرت وكسرتها » ؛ قال تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ذلك الدين القيّم ، فلا تظلموا فيهن أنفسكم »(١) ، أى : فى الأربعة .

والأحسن فى جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً ، أى : سواء أكان جمع كثرة ، أم جمع قلة ، مكسراً ، أو مصححا .

فـ « الهندات خرجْنَ ، وضربتهن » أولى من « خرجت ، وضربتها » ، قال تعالى: « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء(٢) » ، وقال سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »(٣) . وقال عز وجل : « يأيها النبيّ إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدّتهن وأحصوا العدة »(٤) .

ومن الوجه الآخر قوله تعالى : « ولهم فيها أزواج مطهّرة ، وهم فيها خالدون »(٥) فهن على « طُهِّرت » ، ولو كان على « طُهِّرن » ، لقال : « مطهّرات » . ومنه قول سُلْمِيّ بن ربيعة الضبيّ :

١٠ — وإذا العذارى بالدخان تلفعت   واستعجلت نصبَ القدور ، فملّتِ(٦)

---

(١) التوبة : ٣٦ .   (٢) البقرة : ٢٢٨ .
(٣) البقرة : ٢٢٣ .   (٤) الطلاق : ١ .   (٥) البقرة : ٢٥ .

(٦) « العذارى » : فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده . وواحدها : عذراء ، وهى الفتاة البكر . و « ملت » من قولهم : مللت الخبز واللحم من باب رد ، وامتللته كذلك ، إذا جعلته على الملة ، وهى الرماد الحار ، وذلك الخبز ، وهذا اللحم مليل ، ومملول . « ونصب القدور » : مفعول به مجازاً ، أو منصوب =

دارت بأرزاق العفاة مغالق بيدى من قمع العشار الجلة

فقد أعاد الضمير مفرداً مؤنثا على جماعة الإناث .

وقد أشار إلى ذلك العلامة الأجهورى فى قوله :

١١ – وجمع كثرةٍ لما لا يعقل الأفصحُ الإفرادُ فيه يا فُلُ

وفى سواه الأفصحُ المطابقة نحوُ هباتٌ وافراتٌ لائقة(١)

وقد تأتى النون موضع الواو للمشاكلة اللفظية ، كقوله صلى الله عليه وسلم :

= على نزع الخافض ، والمفعول به الحقيقى محذوف تقديره استعجلت غيرها بنصب القدور ، و « العفاة » جمع عاف ، وهو طالب الرزق و « مغالق » فاعل دارت ، وهى قداح الميسر جمع « مغلق ومغلاق » بكسر الميم فيهما و « القمع » بفتحتين قطع السنام ، الواحدة قمعة . و « العشار » جمع عشراء وهى الناقة التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر . و « الجلة » ، بكسر الجيم : المسان من الإبل ، الواحدة : جليلة .

(١) « جمع » : مبتدأ أول ، و « كثرة » : مضاف إليه . و « ما » فى « لما » اسم موصول فى محل جر باللام . وجملة « لا يعقل » : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . و « الأفصح » : مبتدأ ثان و « فيه » متعلق به . و « الإفراد » : خبر المبتدأ الثانى . والثانى وخبره : خبر الأول . و « يا » : حرف نداء . و « فل » منادى مبنى على الضم فى محل نصب وهو خاص بالنداء فلا يستعمل فى غيره ، ومؤنثه « فلة » وهما عند سيبويه كناية عن نكرة ، لمن يعقل من جنس الإنسان ، فـ « فل » بمعنى : رجل – و « فلة » بمعنى امرأة . ومادتهما : (ف ل ى) ، فلامهما المحذوفة ياء . وتصغيرهما إذا سمى بهما : « فلى » ، وفلية » . و « فى سواه » : جار ومجرور متعلق بـ « الأفصح » ، وهو مبتدأ خبره المطابقة . و « نحو » : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو . و « هبات » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هذه هبات . و « وافرات » : صفة ، و « لائقة » صفة ثانية .

« اللهم ، رَبَّ السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الشياطين وما أضللن » ، وقوله : « لا دريت ولا تليت » ، وقوله : « ارجعن مأزورات غير مأجورات » .

وضمير المثنى ، والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره ، فتقول : « هو أحسن الرجلين وأفضلهما — وهى أجمل النساء وأكرمهن » .

وأجاز ابن مالك الإفراد والتذكير ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « خير النساء صوالح قريش ؛ أحناه على ولد فى صغره ، وأرعاه على زوج فى ذات يده » . وقول ذى الرُّمّة :

١٣ — ومَيّةُ أحسنُ الثقلين جِيداً وسالفةً وأحسنُه قذالا[1]

ورده أبو حيّان بنص سيبويه على شذوذ ذلك ، وقصره على مورد السماع ، فلا يقاس عليه .

(د) وأما اسم الجمع[2] ، فما كان منه واجب التأنيث — كالإبل ، والخيل ، والغنم — فيعود عليه ضمير المفردة الغائبة ، أو النون ، فتقول : « الإبل شربت ، وشربن ، وشاربة ، وشاربات » .

---

(١) « مية » : مبتدأ . و « أحسن » : خبره . و « الثقلين » : مضاف إليه وهما الإنس والجن . و « جيدا » : تمييز لنسبة ، ومثله « قذالا » . و « الجيد » : العنق . و « السالفة » : مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى الترقوة (العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين) . و « القذال » : جماع مؤخر الرأس .

(٢) اسم الجمع : « مادل وضعاً على ثلاثة فأكثر بغير صيغة الجمع » ، فلفظه إذن مفرد . ومن ثمة يدل على آحاده دلالة الكل على أجزائه .

والفرق بين الجمع واسمه : أن الجمع موضوع الآحاد المجتمعة دال عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف : كمساجد ، وأبابيل — وأما اسم الجمع فموضوع لها دال عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه : كقوم ، ورهط ، وهيئة ، وطائفة .

وما كان منه جائز التذكير والتأنيث — كالركب[1] ، والرهط[2] — فيعود عليه الواو ، فتقول : « الرهط خرجوا ، والركب سافروا » ، أو ضمير المفرد المذكر أو المؤنث ، فتقول : « الرهط خرج أو خرجت ، والركب سافر أو سافرت » .

(هـ) وأما اسم الجنس[3] ، فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما .

---

(١) الركب : جماعة الراكبين ، ومنه قوله تعالى : « والركب أسفل منكم » .

(٢) الرهط : جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، وجمعه : أراهط .

(٣) الجنس فى اللغة : الضرب من كل شىء . والجمع أجناس ، وهو أعم من النوع ، فالحيوان جنس ، والإنسان نوع .

واسم الجنس ثلاثة أنواع : جمعى ، ومطلق ، وإفرادى .

(ا) فأما اسم الجنس الجمعى ، فما وضع للماهية صالحاً للقليل والكثير ، ويفرق بينه وبين واحده عند قصد التنصيص على الوحدة بالياء قليلا : كوحش ووحشىّ وجند وجندىّ ـ وبالتاء كثيراً : كسفين وسفينة — وسفرجل وسفرجلة — واستخراج واستخراجة .

وقد يعرض له ما يوجب إطلاقه على معنى الجمع : كالكلم ، والأكم .

ولا تنافى بين دلالة اسم الجنس الجمعى على الماهية والجمعية معاً ؛ لأنه يدل على الماهية من حيث هى وضعاً ، ويدل على الجمعية استعمالا ، فهو اسم جنس وضعاً ، جمعى استعمالا .

ولا يلزم بذلك كونه مجازاً دائماً ؛ لأنه غلب استعماله فى ثلاثة أفراد فأكثر حتى صار حقيقة عرفية ، فاندفع بذلك التجوز من أصله ، كما قال العلامة الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ ؛ وإنما سمى هذا النوع جمعيّاً ، لتميز المفرد فيه بالتاء أو الياء ، والمفرد فرع الجمع ـ ولأن منه ما يجب إطلاقه استعمالا على ثلاثة فأكثر .

(ب) وأما اسم الجنس المطلق ، فما صدق على القليل والكثير ، ولم يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء : كعسل ، ولبن ، ولحم ، وملح .

وإنما لم يفرق فيه بهما ؛ لأن أفراده لا تتميز من بعضها حتى يؤتى بعلامة الوحدة فيهما ، ومن ثمة سمى مطلقاً .

ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى التكسير ، فتقول : « انقعر النخل ،وانقعرت النخل ـ والنخل انقعر ، وانقعرن » .

٤٢ — إذا وقع الضمير بين مذكر ومؤنث لمعنى واحد، جاز تأنيثه وتذكيره:

وذلك كقولهم : « الكلام يسمّى جملة — والاسم الموصول يسمى معرفة ناقصة » .

ومنه قولنا : « الأزهر الشريف يُدعَى قلعةَ العروبة والإسلام » .

فالتذكير مراعاة لما قبله ، والتأنيث مراعاة لما بعده .

٤٣ — إذا ذكر الغائب ، جاز أن يشار إليه بلفظ البعيد أو القريب :

فتقول : « جاءنى رجل ، فقال ذلك الرجل — وحققت نصراً فشرٌ فى ذلك النصر » ، نظراً إلى أن المذكور غائب .

= (ج) وأما اسم الجنس الإفرادى أو الآحادى . فما أريد به واحد أو فرد غير معين : كأسد ، ورجل ، وقلم ، وكتاب .

واسم الجنس الإفرادى أو الآحادى كالنكرة موضوع للفرد المنتشر ، والفرق بينهما حينئذ اعتبارى ، فكل من «أسد ، ورجل ، وقلم ، وكتاب» يصح أن يسمى اسم جنس كما يصح أن يسمى نكرة بالاعتبارين المذكورين .

والصواب ـ كما قال الشيخ يس المتوفى سنة ١٠٦١ هـ أن التقييد بالجمعى (أو المطلق) أو الإفرادى ، أو الآحادى إنما هو للاسم ، لا للجنس ، فهو تابع له فى إعرابه . وأما التزام بعضهم جره ، فمؤول بحمله على لغة ربيعة ، أو على المجاورة .

وبذلك لا يلزم التنافى بين مدلول الجنس الموضوع للماهية من حيث هى هى ، وبين مدلول الجمعى ، أو المطلق ، أو الإفرادى ، أو الآحادى .

فكأنهم قالوا : الاسم الجمعى للجنس ، والاسم المطلق للجنس ، والاسم الإفرادى أو الآحادى للجنس .

وتقول : « جاءنى رجل ، فقال هذا الرجل — وحققت نصراً فنشز فى هذا النصر » ؛ نظراً إلى قرب ذكره .

٤٤ — إذا أسند فعل العاقل إلى غير العاقل ، أخذ حكم العاقل :

ولهذا جمع الحال جمع مذكر سالم فى قوله تعالى : « والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين [١] » ولم يجمع جمع مؤنث سالم .

وجاء الضمير لجماعة الذكور فى قوله سبحانه : « كل فى فلك يسبحون [٢] » ، وقوله جل شأنه : « وقالوا لجلودهم : لم شهدتم علينا [٣] » ؛ لأنها وصفت بفعل من يعقل . ومن ثمة لم يقل : « تَسْبح » ، ولا « شهدَتْ » .

ومن ذلك قوله جل ثناؤه : « أولئك يلعنهم الله ، ويلعنهم اللاعنون [٤] » ، بناء على أن المراد باللاعنين فى الآية جميع الخلائق إلا الجن والإنس ، كما قال ابن عباس .

٤٥ — إذا دخلت الباء على العوض ، فإن وقع فى جانب البيع كان حاصلا . وإن وقع فى جانب الشراء كان متروكا :

(أ) فالواقع فى جانب البيع ، أو ما فى معناه ، كقولك : « بعت الجورب بدرهم — وأبدلت الثوب بدينار » ، فالدرهم والدينار حاصلان .

ومن ذلك قوله تعالى : « وشروه بثمن بَخْسٍ دراهمَ معدودةٍ [٥] » ، أى باعوه ، فالثمن حاصل .

ومنه قولهم : « صرفت الذهب بالدراهم » .

---

(١) يوسف : ٤
(٢) الأنبياء : ٣٣
(٣) فصلت : ٢١
(٤) البقرة : ١٥٩
(٥) يوسف : ٢٠

(ب) والواقع فى جانب الشراء ، أو ما فى معناه ، كقولك : « اشتريت الثوب بدينار — وانتهبت منه الكتاب بدرهم » ، فالدرهم والدينار متروكان .

ومن ذلك قوله تعالى : « أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة [1] » ، فالآخرة متروكة .

وتسمى هذه الباء « باء المقابلة » . والفقهاء يسمونها « باء الثمن » .

٤٦ - إذا أضيف اسم الجنس إلى شيئين ، وأريد إثبات أحدهما ، احتيج إلى إضافة التثنية فى موضع الالتباس :

فتقول : « رأيت غلامَىْ زيدٍ وعمرو » ، مريداً بذلك « غلام زيد ، وغلام عمرو » . و « ركبت سيارتَىْ سعد وفهد » مريداً بذلك « سيارة سعد وسيارة فهد » .

فإن لم يكن التباس ، استغنى بأحدهما عن الآخر ، فتقول : « ضربت رأس زيد وعمرو — وطعنت قلب هند ودعد » .

وعلى ذلك جاء قوله تعالى : « لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم [2] » .

٤٧ — كل اثنين لا يكاد أحدهما ينفرد عن الآخر ، فإنه يجوز الاكتفاء بواحد منهما :

فتقول : « رأيته بعينى هذه أو بعينىّ هاتين — والدار فى يدى هذه ، أو فى يدىّ هاتين » .

وعند الاكتفاء بالمفرد عن المثنى يكون ذلك من باب نيابة المفرد عن المثنى ، وهو مجاز مرسل علاقته الجزئية .

---

(١) البقرة : ٨٦ (٢) المائدة : ٧٨

٤٨ — كل كلمة خالف لفظها معناها ، فإنه يجوز فيها مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى :

وتجرى هذه الظاهرة مع أسماء الشرط ، والاستفهام ، والموصول العام ، وكلا وكلتا ، وكل ، وكم الاستفهامية والخبرية ، والجمل أو شبهها بعد المعرف بأل الجنسية .

كما تجرى فى تابع مجرور «ربّ» ، ومعمول المصدر المضاف ، والمستثنى بغير ، والمنادى المفرد ، وخبر « ليس » المجرور بالباء .

(ا) فمن الحمل على المعنى فى باب الشرط ، قوله تعالى : « إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى ، والصابئين — من آمن بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون »[١] .

ومن الحمل على اللفظ والمعنى قوله سبحانه : « تلك حدود الله ، ومن يطع الله ورسوله ، يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار ، خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم[٢] » .

(ب) ومن الحمل على اللفظ أو المعنى فى باب الاستفهام ، قولك : « من جاءك ، ومن جاءتك ، ومن جاءك ، ومن جاءوك» ؟ .

(جـ) ومن الحمل على اللفظ فى باب الموصول ، قوله تعالى: «ومنهم من يستمع إليك ، حتى إذا خرجوا من عندك ، قالوا للذين أوتوا العلم : ماذا قال آنفا[٣] »؟ .

وقوله سبحانه : « ومن الناس من يعبد الله على حرف ، فإن أصابه خير اطمأنّ به ، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة ، ذلك هو الخسران المبين »[٤] .

---

(١) البقرة : ٦٢
(٢) النساء : ١٣
(٣) محمد : ١٦
(٤) الحج : ١١

ومن الحمل على المعنى ، قوله جلّ شأنه : « ومنهم من يستمعون إليك ، أفأنت تسمع الصم ، ولو كانوا لا يعقلون»[1] ؟! – وقول الفرزدق :

١٣ ـ تعال ، فإن عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئبُ يصطحبان[2]

وقول الآخر :

١٤ ـ ألِمّا يسلمى عنكما إن عرضتما وقولا لها عُوجى على من تخلّفوا[3].

ومراعاة اللفظ هو الأكثر .

وتجب مراعاة المعنى ، إذا حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح .

فاللبس ، كقولك : « أعط من سألتك » ، فلا يجوز أن تقول : « أعط من سألك » ؛ لأن السائل مؤنث .

والقبح ، كقولك : « جاء من هى حمراء » ، فلا يجوز أن تقول : « جاء من هو حمراء » ؛ لأن الخبر مؤنث .

---

(١) يونس : ٤٢ .

(٢) «تعال» : فعل أمر. والفاء فى قوله: «فإن»: تفريعية . وجملة «لا تخوننى» فى محل نصب حال من ضمير المخاطب ـ أو لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى تضمنه قوله : «عاهدتنى» و «نكن»: فعل مضارع ناقص جواب الشرط . و «من» : اسم موصول مضاف إليه : و « يصطحبان» : صلته .

(٣) « ألما » : فعل أمر مسند إلى ألف الاثنين من قولهم : ألم الرجل بالقوم إلماما إذا أتاهم ، فنزل بهم . ومنه قيل : ألمّ بالمعنى ، إذا عرفه .

و « عنكما » : متعلق بمحذوف حال تقديره : نائبة عنكما . و « عرضتما » : أتيتما العروض ، وهو : مكة والمدينة وماحولهما . و « عوجى » : ميلى واعطفى ، والجملة فى محل نصب مقول القول . و « من » : اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل جر . وجملة « تخلفوا » : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

ويترجح المعنى إن عضده سابق كقول الشاعر :

١٥ — وإنّ من النسوان من هى روضة تَهِيجُ الرياض نحوها وتُصَوِّحُ[1]

فيجوز بلا قبح « من هو روضة » ؛ لأنّ التاء للوحدة ، لا للتأنيث . وحينئذ ينتفى القبح ، كما انتفى من نحو قولك : « زيد علاّمة » .

والجمهور على أنه لا يراعى فى « أل » الموصولة إلا المعنى ؛ لخفاء موصوليتها .

وجوز أبو حيان المتوفى سنة ٧٤٥ هـ مراعاة لفظها ، إذا لم تقع خبراً ولا نعتاً . فتقول للواحد وغيره : « جاء الضارب » ، أى : الذى ضرب ، أو التى ضربت ، أو اللذان ضربا ، أو اللتان ضربتا ، أو الذين ضربوا ، أو اللائى ضربن .

(د) ومن الحمل على اللفظ فى باب « كلا وكلتا » ، قوله تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلها ، ولم تظلم منه شيئا[2] . وقول مزاحم بن الحارث العقيلى :

١٦ — كلانا يامعاذُ يُحِبُّ ليلى بِفِيَّ ، وفيك من ليلى الترابُ
شَرِكْتُكَ فى هوى من كان حظى وحظك من مودتها العتابُ
لقد خَبَلَت فؤادك ثم ثَنَّت بقلبى ، فهو مخبول مُصَابُ[3]

---

(١) « من النسوان » : متعلق بمحذوف خبر « إن » مقدم ، و « النسوان » ، جمع نسوة سماعا ، و « من » اسم موصول ، مبنى على السكون فى محل نصب اسم « إن » مؤخر . وجملة « هى روضة » : لا محلّ لها من الإعراب صلة الموصول . وجملة « تهيج الرياض » فى محل رفع صفة لـ « روضة » . و « الرياض » ، جمع روضة ، وهى الأرض ذات الخضرة ، والبستان الحسن . و « تُصوّح » : يستبين صلاحها .

(٢) الكهف : ٣٣ .

(٣) كان مزاحم يحب ليلى بنت مهدى صاحبة قيس بن معاذ بن كليب العامرى المعروف بمجنون ليلى ، فقال هذه الأبيات .

و « كلانا » : مبتدأ . وجملة « يحب ليلى » : خبر المبتدأ . =

ومن الحمل على المعنى ، قول بعضهم : « كلاهما قائمان ، وكلتاهما لقيتهما » .

وقول الشاعر :

١٧ - كلا جانبيه يَعْسِلان كلاهما   كما اهتزَّ خُوطُ النَّبْعةِ المتتابعُ(١)

ومن الحمل على اللفظ والمعنى ، قول الفرزدق :

١٨ - ما كان ذنب التى أقبلت تَعْتِلها   حتى اقتحمت بها أُسْكُفَّةَ الباب

كلاهما حين جدَّ الجرْىُ بينهما   قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى(٢)

= وقوله : « بنى ، وفيك من ليلى التراب » : دعاء على نفسه ، وعلى صاحبه بأن يرجع كل منهما من حب ليلى بالخيبة ، دون أن ينال حظه من مودتها . و « التراب » : مبتدأ مؤخر ، و « بفى » : متعلق بمحذوف خبر مقدم .

و « من » فى « من كان حظى » : اسم موصول بمعنى التى مضاف إليه محلا و « حظى » : خبر « كان » مقدم . و « العذاب » : اسمها مؤخر .

وجملة « لقد خبلت » لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف .

(١) « كلا جانبيه » : مبتدأ . و « يعسلان » : يضطربان ، وهو فى محل رفع خبر المبتدأ ، و « كلاهما » : توكيد للضمير فى « يعسلان » . و « خوط » : فاعل ، وهو الغصن الناعم و « النبعة » : واحد النبع ، وهو شجر جبلى كانت تتخذ منه القسى .

(٢) كان جرير قد زوج ابنته عضيدة الأبلق ، فعيره الفرزدق وهجاه . والضمير فى « كلاهما » ، وفيما بعده يعود إلى عضيدة بنت جرير ، والأبلق زوجها .

و « تعتلها » : فعل مضارع من بابى « نصر » و « ضرب » ومعناه : تجذبها جذباً عنيفاً . و « اقتحمت » : دخلت وتجاوزت . والأصل فى اقتحام الأمر أن ترمى نفسك فيه من غير روية . و « أسكفة الباب » عتبته . و « جد الجرى بينهما » : عظم واشتد . والإسناد فيه من باب المجاز العقلى . والأصل فيه : جدّا فى السير . و « أقلعا » : كفا عنه وتركاه . و « رابى » : منتفخ .

(هـ) ومن الحمل على اللفظ فى باب « كل » ، قوله تعالى : « إنْ كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً »[١] .

ومن الحمل على المعنى ، قوله سبحانه : « وكل أتوه داخرين »[٢] .

وإنما جاز الحمل على اللفظ أو المعنى فى باب « كلا ، وكلتا ، وكل » ؛ لأن « كلا وكلتا » لفظان مفردان وضعا لتأكيد المثنى ، كما وضع لفظ « كل » لتأكيد الجمع .

فلفظ « كلا وكلتا » مفرد ، ومعناهما معنى المثنى ، كما أن لفظ « كل » مفرد ومعناه معنى الجمع .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ الحمل على المعنى فى « كل » أكثر من الحمل على المعنى فى « كلا وكلتا » .

(و) ومن الحمل على اللفظ أو المعنى فى باب « كم » الخبريّة أو الاستفهاميّة ، قولك : « كم أخاً جاءك ، أو جاءوك » ؟ ـ وقولك : « كم رفاقٍ نفع ، أو نفعوا » ! .

والأفصح فى الخبرية مراعاة تمييزها .

(ز) ومن الحمل على اللفظ أو المعنى فى باب الجمل أو شبهها بعد المعرف بـ « أل » الجنسية ، قولك : « رأيت الطائر فوق الغصن ـ ونظرت إلى الكتاب على المنضدة ـ وأقبل الرجل يضحك » .

فإن الظرف ، والجار والمجرور يجوز أن يتعلقا بمحذوفٍ صفةٍ ؛ نظراً إلى المعنى ـ أو حالٍ ؛ نظراً إلى اللفظ .

---

(١) مريم : ٩٣ .

(٢) النمل : ٨٧ ، وداخرين بمعنى أذلاّء .

وهكذا الحال فى الجملة؛ فإنه يجوز فيها أن تكون فى محل رفع صفة — أو فى محل نصب حالا .

(ح) ومن مراعاة اللفظ أو المعنى فى أسماء الحروف الهجائية (حروف المعجم[١]) ، قولك : « هذه جيم ، وهذا جيم » ، فالتأنيث على معنى الكلمة ، والتذكير على معنى اللفظ .

(ط) ومن مراعاة اللفظ أو المعنى فيما قصد لفظه ، قوله صلى الله عليه وسلم : « إياكم ولَوْ ؛ فإن « لَـوْ » تفتح عمل الشيطان » — وقولك : كتبت زيداً فأجدته ، أو فأجدتها » .

فالتذكير ، ذهاباً إلى اللفظ — والتأنيث ، ذهاباً إلى الكلمة .

(ى) ومن مراعاة اللفظ أو المحل فى باب « رُبَّ » ، قولك : « رُبَّ رجلٍ صالح عندى — ورُبَّ رجل صالح لقيت — وربَّ رجل صالح لقيته » .

فـ « صالح » فى المثال الأول يجوز فيها الجر على اللفظ ، والرفع على المحل — وفى الثانى الجر على اللفظ ، والنصب على المحل — وفى الثالث الجر على اللفظ والنصب أو الرفع على المحل .

(ك) ومن مراعاة المحل فى باب المصدر المضاف ، قول رؤبة :

١٩ — قد كنت دايَنْتُ بها حسَّانا   مخافة الإفــــلاس والليَّانا[٢]

وقول لبيد بن ربيعة فى وصف حمار وحشى :

---

(١) وهى حروف المبانى التى تتألف منها الكلمات . و « حروف المعجم » على تقدير مضاف ، أى : « حروف الخط المعجم » .
وكلمة « المعجم » فى هذا المركب : اسم مفعول من الفعل « أعجم » ، إذا أزال عجمته بالنقط

(٢) « قد » : حرف تحقيق . و « داينت » : فعل وفاعل . والضمير فى « بها »

٢٠ — يوفى ويرتقب النجاد كأنّه ذو إرْبة كلَّ المرام يروم
حتى تَهَجَّر فى الرواح وهاجها طلبَ المعقب حقَّه المظلومُ(١) .

(ل) ومن مراعاة اللفظ أو المحل فى باب المستثنى بغير ، قولك : « حضر الطلاب غير محمدٍ الظريفِ ـ أو الظريفَ » .

فالجر ، حملا على اللفظ ـ والنصب ، حملا على المعنى .

(م) ومن مراعاة اللفظ أو المحل فى باب المنادى المفرد ، قولك : « يازيد الحسنُ ؛ أو الحسنَ ـ وياغلامُ بشرٌ ، أو بشراً ـ وياتميم أجمعون ،أو أجمعين » .

فالضم ، مراعاة للفظ ـ والنصب ، مراعاة للمحل .

(ن) ومن مراعاة اللفظ أو المحل فى باب « ليس » قولك : « ليس محمد بقائم ولا قاعداً ، أو ولا قاعدٍ » .

فالنصب ، مراعاة للمحل ـ والجر ، مراعاة للفظ .

للقينة (الأمة البيضاء) ، أى : أخذتها رهناً فى دين لى على حسان ؛ خوفاً من إفلاسه ومطله . و « الإفلاس » : مصدر أفلس الرجل ، إذا صارت أمواله فلوساً بعد أن كانت دراهم ودنانير . و « الليان » : المطل ، وهو مصدر لويته بالدين ليًّا ، وليانا ، إذا مطلته .

(١) « النجاد » ، جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض فى صلابة . وقد تنازعه على المفعولية الفعلان قبله . و « كل » مفعول مطلق مقدم . و « حتى » : غائية ابتدائية . و « تهجر » : سار فى الهاجرة (نصف النهار عند اشتداد الحر) . و « الرواح » : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . و « هاجها » : أثارها وأزعجها . والضمير للأتان . و « المعقب » : الذى يتردد فى طلب الأمر مرة بعد مرة ، مجداً فى التماسه . و « طلب » : مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : « طلبها طلبا كطلب المعقب حقه » . و « المظلوم » نعت باعتبار المحل .

٤٩ — إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، بدئ بالحمل على اللفظ:

فيراعى اللفظ أولا ، ثم المعنى بعد ذلك ، كما هو الحال فى قوله تعالى :

« ومن الناس من يقول : آمنا بالله ، وباليوم الآخر ، وما هم بمؤمنين[1] » .

فقد أفرد أولا باعتبار اللفظ ، ثم جمع بعد ذلك باعتبار المعنى .

وإنما كان الحمل على اللفظ أولا هو الجادة لأربعة أمور :

الأمر الأول ـ أن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه . وأما المعنى فخفى راجع إلى مراد المتكلم ؛ فكانت مراعاة اللفظ ، والبداءة به أولى .

والأمر الثانى ـ أن اللفظ متقدم على المعنى ؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ ، فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق .

والأمر الثالث ـ أنه لو عكس الأمر ، لحصل تراجع ؛ لأنك أوضحت المراد أولا ، ثم رجعت إلى غير المراد ؛ لأن المعول على المعنى ، فجعل الإبهام بعد التعيين .

والأمر الرابع ـ أن الاستقراء دل على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى . وكثرة موارده دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثيره .

ومن ثمة يختار الحمل على اللفظ عند إمكان الحمل على المعنى فى نحو قولك :

« ما أظن أحداً يقول ذلك إلا زيداً » .

فالنصب أجود من الرفع ؛ لأنه على النصب يكون بدلا من « أحد » ، وعلى الرفع يكون بدلا من الضمير المستتر فى « يقول » .

---

(١) البقرة : ٨ .

فالرفع إذن حمل على المعنى . والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتّباع الأثر مع وجود العين .

وإذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى .

وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ؛ لما فيه من من الإبهام بعد التعيين - ولأن العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك . ومن ثمة يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع فى النعوت. ولا يعترض على ذلك بقوله تعالى : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً ، يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار ، خالدين فيها أبداً ، قد أحسن الله له رزقاً»(١) ؛ لأن الحمل على اللفظ فيه بعد الحمل على المعنى مسبوق بالحمل على اللفظ أولا .

ومن ذلك قوله سبحانه : « ومن الناس من يشترى لهو الحديث ؛ ليضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هزواً ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ، ولى مستكبراً ، كأن لم يسمعها ، كأن فى اذنيه وقراً فبشره بعذاب أليم »(٢) .

٥٠ - الضمائر والإضافة ، والتثنية ، والتصغير ، والتكسير - ترد الأشياء إلى أصولها :

فقد عللوا بهذه القاعدة اختصاص باء القسم بجر الضمير ؛ لأن الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ؛ ولهذا لاتجر إلا الظاهر . فإذا دخلت على المضمرات ، رُدّت إلى الأصل ، وهو الباء ، فيقال : « بك لأنتصرنّ » ؛ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها .

---

(١) الطلاق : ١١ .

(٢) لقمان : ٦ ، ٧ .

كما عللوا التزام دخول التاء فى الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى ، دون المسند إلى ظاهره ـ بأن الأصل إلحاق العلامة . والضمير يرد الشىء إلى أصله ؛ فوجب ألاّ تحذف العلامة ؛ لأن ذلك خلاف مقتضاه .

وعللوا بناء الماضى على السكون فى نحو « ضربْتُ ، وضربْنا ، وضربْن » بأنّ أصله البناء . وأصل البناء السكون . والضمير يردّ أكثر الأشياء إلى أصولها كما عللوا بناء المضارع ، مع ضمير جماعة الإناث على السكون بأن أصل الأفعال البناء على السكون ، فنبهوا على ذلك ؛ لأن الضمير يردّ الشىء إلى أصله .

وعللوا إعراب « أيّ » ، مع وجود شبه الحرف فيها بلزومها الإضافة ، فردّتها الإضافة إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء .

وإذا أضيف مالا ينصرف ، رُدّ إلى أصله من الجر بالكسرة ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء . قال تعالى : « لقد خلقنا الإنسان فى أحسنِ تقويم[1] » وإنما لم تردّ الإضافة اللامَ فى « يد ، ودم ، وغد » ؛ لأن الأصل فيها مهجور غير مستعمل ، بخلاف « أب ، وأخ ، وحم » ؛ فإنه نطق بهما على الأصل ؛ ألا ترى إلى قولك : « جاءنى أخوك ، وابتسم أبوك ، واستمع حموك » ، فإن اللام فيها قد ظهرت مع الإضافة .

ولم يبن صدر المركب فى « اثنى عشر ، واثنى عشرة ، وثنتى عشرة » ؛ لوقوع العجز منها موقع النون . وماقبل النون محل إعراب ، لامحل بناء ، ولو توقع العجز منها موقع النون لم تضف بخلاف غيرها ، فيقال : « هذه أحدَ عشرَك ، وثلاثةَ عشرَك »[2] ، ولايقال : « تلك اثنا عشرك » .

---

(١) التين : ٤ .

(٢) والعدد المركب فى المثالين باق على بنائه عند سيبويه ؛ لبقاء موجبه وهو التركيب ، فالإضافة عنده لا تخل بالبناء ، كما لايخل بها « أل » اتفاقاً فى نحو قولك : « أكرمت أحد عشر رجلا ، فشكرنى الأحد عشر » .

ومما ترده التثنية إلى الأصل قولهم: «أبوان، وأخوان، وحموان، ويديان، وفموان أو فميان، ودميان أو دموان، وذواتان في تثنية ذات».

ومما ترده التثنية أيضا، ردُّ ألف المقصور إلى الياء أو الواو التي هي الأصل، كقولهم في فتى وقفا: «فتيان، وقفوان» — وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً كقولهم في كساء: «كساوان».

وصغروا «حر[1]، وديوان، واسم» على «حُرَيح، ودُوَيوين، وسُمَيّ» — وكسّروها على «أحراح، ودواوين، وأسماء»؛ لأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها.

وكذلك صغروا «زنة، وعدة» على «وزينة، ووعيدة»، بردّ الفاء إليهما؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

٥١ — التبادر أمارة الحقيقة:

فالمعاني المتعددة التي ذكرت لحروف الجر، إن تبادرت كلها من الحرف: كالابتداء، والبيان، والتبعيض في (مِنْ)، والاستعانة، والمصاحبة، والسببية في الباء — كانت حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظي؛ فراراً من التحكم؛ إذ التبادر أمارة الحقيقة.

ولا يرد أن المجاز أولى من الاشتراك؛ لأن محله عند تيقّن حقيقة أحد المعاني، وجهل حال الآخر، لا عند تبادر الجميع.

وإن لم يتبادر منها: كالابتداء والانتهاء في الباء من قول أبي ذويب:

---

(١) الحر فرج المرأة. وأصله: «حِرْح» بكسر فسكون. والنسب إليه «حرَحِيّ» بفتح الراء: كيدوى وغدوى في «يد، وغد». وإن شئت قلت: حِرِيح مثل «جنبته»، بكسر العين فيهما.

٢١ – سقى أمَّ عمرو كلَّ آخِرِ ليلة حَنَاتِمُ سودٌ ، ماؤهن ثجيج
إذاهم بالإقلاع هبّت له الصَّبا فأعقب نشْءٌ بعدها وخروج
شربن بماء البحر ، ثم ترفعت متى لجج خضر ؛ لهن نئيج(١)

وقوله تعالى : « وقد أحسن بى ، إذْ أخرجنى من السجن » (٢)

فذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياساً ، فلا ينوب بعضها عن بعض ، كما لاتنوب حروف النصب والجزم عن بعضها .

وما أوهم ذلك ، فهو :

(أ) إما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف : كتضمين (شربن) معنى (رَوِين) ، و (أحسن) معنى (لطف) —

---

(١) « أم عمرو » : مفعول به مقدم . و « كل » : منصوبٌ على الظرفية الزمانيّة و « حناتم » : فاعل مؤخر . والحناتم فى الأصل : الجرار الخضراء ، واحدها « حنتمة » . والمراد بالحناتم هنا : السحب . و « سود » حافلة بالماء . و « ثجيج » متدفقة ، من الثج ، وهو السيلان . قال تعالى : « وأنزلنا من المعصرات ماء ثجّاجاً » .

و « إذا » ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط . وجملة « هم بالإقلاع » فى محل جر بالإضافة . و « نشء » : فاعل ، وهو أول ما ينشأ من السحاب و « خروج » ، جمع « خرج » بفتح فسكون ، وهو السحاب أول ما ينشأ . و « شربن » فعل وفاعل . والضمير للسحب . والمعنى : حملن الماء من البحر . و « ترفعت » : ارتفعت . و « لجج » جمع « لجة » ، وهى معظم الماء .

و « نئيج » : سريعة ، مأخوذة من قولهم : نأجت الريح تنأج نئيجا ، إذا مرت مرا سريعاً ، وسمع لها مع ذلك صوت . و « متى » : حرف جر بمعنى من الابتدائية . و « لجج » مجرور بـ « متى » ، والجار والمجرور متعلق بـ « ترفعت » وجملة « لهن نئيج » فى محل جر صفة ثانية لقوله « لجج » ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف الأول .

(٢) يوسف : ١٠٠ .

أو حمـــل على المجاز : كالظرفية المجازية فى قوله تعالى : «ولأصلبنكم فى جذوع النخل[١] » ؛ لتشبيهها بالظرف الحقيقى بجامع التمكن فى كلٍّ ، و (فى) تخييل .

(ب) وإما من باب نيابة كلمة عن أخرى ، شذوذاً .

فالتجوز عندهم فى غير الحرف ، أو فيه مع الشذوذ .

وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين، وبعض المتأخرين بلاشذوذ[٢] .

٥٢ — الإضمار أسهل من التضمين :

وذلك لأن التضمين[٣] زيادة بتغيير الوضع ، والإضمار زيادة بغير تغيير .

---

(١) طه : ٧١ .

(٢) انظر فى هذا المعنى « التوسع اللفظى فى ضوء الفكر النحوى » للمؤلف ؛ فقد أشبع القول فيه بما لايدع مزيداً لمستزيد .

(٣) والمراد بالتضمين هنا : « أن يؤدى فعل ، أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر ، أو ما فى معناه ، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم » .

ففى قوله تعالى : « وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا : إنا معكم ، إنما نحن مستهزئون » — قد تعدى الفعل (خلا) بالحرف (إلى) ، لتضمنه معنى الإنهاء ، أو الإفضاء . والأصل فى (خلا) . أن يتعدى بالباء ، فيقال . « خلوت بفلان » .

وفى قوله سبحانه : « الله يستهزىء بهم، ويمدهم فى طغيانهم يعمهون » — قد تعدى الفعل (يمد) بنفسه ، لتضمنه معنى « يزيدهم » . والأصل فيه . أن يتعدى باللام ، فيقال : « يمد لهم فى طغيانهم » .

وفى قوله جل شأنه . « قالوا : ياهود ، ما جئتنا ببينة ، وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك ، وما نحن لك بمؤمنين » — قد تعدى الوصف إلى المفعول الثانى بالحرف (عن) ؛ لتضمنه معنى «الصدور» ، أى : وما نحن بصادرين فى ترك آلهتنا عن رأيك.

وفى قوله جل جلاله : (حقيق على ألا اقول على الله إلا الحق) — قد تعدى الوصف فيه بالحرف (على) ؛ لتضمنه معنى (حريص) .

ومن ثمة كان الأرجح جزم المضارع الواقع فى جواب الطلب بأداة شرط مقدرة ف « أتلُ » فى قوله تعالى: «قل : تعالوا ، أتلُ ماحرم ربكم عليكم[1]» - مجزوم بشرط مقدر ، تقديره : « إن تأتونى ، أتلُ عليكم » .

وقد استدل بدر الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦ هـ بهذه القاعدة على أن الجزم فى قوله سبحانه : « قل لعبادى الذين آمنوا : يقيموا الصلاة»[2] - بإضمار « إن » الشرطية ، لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط ؛ لأن الحذف ، والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، إلا أن فى التضمين تغييراً لمعنى الأصل والحذف بخلاف ذلك .

ولا يجوز الاعتراض على هذا بأن تقدير الشرط يستلزم ألّا يتخلّف أحد من المقول لهم ذلك عن الامتثال ؛ لأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال[3] ، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن يكون الأصل « يُقِمْ أكثرهم » ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فارتفع واتصل بالفعل - وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم ؛ بل المخلصون منهم . وكل مخلص قال له الرسول : أقم الصلاة ، أقامها .

٥٣ - الإضمار أحسن من الاشتراك :

ومن ثمة كان قول البصريين : إن النصب بعد « حتى » بأن مضمرة ، لا بها نفسها - أرجح من قول الكوفيين : إنه بحتى نفسها ، وإنها حرف نصب مع الفعل ، وحرف جر مع الاسم .

---

(١) الأنعام : ١٥١ . (٢) إبراهيم : ٣١ .

(٣) الإجمال : إيراد الكلام على وجه يحتمل أموراً متعددة . وضده التفصيل ؛ لأنه تعيين لتلك المحتملات .

فإن قيل : يلزم على مذهب البصريين إضمار الناصب . والإضمار خلاف الأصل .

فالجواب : أن الإضمار مجاز . والمجاز أولى من الاشتراك .

٥٤ - الأمثال لا تغير ، ويُستجاز فيها مالا يستجاز فى غيرها :

وإنما كان الأمر كذلك لكثرة الاستعمال . ومن ثمة ابتدءوا بالنكرة فى قولهم : « شرٌ أهرّ ذاناب[١] - وشىء ما جاء بك » - وأعادوا الضمير على المرفوع المتأخر فى قولهم : « فى أكفانه لُفّ الميّتُ - وفى بيته يؤتى الحكم - وحذفوا حرف النداء من النكرة فى قولهم : « أصبِح ليلُ[٢] » - وافتد مخنوق[٣] - وأطرق كرا » [٤] ؛ لأنها أمثال معروفة ، فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها .

ومن ذلك قولهم : « هذا ، ولا زعماتك » ، أى : هذا هو الحق ، ولا أتوهّم

---

(١) أى شر جعل الكلب مصوّتا . ويضرب هذا المثل عند ظهور أمارات الشر .

(٢) أى يا ليل ، ويضرب هذا المثل لمن يظهر الكراهة للشىء ، أى : ايتنا يا ليل بالصبح ، أو تبدل به .

(٣) أى : يامخنوق ، وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله .

(٤) أى يا كروان ، فرخم بحذف النون والألف ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وتمامه : « إن النعام فى القرى » . وهو مثل يضرب لمن تكبر ، وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى : اخفض ياكروان عنقك للصيد ؛ فإن مَنْ هو أكبر وأطول منك عنقاً - وهو النعام - قد صيد .

زُعماتك ، ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى قبله ؛ لأنه جرى مثلاً . والأمثال لا تُغَيَّر . وظهور عامله ضربٌ من التغيير .

ومما جرى مجرى الأمثال فى الاختصاص ببعض الأحكام « نعم وبئس ، وحبذا ولا حبذا » ، فلا ينبغى أن يستجاز فيها إلا ما أجازوه .

٥٥ – مبنى الشرط على الإبهام ، ومبنى الإضافة على التوضيح :

فإذا قلت : « من يزرنى أزره » ، فإنك لاتقصد بذلك ، ولا يتسنى لك أن تقصد به شخصاً معيناً ؛ وإنما تعنى أن كل من يحدث زيارتك ، فإنك تجازيه على هذا الفعل بزيارتك إياه ، وذلك معنى قولهم : « إن الشرط مبهم فى أصل وضعه » ، وهو معنى الإبهام والعموم[1] فى عبارات العلماء .

---

(١) العموم : الشمول ، يقال : عمهم الأمر يعمهم عموما ، إذا شملهم ؛ وهو يشبه التكرار من حيث التعدد ؛ فإن التكرار إعادة الشىء مراراً . ويفارقه من جهة أن العموم يتعدد فيه الحكم بتعدد أفراد الشرط لاغير ، بخلاف التكرار فإنه يتعدد الحكم فيه بتجدد الصفة المتعلقة بتلك الأفراد ، فنحو « كل من دخل الدار ، فله درهم » عموم بالنسبة إلى الأفراد ، فلا يستحق الداخل بدخوله إلا مرة واحدة ، ولا يتجدد بتجدده منه ـ ونحو « كلما دخل أحد فله درهم » تكرار ، يتعدد الحكم فيه بتعدد دخول كل فرد فرد ، ويختلف العموم ـ كما قال الفيومى ـ باختلاف المقامات ، وما يضاف إليها من قرائن الأحوال ، فقولك : « من يأتنى أكرمه » ، وإن كان للعموم فقد يقتضى المقام تخصيصه بزمان ، أو مكان ، أو أفراد ، أو نحو ذلك ، كأن يقال « من يأتنى أطعمه من هذه الفاكهة » ، وهى لا تبقى رطبة دائماً . فقرينة الحال تدل على وقت تبقى فيه تلك الفاكهة .

وعلى هذا فما أمكن استيعابه ـ كما قال قطب الدين الشيرازى ـ يستعمل فيه

ولذلك إذا أريد دخول « إذْ » وحيث » فى باب الشرط ، لزمتهما « ما » ؛ لأنهما لازمان للإضافة . والإضافة توضحهما ، فلا يصلحان للشرط حينئذٍ ، فاشترطنا « ما » ؛ لتكفهما عن الإضافة ، فيبهمان ، فيصلح دخولهما فى الشرط حينئذٍ .

٥٦ - التابع لا يتقدم على المتبوع :

فإذا قلت : « ما قام إلا زيدٌ إلا عمرو » فإن رفعت الأول على الفاعلية ، جاز فيما بعده الرفع على البدليّة ، والنصب على الاستثناء ، فتقول : « ما قام إلا زيد إلا عمرو » ، وإن شئت قلت : « إلا عمراً » .

وإن رفعت الأخير على الفاعلية ، نصبت المتقدم على الاستثناء ؛ لأن التابع[1] لا يتقدم على المتبوع .

٥٧ — العوض والمعوّض منه لا يجتمعان :

ومن ثَمّة لا يجمع بين الميم وحرف النداء فى « اللهم[2] » ، بناءً على أن الميم فيها عوض منه .

= « متى » ، وما لم يمكن استيعابه به تزاد « ما » عليه ، فيقال : « متى ما » ؛ لأن زيادتها تؤذن بتغيير المعنى وانتقاله عن المعنى الأعم إلى معنى عام ، كما تنقل المعنى وتغيره إذا دخلت « إن » وأخوتها . فهذا فرق بين العام والأعم .

(١) التابع : هو « المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد ، غير خبر » . فخرج بقولهم « الحاصل والمتجدد » : خبر المبتدأ فى نحو قولك : « الصبر جميل » ، والمفعول الثانى فى نحو قولك : « ظننت الجو صحوا » ، وحال المنصوب فى نحو قولك : « ضربت اللص مكتوفاً » . وخرج بقولهم : « غير خبر » : « شجاع » فى نحو قولك : « أخوك كريم شجاع » .

(٢) ترد هذه اللفظة فى العربية على ثلاثة أوجه :

أولها ـ النداء المحض ، كقوله تعالى : « دعواهم فيها سبحانك اللهم » .

ولا بين التاء والواو فى نحو « عدة ، وزنة » ؛ لأن التاء فيهما عوضٌ من فاء الكلمة .

ولا بين التاء والياء فى نحو «زنادقة، وجبابرة»؛ لأن التاء فيهما عوضٌ من الياء

ولا بين التنوين والياء فى باب « جوارٍ ، وغواشٍ » فى حالتى الجر والرفع؛ لأن التنوين عوض من الياء فى الأصح (١) .

كما لا يجوز الجمع بين « إذا » الفجائيّة ، والفاء الرابطة (٢) للجواب ، فلا تقول : « إن تقم فإذا زيد قائم » ؛ لأنها عوض منها .

ولا بين « أن » المصدرية ، و « حتّى » ؛ لأن «حتّى» جعلت عوضاً منها ، فلا يجوز إظهار « أن » بعدها ؛ لئلا يكون جمعًا بين العوض والمعوض منه ،

= وثانيها : أن يذكرها المجيب، تمكيناً للجواب فى ذهن السامع ، كقولك : « اللهم ، نعم » فى جواب من قال : « هل انتصر العرب » ؟ .

وثالثها : أن يؤتى بها دليلا على الندرة ، وقلة الوقوع ، أو بعده ، كقولك : « أنا أزورك ، اللهم ، إذا لم تدعنى » ؛ لأن الزيارة مع عدم الدعوة قليلة . ومن ذلك قول المؤلفين : « اللهم ، إلا أن يقال : كذا » .

وهى فى الاستعمالين : الثانى ، والثالث ، باقية على النداء الصورى ، مع دلالتها على التمكين أو الندرة ، فتكون بذلك مبنية على الضم فى محل نصب ، والميم عوض عن « يا » النداء المحذوفة ـ أو مبنية على الضم المقدر على الميم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإدغام . وهذا هو الأظهر عندى ؛ لأنها فى اللغة العبرية (إيلوهيم) ـ ولأن حرف النداء يدخل عليها ـ ولا يجمع بين العوض والمعوض عندهم . قال أبو خراش الهذلى :

إن تغفر اللهـم تغفر جما وأىّ عبـد لك ، لا ألما ؟

إنى إذا ماحـدث ألمـا أقول : يا اللهم ، يا اللهما !

(١) ويرى المبرد أن التنوين عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة .

(٢) أما الفاء التى لمجرد التوكيد ، فإنه يجوز الجمع بينها وبين « إذا » الفجائية ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا » .

وحذف خبر المبتدأ فى نحو قولك : « لعمرك ، لأسعين فى الخير دائماً - وايمن الله لأصنعن المعروف أبداً » ؛ لأن جواب القسم جعل عوضاً منه .

كما حذف بعد « لولا » فى نحو قولك : « لولا اليقظة لضعنا » ؛ لأن جواب « لولا » جعل عوضاً منه ، فوجب حذفه .

وهكذا الحال فى نحو قولهم : « كل رجل وضيعته » (١) ؛ لأن الواو جعلت عوضاً منه ، فوجب حذفه .

٥٨ — كل ما تضمن ماليس له فى الأصل ، منع شيئاً مما له فى الأصل ؛ ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه :

فـ « نعم » و « بئس » إنما منعا التصرف ؛ لأن لفظهما ماض ، ومعناهما إنشاء المدح والذم العامين على سبيل المبالغة فى الحال ، فلما تضمنا ما ليس لهما فى الأصل — وهو الدلالة على الحال — منعا التصرف .

وفعلا التعجب ، لما تضمنا ما ليس لهما فى الأصل — وهو زيادة الوصف ، والدلالة على بقائه فى الحال — منعا التصرف ، فلم يأتيا لهما بمضارع ، ولا أمر ولا اسم فاعل ، ولا مصدر .

فلما جمدا هذا الجمود ، وغلب عليهما شبه الأسماء ، لزما طريقة واحدة وصحت العين فيهما ؛ فقالوا : « ما أقومه ، وأقوم به — وما أبيعه ، وأبيع به » ؛ — كما قالوا فى التفضيل : « هو أقوم منه ، وأبيع » .

٥٩ — المتضمن لمعنى شىء ، لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شىء :

ومن ثمة جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، كقولك : « الذى يصنع المعروف ، فله الفضل — وكل رجل يقول الحق ، فله الشكر » .

وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين ، فلم يجيزوا « الذى يصنع المعروف ، أحسن إليه » ، ولا « كل رجل يقول الحق ، أكافئه » ، بالجزم إلا فى الضرورة .

وأجاز الكوفيون ، وابن مالك جزمه فى الاختيار ؛ تشبيهاً له بجواب الشرط ، مع أنه — كما قال أبو حيان — لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر

(١) الضيعة : العقار ، وهى هنا كناية عن الصنعة .

٦٠ - تكثير المبنى ، يدل على تكثير المعنى :

وذلك إذا كان اللفظان المتوافقان في الاشتقاق متحدى النوع في المعنى : كأن يكونا اسمى فاعل ، أو صفة مشبهة .

فالأول ، كقولك : « قادر ومقتدر ، وباعث ومبتعث » .

والثانى ، كقولك : « صدٍ[1] وصديان ، وعطِش وعطشان ، وغرث[2] وغرثان ، ورحيم ورحمان » .

فإن ذلك كله راجع إلى أصل واحد ، وهو اسم الفاعل فى الأول ، والصفة المشبهة فى الثانى .

فإن اختلف النوع سقطت المفاضلة من تلك الجهة ، كقولك : « حاذر وحذر ، وفاهم وفهم — ورجل ورُجَيْل ، وإنسان وأنيسان » .

فإن المعنى فى « حاذر وفاهم » أضعف منه فى « حذر وفهم » ، على الرغم من كثرة المبنى فيه ؛ لأن الأول اسم فاعل ، والثانى صيغة مبالغة . وكذا المعنى فى « رُجَيْل ، وأنيسان » ، فإنه أضعف منه فى « رجل ، وإنسان » على الرغم من كثرة المبنى فيه ؛ لأن الأول مصغر ، والثانى مكبّر .

والمراد بتكثير المعنى تقويته وتأكيده ؛ فالتبيان أبلغ من البيان ؛ لأنه بيانه مع دليل وبرهان .

و « أقلته من هذا العمل » أقوى وآكد من « قلته منه » — و « اقتدر واكتسب » أبلغ من « قدر وكسب » — و « اخشوشن » أقوى فى المعنى من « خشن » .

وهكذا الحال فى « أعشب واعشوشب ، وحلا واحلولى ، وخلُق واخلولق ، وغدِن واغدودن » .

ومن ذلك قولهم : « رجل جميل ، ووضىء » ، فإذا أرادوا المبالغة والتوكيد قالوا « جُمّال ، ووُضّاء » .

---

(١) الصدى والصديان : العطشان .

(٢) الغرث والغرثان : الجوعان .

ومنه تضعيف العين فى الثلاثى ، كقولهم : « كَسَّرْتُ الزجاج ، وكسَّرته — وقطعت الخشب ، وقطَّعته » .

ومنه (فَعَّال) فى النسب : كـ « البزّاز[1] والعطّار[2] ، والقصّاب[3] » فإنه لكثرة التعاطى لهذه الأشياء .

وقريب من تكثير اللفظ لتكثير المعنى ، المعدول عن معتاد حاله : كـ « فُعَال » فى معنى « فَعِيل » ، نحو « طُوال ، وعُراض ، وخُفاف ، وقُلال ، وسُراع » ، فإنه أبلغ من « طويل ، وعريض ، وخفيف ، وقليل ، وسريع » .

فـ « فُعال » ، وإن كانت أختا لـ « فعيل » فى باب الصفة ، إلا أنّ « فَعيل » أخص بالباب من « فُعال » ؛ ألا تراه أشدّ انقيادًا منه ، فتقول : « رجل جميل ، وبطيء ، وشديد » ، ولا تقول : « جُمال ، وبُطاء ، وشُداد » فلما كانت فعيل هى الباب المطرد ، وأريدت المبالغة ، عُدِل بها إلى « فُعال » بالتخفيف ثم زادوا العين للتوكيد ، فصارت « فُعّال » بالتشديد ، فقالوا « طُوّال ، وكُبّار .

والفرق بين المخفف والمشدّد ، حينئذٍ ، هو أن تكثير المعنى فى المخفف بالعدول عن حال معتاده — وأما فى المشدّد فبالزيادة .

٦١ — إذا قام الدليل ، فلا عبرة بعدم النظير :

فقد حكى سيبويه مما جاء على « فِعِل » كلمة واحدة ، هى « إبِل » . ولم يمنع الحكم بها عنده عدم النظير ؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل[4] ، إنما هو

---

(١) البزّاز : بائع البزّ (الثياب) ، وحرفته : البزازة .

(٢) العطار : بائع العطر (الطيب) وحرفته : العطارة .

(٣) القصاب : الجزار ، وحرفته : القصابة ، وسمى بذلك لأنه يفصل قصب الذبيحة ، ويقطها عضوا عضوا .

(٤) الدليل : ما يرشد إلى المطلوب ، وبمعناه : الدالّ ، والدلالة .
فالدال إذن فاعل بمعنى فعيل : كعالم ، وقادر ، وناصر فإنها بمعنى عليم ، وقدير ، ونصير .

للأنس به ، لا للحاجة إليه . وهذا كنون « عنبر » ؛ فإن الدليل يقضى بكونها أصلاً ؛ لأنها مقابلة للعين فى « جعفر » ، وهو بوزن « فَعْلَل » . و « فَعْلَل » موجود فى أمثلتهم .

فإن لم يقم الدليل ، فإنك محتاج حينئذٍ إلى النظير ؛ ألا ترى إلى كلمتى « أرنب ، وأفكل [1] » ، فإنه لما لم يقم الدليل فيهما على أصالة الهمزة أو زيادتها ، لجأنا إلى الحكم بزيادة الهمزة فيهما لوجود النظير بكثرة زيادتها فيما علم اشتقاقه ، كقولهم : « أفضل ، وأشرف ، وأمجد ، وأحمد » .

فإن لم يقم الدليل ، ولم يوجد النظير ، فإنك تحكم مع عدم النظير ، كما هو الحال فى الهمزة والنون من « أندلس » ؛ فإنهما زائدتان ، ووزن الكلمة بهما :

= وأما الاستدلال فى الأصل ، فطلب الدليل ، كما أن الاستفهام طلب الفهم ، والاستعلام طلب العلم .

وقد يأتى الاستدلال فى كلامهم بمعنى الدليل ، كما يأتى الاستقرار بمعنى القرار ، والاستيقاد بمعنى الإيقاد .

والأدلة النحوية نوعان : تفصيلية ، وإجماليّة .

(ا) فالأدلة التفصيلية هى التى يبحث فيها عن دليل خاص لمطلوب خاص : كالعطف على الضمير المجرور ، دون إعادة الجار الذى أجازه الكوفيين ، ومنعه البصريون .

فدليل الكوفيين فيه قراءة حمزة وابن عباس والحسن وغيرهم : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ » بجر الأرحام عطفا على الضمير المجرور بالباء .

ودليل البصريين فيه أن الضمير المجرور كالجزء من جارّه ، فكما لا يعطف على الجزء لا يعطف على مشبهه . فإذا أعيد الجارّ ، جاز العطف ، كما فى قوله تعالى : « فقال لها وللأرض : ائتيا طوعا أو كرها » .

(ب) وأما الأدلة الإجمالية ، فهى التى يبحث فيها عن دليل عام لمطلوب عام ، كقولنا : « كل من القرآن ، والسنة ، وكلام من يعتدّ به من العرب حجة » .

(١) الأفكل : الرّعدة (الحمّى) .

« أنفعل » وإن كان هذا مثالاً لانظير له؛ لأن النون لا محالة زائدة، لأنه لا يوجد في ذوات الخمسة شيء على وزن « فَعَلَلِل » ، فتكون النون فيه أصلاً؛ لوقوعها موقع العين . وإذا ثبت أن النون زائدة ، فقد بقى فى ذلك ثلاثة أحرف أصول، هى الدال واللام والسين ، وفى أول الكلمة همزة .

ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة . ولا تكون النون أصلاً ، والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لاتلحقها الزوائد فى أولها إلا فى الأسماء الجارية على أفعالها ، كما هو الحال فى « مُدَحْرِج ، ومُبَعْثِر » .

فقد وجب إذن أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على وزن « أنفعل » ، وإن كان هذا مثالاً لانظير له .

٦٢ — الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال :

وذلك لأن تطرق الاحتمال ، يكسوه ثوب الإجمال ، فيضعف بذلك عن مقام الاستدلال .

وهذه القاعدة فى الأصل شرعية . وقد رُدَّ بها على ابن مالك فى مسائل نحوية، استدل عليها بأدلة تقبل التأويل [١] ، فلا تصح سبباً للمدَّعى . ومن ذلك استدلاله على قصر [٢] « الأخ » بقول الشاعر :

٢٢ — أخاك الذى إن تدعُه لملمَّة يُجبك بما تبغى، ويكفيك من يبغى [٣]

فقد أعرب « أخاك » مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف ، منع من

(١) التأويل : حمل اللفظ على غير ظاهره لدليل .

(٢) أى : استعماله بالألف فى كل أحواله .

(٣) « تدعه » : تطلبه وتستنجد به . « لملمة » ، أى : لنازلة . « بما تبغى » : بما تطلب وتريد ، يقال : بغى ضالته يبغيها بُغاءً ، وبُغاية بضم الباء فيهما و « من يبغى » ، أى : من يظلم ويتعدى ، يقال، بغى عليه يبغى- بغياً، والموصول فى محل نصب مفعول به ثان للفعل « يكفى » .

ظهورها التعذر (١) ـ وجعل الخبر ما بعده من الموصول .

ولا يلزم ذلك ؛ لأنه يحتمل أن يكون منصوباً على الإغراء (٢) بإضمار فعل ناصب ، تقديره : « الزم » .

٦٣ — الحمل على ماله نظير ، أولى من الحمل على ماليس له نظير :

فكلمة « فم » أصلها : « فَوْه » ، بزنة « فَوْز » ، فحذفت الهاء لشبهها بحرف العلة ، نظراً لخفائها ، وقربها فى المخرج من الألف ، فبقيت الواو التى هى عين حرفَ الإعراب . وكان القياس قلبها ألفاً ، لتحركها بحركات الإعراب ، وانفتاح ماقبلها ، ثم يدخل التنوين على حدّ دخوله فى نحو « عصاً وفتىً » ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك معدوم النظير .

فلما كان القياس يؤدى إلى ما ذكر ، أبدلوا من الواو ميما ؛ لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات دون استثقال ، وهما من الشفتين ، فهما متقاربان .

والأسماء الستة معربة عند البصريين من مكان واحد ؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنىً ـ وهو الفصل ، وإزالة اللبس ، والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية ، وغيرها ـ وهذا المعنى يحصل

---

(١) التعذر : الامتناع . وهو عند النحاة نوعان : ذاتى ، وعرضى .

فأما الذاتى فما كان قائما بالحرف لذاته : كالفتى ، والهدى : لأن ذات الألف لا تقبل التحريك .

وأما العرضى ، فما كان قائما بالحرف لطارئ يمنع ظهور الحركة : كغلامى ، وكتابى ؛ لأن المحل اشتغل بحركة المناسبة ، فتعذر ظهور الحركة عليه .

ولتقدير الحركة فى التعذر الذاتى حالان : حال تقدر فيه على الألف الثابتة : كـ « الهدى وهدى » من قوله تعالى : « قل : إن الهدى هدى الله » — وحال تقدر فيه على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين : كـ « هدًى » من قوله سبحانه : « أولئك على هدى من ربهم » .

(٢) الإغراء : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، كقولهم : « المروءة والنجدة » .

بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى الجمع بين إعرابين فى كلمة واحدة ؛ لأن أحدهما يقوم مقام الآخر .

الا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ، فلم يقولوا فى مسلمات ، وصالحات : « مسلمتات ، وصالحتات » ؛ لأن كل واحدة من التاءين يدل على مايدل عليه الآخر من التأنيث ، ويقوم مقامه ، فكذلك ههنا .

والذى يدل على صحة ماذهب إليه البصريون ، وفساد ماذهب إليه الكوفيون ، أن ما ذهب إليه البصريون له نظير فى كلام العرب ؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد - وماذهب إليه الكوفيون لا نظير له فى كلامهم - والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير .

وألف « كلا » ليست زائدة ؛ لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين ، وليس ذلك فى كلامهم ، أصلا .

ومذهب سيبويه أن التاء فى « كلتا » بدل من لام الكلمة ، كما أبدلت منها فى « بنت ، وأخت » ، وألفها للتأنيث ، ووزنها : « فِعْلى » : كذِكْرى ، والتاء فيها لم تتمحض للتأنيث ، بل فيها رائحة منه ؛ لأنها أبدلت من اللام فى المؤنث : كـ « أخت ، وبنت » . ولهذا لم ينفتح ماقبلها ، ولم تنقلب فى الوقف هاء ، كما هو الحال فى التاء المتمحضة للتأنيث . وفى هذا إشعار برد ما يتوهم من الجمع بين علامتى تأنيث .

وإنما رسمت ألف التأنيث فيها ألفا ، اعتبارا بحال الإضافة إلى الضمير ، فإنها معه تصير متوسطة ، كما هو الحال فى « سلماى ، وفتاى ، وحتاك ، وإلام ؟ » .

وذهب أبو عمر صالح بن إسحق الجرمى المتوفى سنة ٢٥٢ هـ إلى أن التاء فى « كلتا » للتأنيث المحض ، والألف فيها لام الكلمة ، كالألف فى « كلا » . فوزنها على هذا : « فِعْتَل » .

والحق ماذهب إليه سيبويه ؛ لأنه ليس فى الأسماء « فِعْتَل » ولم يعهد أن تكون تاء التأنيث حشوا فى كلمة واحدة .

وصفة اسم « لا » المبنى ، يجوز فتحها ، فتقول : « لارجل ظريفَ فى الدار » . وإنما كانت فتحة بناء ، لأن الموصوف والصفة ، جعلا كالشىء الواحد ، كما هو الحال

فى العدد المركب ثم دخلت « لا » عليهما بعد التركيب . ولا يجوز أن تكونه دخلت عليهما ، وهما معربان ، فبنيا معها : لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء كشىء واحد ، ولا نظير له .

والسين وسوف ، لا يرفعان الأفعال المضارعة ؛ لأنا لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى [1] » .

٦٤ — الحمل على أحسن القبيحين أولى :

فإذا ألجأتك الحال إلى ضرورتين ، لابد من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما ، وأقلهما فحشا .

وذلك كالواو فى « وَرَنْتَل [2] » فأنت فيها بين ضرورتين ، إحداهما : أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعة غير مكررة . والواو لا تكون فى ذوات الأربعة إلا مع التكرير : كالوصوصة [3] ، والوحوحة [4] ، وضَوْضَيْت [5] ، وقوقيت [6] ـ والأخرى : أن تجعلها زائدة ، أولا ، والواو لا تزاد أولا . فإذا كان الأمر كذلك ، كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة ؛ لأن الواو قد تكون أصلاً فى ذوات الأربعة فى حال التضعيف . فأما أن تزاد أولا ، فإنه هذا أمر لم يوجد على حال . وإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

---

(١) الضحا : ٥ .

(٢) الورنتل : الشر ، والأمر العظيم .

(٣) الوصوصة : النقاب على مارن الأنف ، يقال : « وصوصت الجارية وصوصة » ، إذا لم ير من قناعها إلا عيناها ـ والوصوصة : تصغير الرجل عينه ليستثبت النظر .

(٤) الوحوحة : نفخ الرجل فى يده من شدة البرد ـ والوحوحة ، أيضا : صوت مع بحح .

(٥) ضوضى : أحدث جلبة وصياحا ، من الضوضاء ، وهو الجلبة والصياح .

(٦) قوقى : صاح ، والقيق : صوت الدجاجة ، إذا دعت الديك للسفاد .

ونحو « فيها قائما رجل » ، فلما كنت بين أن ترفع « قائما » ، فتقدم الصفة على الموصوف ، وهذا لا يكون . وبين أن تنصبه على الحال من النكرة ، وهذا مع قلته جائز — حملت المسألة على الحال ، فنصبت .

ونحو « ما قام إلا زيداً أحدٌ » ، فقد عدلت إلى النصب ؛ لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه — وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على المستثنى منه . وهذا ، وإن كان فى قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال .

ونحو قولهم فى المثل : « ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاء شحمةً » ؛ فقد منع الخليل وسيبويه العطف على معمولى العاملين فيه ؛ لأن حرف العطف خلفٌ عن العامل ، ونائب عنه . وما قام مقام غيره ، فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربيّة ، فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه . فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر ، فلذا لم يخرّجوا قولهم فى المثل على العطف على معمولى عاملين مختلفين ، كما هو رأى الكوفيين ، حيث جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على « سوداء » ، والعامل فيها « كل » — ونصب « شحمة » ، عطفاً على « تمرة » والعامل فيها « ما » ؛ وإنما يخرجونه[1] على حذف المضاف ، وإبقاء عمله .

فإن قيل : حذف المضاف ، وإبقاء عمله على خلاف الأصل ، وهو ضعيف . والعطف على معمولى عاملين مختلفين ضعيف ، أيضا — فلم كان حمله على حذف الجارّ أولى من حمله على العطف على معمولى عاملين مختلفين ؟! .

فالجواب : أن حذف الجار ، وإبقاءَ عمله ، قد جاء فى كلامهم ، وله وجه من القياس .

---

(١) التخريج فى اللغة : مصدر خرّج المسألة ، إذا بين لها وجهاً .

وأما فى الاصطلاح ، فهو : « إبعاد ظاهر اللفظ عن مخالفة العربيّة بحمله على لغة قوم ، أو ضرورة شعر ، أو معنى يصح به » .

فالتخريج بذلك المعنى ، أعم من التأويل ؛ فى قوله تعالى : « إنّ هذان لساحران » تخريج وتأويل . أما التخريج فبحمله على لغة من يلزم المثنى الألف — وأما التأويل فبحمله على أحد الوجوه المقررة فى كتب النحو . (٢)

فأما مجيئه فى «ربّ» من قول جِرَانِ العَوْد :

٢٣ — وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافير ، وإلا العيسُ[1]

أى : «رُبَّ بلدةٍ» .

وفى القسم من قولهم : «اللهِ ، لأفعلنّ» ! ، أى : واللهِ ! .

وفى «خير» من قول رؤبة بن العجّاج ، لما قيل له : كيف أصبحت ؟ — «خيرٍ ، عافاك الله» ، أى : بخير .

وقد حمل البصريون قراءة حمزة ، وصحبه «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ» ، بالجر ، على حذف الجار — وأن التقدير «وبالأرحام» ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ؛ فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ فى الاستعمال ، وإن كان قليلا . وهذا بخلاف العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ فإنه لم يثبت .

ومن ثمة كان حمله على ماله نظير أولى . وهو من قبيل أحسن القبيحين . وأما وجهه من القياس ، فلأن الجارّ يشارك الفعل فى كونه عاملا . والفعل يكثر فيه الحذف ، فجاز فيه ماجاز فى الفعل على سبيل الندرة .

٢٦ — الحمل على الأكثر ، أولى من الحمل على الأقل :

ومن ثمة قالوا : إن باب «طوى» أكثر من باب «حَيِىَ» ، فالحمل عليه عند التردد أولى .

فجعل العين فى «ذا» الإشاريّة واوًا ، أولى من جعلها ياءً .

وإذا كانت العين ياءً ، لزم أن تكون اللام ياءً ، أيضاً ؛ فالواو فى «الحيوان» أصلها الياء ؛ لأنه من (ح ى ى) .

---

(١) الواو فى «وبلدة» : واو «ربّ» . و «بلدة» : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد . وجملة «ليس بها أنيس» فى محل رفع أوجر ، صفة لبلدة . و «إلا» أداة استثناء . و «اليعافير» جمع «يعفور» ، وهو الظبى الرمادى ، وهو بدل من الأنيس . والواو فى «وإلا» : عاطفة . و «إلا» : أداة استثناء ، و «العيس» : معطوف على اليعافير ، وهو جمع «عيساء» ، أو أعيس» ، وهى الإبل البيضاء التى يخالط بياضها شىء من الشقرة وهى من كرائم الإبل .

وإذا كانت العين واواً ، فاللام ياءً أكثر منها واواً ، فباب « طوى » أكثر من باب « القوّة » .

والحمل على الأكثر أولى ، إذا اشتبه الأمر ، فمنع « رحمان » من الصرف أولى من صرفه ، وإن لم يكن له « فَعْلى » ؛ لأن مالا ينصرف من « فعلان » أكثر ، فالحمل عليه أولى .

وجعل الألف فى « كلا » منقلبة عن واو ، أمثل ، كما قال سيبويه ؛ لأنها قد أبدلت تاءً فى « كلتا » ، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء . والعمل إنما هو على الأكثر ، وإنما أميلت لكسر الكاف .

والحكم على « حسّان » ونحوه بزيادة النون ، ومنع الصرف أولى ؛ حملاً على الأكثر ؛ لأنّ القياس يقتضيه .

والقول بأن المرفوع بعد « لولا » مبتدأ محذوف الخبر أولى من القول بأنه فاعل بإضمار فعل ؛ لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل . والحمل على الأكثر أولى .

وقول البصريين : إن « حتّى » حرف يجرّ الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها ، كان بتقدير « أنْ » — أرجح من قول الكسائى : إنها تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع الاسم بعدها مجروراً ، كان بتقدير « إلى » ؛ لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الأسماء ، أو من عوامل الأفعال ، فجعلها من عوامل الأسماء أولى ؛ لأن عوامل الأسماء هى الأصول ، وعوامل الأفعال فروع — ولأن عوامل الأسماء هى الأكثر .

وإذا عطف على جملة فعلية فى باب الاشتغال ، فالمختار الحمل على إضمار فعل سواء أكان المعمول فى الجملة الأولى منصوباً ، نحو « لقيت زيداً ، وعمراً كلمته » — أم مرفوعا ، نحو « قام زيدٌ ، وعمراً أكرمته » .

وإنما ترجح النصب على الرفع ؛ طلبا للمناسبة بين الجملتين ؛ لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية ، فتختلف الجمل . وتوافق الجمل أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شىء .

فالجواب: أنه إذا تردد الأمر بين الاختلاف والتقدير، كان التقدير أولى؛ لكثرته فى كلام العرب، وقلة الاختلاف عندهم. والحمل على الكثير أولى.

والمجرور بـ «إلى»، إن اتصل به ما يدل على دخوله فى حكم ماقبله، أو خروجه عنه، كان على حسب هذا الدليل.

فالأول، كقولك: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره»، فالقرينة هنا ظهور إرادة الاستيفاء.

والثانى، كقوله تعالى: «وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ثم أتموا الصيام إلى الليل[1]».

فالقرينة هنا نهى الشارع عن المواصلة، وكون الصيام شرعاً إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار. و «إلى» متعلقة بالصيام؛ لكونه مما يمتد، لا بـ «أتموا»؛ لأن الإتمام فعل الجزء الأخير، فلا يمتد. والمغيا، لابد أن يكون ممتداً.

وإن لم يتصل به ما يدل على الدخول أو الخروج، كقولك: «سرت من الصبح إلى العصر» — فالذى عليه أكثر المحققين أنه لايدخل فى حكم ماقبلها؛ لأن الأكثر فى كلامهم عند القرينة ألا يدخل مابعدها فى حكم ماقبلها، فإذا عرى من القرينة، وجب الحمل على الأكثر.

٦٦ — الرجوع إلى الأصل، أيسر من الانتقال عنه:

فإذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث، بُنى؛ لشبهه حينئذ بالماضى. وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا؛ وإنما أعرب لشبهه بالاسم فى قبوله بصيغة واحدة، معانى مختلفة لولا الإعراب لالتبست — وأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى؛ لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه. وتشبيه الشىء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه.

وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد، فإنه يشبه فعل الأمر من وجهين؛ أحدهما: أنه لحق هذا ما لحق هذا — وثانيهما: أن المعنى بالذى لحقت له الأمر

---

(١) البقرة: ١٨٧.

هو المعنى الذى لحقت له المضارع : فبنته العرب ؛ لأن الرجوع إلى الأصل ، وهو البناء ، أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه .

ونظير ذلك أن الاسم يمتنع من الصرف ، إذا أشبه الفعل من وجهين ثم يرجع إلى الأصل ، إذا دخلته « أل » ، أو الإضافة اللتان هما من خصائص الأسماء .

٦٧ — الأعلام غير معوّل عليها فى الأبنية :

فيجوز أن يسمى الرجل بما لا نظير له فى الكلام . ومن ثمة لم يذكر سيبويه « دُئل » فى أبنية الأسماء : لأنه اسم لقبيلة أبى الأسود الدؤلى الرائد الأول لعلم النحو ، والمتوفى سنة ٦٧ هـ .

وإنما كانت الأعلام غير معوّل عليها فى الأبنية ؛ لأنها وردت كثيراً منقولة من الأفعال ، والجمل ، والحروف ، والأصوات ، والمثنى ، والجموع .

(ا) فالأفعال ، نحو « جاد ، وسخا ، وتلا - ويزيد ، ويشكر ، ويبنع - وإضحك وإقرأ ، وإصمت » .

(ب) والجمل ، نحو « تأبط شراً[1] ، وجاد المولى » .

(ج) والحروف ، نحو « حتّى » .

(د) والأصوات ، نحو « بَبّة »[2] .

(هـ) والمثنى ، نحو « حسنين ، وعوضين » .

(و) والجموع ، نحو « بركات ، وعرفات ، وآيات ، وشطيات ، وزيدون ، وسعدون » .

٦٨ — مايغيّر معنى الكلام ، ويؤثر فى مضمونه ، فرتبته الصدر ، إذا كان حرفاً ، أو اسماً تضمّن معناه :

---

(١) لقب عروة بن الورد الشاعر الجاهلى .

(٢) البَبّة : الأحمق الثقيل والسمين والشاب الممتلىء البدن نعمة ، وبه لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب والى البصرة كانت أمه تلقبه به فى صغره ؛ لكثرة لحمه .

وذلك كأدوات النفى [١] ، والنهى ، والشرط ، والقسم ، والاستفهام ، والتمنى ، والعَرْض [٢] ، والتحضيض [٣] ، والتنبيه [٤] ، و « إنّ » [٥] المكسورة وأخواتها .

---

(١) واستثنوا من أدوات النفى « لم ، ولن ، ولا » ؛ لأن العامل يتخطاها ، فتقول : « عمراً لم أضربه — وزيداً لا أكلمه — وسعداً لن أهينه » .

أما « لن » ، فقبل ذلك فيها لكونهما نقيض « سوف » التى يتخطاها العامل فى نحو قولك « زيداً سوف أضربه » .

وأما « لم » ، فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضى ، حتى صارت كجزئه .

وأما « لا » ، فلكثرتها فى الكلام ، حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ؛ ألا ترى إلى قولك : « كنت بلا مال فاودّ ألاّ أطغى » .

(٢) العرض فى الأصل : مصدر عرض الشىء يعرضه عرضاً ، إذا أظهره وأبرزه . وأما فى الاصطلاح ، فهو الطلب برفق ولين . . وأدواته : « هلاّ ، وألاّ » المشددتين و « ألا » المخففة — و « لولا ، ولوما » و « لو » التى فيها معنى التمنى فى نحو قولك : « لو نزلت فأكلت » — و « أما » المخففة فى نحو قولك : « أما تعطف علينا » .

(٣) التحضيض فى الأصل : الزيادة فى الحض على الشىء والحمل عليه ؛ لأنه فى الأصل مصدر لقولهم : حض على الشىء يحض حضاً ، إذا حمله عليه ، فالتكرير فى « التحضيض » للمبالغة . وأدواته أربعة . « هلا ، وألا » المشددتين فى نحو قولك : « هلاّ اتقيت الله فيغفر لك — وألاّ جئت بالحجة الدامغة » — و « لولا ، ولوما » فى نحو قولك : « لولا أرسلت إلينا — ولوما تأتينا » .

وإذا دخلت هذه الأدوات على الماضى ، أفادت التوبيخ واللوم على ترك الفعل — وإذا دخلت على المضارع ، أفادت الحض على الفعل والطلب له .

وبالنظر فى العرض والتحضيض نرى أنهما متقاربان ؛ لأن التنبيه على الفعل يجمعهما ، إلا أنّ فى التحضيض زيادة توكيد وحث — وفى العرض لينا ، ورفقاً .

(٤) التنبيه ، لغة : الإيقاظ ، والإعلام — واصطلاحا : « حكم يمكن أخذه من سابق الكلام بقوة النظر » .

وأدوات التنبيه بالمعنى اللغوى أربعة : « أما ، وألا » المخففتين فى نحو قولك : « ألا إنكم لأخيار — وأما إنكم لأوفياء » — و « ها ، ويا » فى نحو قولك : « يا ليتنى أفوز بهاتيك الأمجاد » .

(٥) وأما المفتوحة ، فلا تستعمل فى كلامهم إلا حشواً ، كقولك : « علمت أنكم تأزرون » .

و«ما» التعجبيّة ، و«كم» الخبريّة و«ربّ» ، ولام الابتداء ، وضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هى عينه فى المعنى ، كقولهم : « نطقى : الله حسبى » .

وأما الأفعال - كأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة - فإنها ، وإن أثرت فى مضمون الجملة ، لم تلزم التصدير ؛ إجراءً لها مجرى سائر الأفعال .

ومما يجب تصدّره المضاف إلى أداة شرط ، أو استفهام ، كقولك : « غلام من قام ؟ - وغلام من يقم أقم معه » ؛ لأن معنى الشرط ، أو الاستفهام يسرى من المضاف إليه إلى المضاف ، وإلا لم يجز تقدمه على ماله الصدر .

ولا يعمل فى الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظيّة إلا حروف الجر[1] ؛ وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر . وإنما عملت فيه حروف الجر ، دون غيرها . لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم ، فتقول : « أنت ممن خير - ؟ وفيم هذا ؟ - وإلى أين الطريق » ؟ .

والدليل على أن حروف الجر منزلة مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم ، أنه يحكم عليهما جميعا بالنصب؛ ألا ترى إلى جواز العطف عليهما بالنصب فى قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامَ » ، بنصب الأرحام .

وإنما وجب التصدر فى هذه الأدوات ؛ لأنها تدل على نوع من أنواع الكلام والحكمة تقتضى تقديم مايدل على نوع من أنواعه ؛ ليعلمه السامع من أول الأمر ويلتفى عنه التحيرّ الذى يحصل له لو قدّم غيره ؛ لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواعه ؛ إذ لو أخّر ذلك لتحيرّ السامع فيه ، أيرجع لما قبلها ؟ - أم لما سيرد بعدها ؟ . وحينئذ يتشوش ذهنه بتغيرّ المعنى بعد استقراره فيه ، فقدم ليبنى عليه الكلام من أول الأمر .

---

(١) وأما قولهم : « علمت أيهم فى الدار » ؟ ، فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب وليس أثرها المعنوى بظاهر ، كأفعال العلاج المحسوسة الآثار - جوّزوا تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام ، والنفى ، ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى ؛ لأن تقدمه كلا تقدم ؛ إذ معنى « ظننت زيداً قائماً » ، مثلا : « زيد قائم فى ظنى » - ومنعوه من العمل فى ظاهره ؛ احتراما للفظ المقتضى للصدر .

ووجوب التصدير فيما له التصدير، خاص به، وهو فى جملته، فلا يرد نحو « زيد، أين مسكنه » ؟، ولانحو « إنّ زيداً ماقام » ؛ لأنه متصدر فى جملته.

ومن ذلك وقوع « ربّ » فى صدر الجملة الخبرية فى قول الشاعر :

٢٤ — أماوىَّ ، إنى رُبَّ واحد أمه   قتلتُ ، فلا قتل لدىَّ ولا أسر[1]

وقول الآخر :

٢٥ — تيقنتُ أن ربَّ امرىءٍ خِيل خائنا   أمين وخوانٍ يُخال أمينا[2]

والمراد بمضمون الجملة ، المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف المحكوم عليه ، إذا كان المحكوم به مشتقاً ، كـ« قيام زيد » من قولك : « زيد قائم » .

فإذا كان الخبر جامدا ، فمضمون الجملة إما أن يكون المصدر الصناعى المأخوذ من المحكوم به : كأسدية زيد ، من قولك : « زيد أسد » — وإما أن يكون الكون المضاف للمحكوم عليه ، مع جعل المحكوم به خبرا عن ذلك الكون .

ومعنى ذلك أن مضمون الجملة فى « زيد أسد » كونه أسدا .

وأما حكم الجملة ، فهو الثبوت المضاف لمضمونها . ويرادفه : « النسبة » ، و« المعنى » ، و« المفهوم » .

---

(١) الهمزة فى « أماوىّ » لنداء القريب . و « ماوى » : منادى ، وأصله « ماوية » ، فرخم ، وهو من أسماء النساء . والياء فى « إنى » فى محل نصب اسم « إنّ » ، و « ربّ » حرف جر شبيه بالزائد . و « واحد » مجرور لفظا ، مرفوع أو منصوب محلا : وخبر « إن » الجملة الاسمية ، أو الفعلية والفاء فى « فلا » : فاء الفصيحة . و « لا » نافية للوحدة . و « قتل » : اسمها . و « لدى » متعلق بمحذوف خبرها .

(٢) تيقنت : فعل وفاعل . و « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن و « امرىء » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة . وجملة « خِيل خائنا » المكونة من الفعل ونائب الفاعل : صفة . و « خائنا » : مفعول به ثان . و « أمين » خبر المبتدأ و « خوان يخال أمينا » معطوف بالواو على خبر « أن » المخففة .

٦٩ — كل حرف اختص بشيء، ولم يكن مخصصاً [١] له فإنه يعمل فيه :

فإن وأخواتها، وحروف الجر، إنما عملت في الأسماء: لاختصاصها بها.

وكذا النواصب والجوازم، إنما عملت في الأفعال؛ لانفرادها بها.

فلا تعمل أدوات التحضيض في الأفعال، ولا «لولا، ولوما» الامتناعيتين؛ لعدم الاختصاص فيها.

أما أدوات التحضيض، فلأنها بجواز تقدم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصّة بالفعل.

وأما «لولا ولوما» الامتناعيتين، فلأنهما، وإن كان لا يليهما إلا الاسم، إلا أنهما غير مختصين به؛ إذ لو كانا مختصين به لعملا فيه الجر: إعطاءً للمختص بالاسم المختص به في الإعراب، وهو الجر. ولم يثبت ذلك؛ وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل الاسمية.

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب إلى أنّ تاليهما مرفوع، بهما، وهو أبو زكريا الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، وأبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩هـ.

والصواب: أنه مرفوع بالابتداء، كما ذهب إليه البصريون؛ لأن كل حرف اختصّ باسم مفرد، فإنه يعمل فيه الجر، إن استحق العمل، فلو كانت «لولا» عاملة، لجرّت.

ولا تعمل «أل» المعرفة، ولا «قد»، ولا «السين»، ولا «سوف»؛ لأنها مخصصة لما انفردت به. والمخصص للشيء كالوصف له. والوصف لا يعمل في الموصوف.

وكان القياس في «إذنْ»، وفي «ما، ولا» النافيتين ألا تعمل؛ لأنها غير مختصة، فالأصل فيها عدم العمل.

وإنما أعمل الحجازيون «ما» النافية عمل «ليس»؛ لمشابهتها إياها في إفادة النفي، وفي الدخول على المبتدأ والخبر، وفي تخليص المضارع للحال.

---

(١) وهذا أولى من قولهم: «ولم ينزل منزلة الجزء منه»؛ فإنّ «أنْ» المصدرية تعمل في الفعل المضارع؛ وهي بمنزلة الجزء منه: لأنها موصولة.

وهكذا أعمل النحاه « لا » النافية للجنس عمل « إن » ؛ لمشابهتها إياها معنى ولفظـــا .

أما معنىً ، فلإفادتها التوكيد؛ لأن « لا » لتوكيد النفي - و « إنّ » لتوكيد الإثبات وأما لفظا، فلمساواتهـــا « إنْ » المخففة فى عدد الحروف .

وكذلك أعملوا « إذن » ، وإن كانت غير مختصة بالمضارع ؛ لمشابهتها « أن » المصدرية فى النون الساكنة آخرا — وفى الدخول على المستقبل .

٧٠ — الحروف لا تعمل بما فيها من معانى الأفعال خاصّة:

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأنها لو عملت بهذا الشبه ، لكانت تعمل الحروف كلها ؛ إذ لا يخلو « حرف معنى » من معنى الفعل ، فكانت تعمل بذلك - مثلا - همزة الاستفهام ؛ لأنها بمعنى : « أستفهم » - و« ما » النافية ؛ لأنها بمعنى:«أنفى».

وإنما لم يجز إعمال (معانى الحروف) ؛ لأن الحروف ، إنما وضعت نائبةً عن الأفعال ؛ طلبا للإيجاز والاختصار ، فإذا أُعملتْ معانى الحروف ، فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز .

وإنما يعمل منها ما تحقق فيه شبه الفعل ، كتحققه فى« إنّ » وأخواتها، وفى«ما»الحجازية.

٧١ — إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صارت كبعض حروفها « فإن العامل يتخطاه :

ولذلك تخطى « أل » المعرفة ، و « ها » التنبيه فى قولك : «مررت بهذا الرجل فى المسجد» — و « ما » الزائدة فى قوله تعالى : « فبما رحمة من الله ، لنت لهم » [١] وقوله سبحانه : « عما قليل ليصبحن نادمين » [٢] — كما تخطى « لا » فى نحو قولهم : « جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء » [٣] ، وقوله جلّ شأنه :

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .　　　(٢) المؤمنون : ٤٠ .

(٣) ولا فى « بلا زاد، ومن لا شىء»: نافية معترضة .. وهى عند الكوفيين اسم بمعنى « غير » وما بعدها مجرور بالإضافة.

« رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل »[١] ، وقوله عزّ وجل : « إلاّ تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير »[٢]

٧٢ — العامل الضعيف لا يحذف ، ولا يعمل فيما قبله :

فلا يحذف الجارّ ، ولا الجازم ، ولا الناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها .

ولا يتقدم أخبار « إن » وإخواتها عليها ، ولا المجرور على الجار ، ولا المنصوب على الناصب ، ولا المجزوم على الجازم ، ولا الحال على عامله الضعيف، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول فعل التعجب عليه .

٧٣ — لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد :

ولهذا ردّ الجمهور قول من قال: إن الابتداء والمبتدأ معًا عاملان فى الخبر — وقول من قال : إن المتبوع وعامله معًا عاملان فى التابع — وقول من قال : إن « إن » الشرطية ، وفعل الشرط معاً عاملان فى الجواب ، وقول من قال : إنّ الفعل والفاعل معًا عاملان فى المفعول .

٧٤ — العارض لا يعتدّ به :

فـ « أفعل » الوصف ، إذا طرأت عليه الاسمية ، فهو باقٍ على منع الصرف ، ولا يعتد بالعارض .

ومن ذلك : « أدهم ، وأسود ، وأرقم ، وأبطح ، وأبرق ، وأجرع »[٣]

و « أفعل » الاسم ، إذا طرأت عليه الوصفيّة ، فهو باقٍ على الصرف، ولا يعتد بالعارض .

---

(١) النساء : ١٦٥ . (٢) الأنفال : ٧٣ .

(٣) « الأدهم » : القيد . و « الأسود » الحيّة العظيمة . و « الأرقم » الحيّة المبرقشة . و « الأبطح » : المسيل الواسع الذى فيه دقائق الحصى . و « الأبرق » : الأرض الخشنة التى فيها حجارة ورمل وطين ، مختلطة . و « الأجرع » : المكان الواسع الذى فيه حزونة وخشونة .

ومن ذلك : « أربع ، وأرنب » من قولك : « مررت بنسوةٍ أربع » و برجل أرنب » .

وإذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام ، حذفت اللام لالتقاء الساكنين كقولك : « هند سَعَتْ ، ودَعَتْ » ، فإن لقيها ساكن بعدها ، حركت بالكسر لالتقاء الساكنين ، كقولك : « سعَتِ الطالبةُ إلى الفلاح ، ودعَتِ الرازق سبحانه » ، ولا يردّ الساكن المحذوف ؛ لأنّ الحركة عارضة .

وهكذا القول عند الإسناد إلى ألف التثنية في نحو قولك : « المشرفتان سعتا إلى الفلاح، ودعتا إلى الهدى »، فلا يُرَدُّ الساكن، وإن انفتحت التاء : لأنها حركة عارضة ؛ إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون ، وإنما حركت بسبب ألف التثنية . ومن ذلك قوله تعالى : « قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا » [1] .

وإذا كان الفاعل مؤنثا ، لحقت فعله علامة التأنيث ، فتقول : « حضرت فاطمة – والشمس طلعت » .

وإنما لم تلحقه علامة التثنية والجمع ، إذا كان فاعله مثنى أو مجموعاً ؛ لأن الأكثر لزوم التأنيث ، فاعتدوا به – وعدم لزوم التثنية والجمع ، فلم يعتدوا بهما ؛ لاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض ؛ فإنه لا يُعتَدّ به في أكثر اللغة .

وإنما كان الأكثر لزوم التأنيث ؛ لأن الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ، ومعناه مؤنثا، وبالعكس ، فلا يعلم المراد حينئذٍ إلا بالتاء وعدمها، بخلاف التثنية والجمع؛ فإن الصيغة فيهما تغني عن العلامة ، فلا تلزم لهما العلامة حينئذٍ .

وحذف الصرفيون الواو من «يضع ، ويدع» ، مع أن العين فيهما مفتوحة ؛ لأن الأصل فيهما « يوضع ، ويودع » ، بكسر العين ؛ لأن ما كان على وزن

---

(١) آل عمران : ١٣ .

« فَعَل » بفتح العين من هذا النوع ، إنما يأتى مضارعه على وزن « يَفْعِل » بكسر العين .

وإنما فتح فى « يَضَع » ، و« يَدَع » ، لمكان حرف الحلق . فالفتحة إذن عارضة والعارض لااعتداد به ؛ لأنه كالمعدوم ، لحذفت الواو منهما ؛ لأن الكسر فى حكم المنطوق به .

وأوجه اللغتين فى باب « قاضٍ » أن يقال فيه فى الوقف ، رفعًا وجرًّا :

« هذا قاضْ » ، ومررت بقاضْ » ؛ لأن حذف التوين فى الوقف عارض والعارض لايعتدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ماقبلها ؛ لأنه لايوقف على متحرك .

وأما فى اللغة الأخرى ، فيقال : « هذا قاضى ، ومررت بقاضى » بإثبات الياء ؛ لأن حذف الياء وصلا ، إنما كان للتنوين ؛ نظراً لالتقائهما معه وقد سقط فى الوقف ، فرجعت الياء .

وإنما كانت اللغة الأولى أوجه : لأنها مبنيّـة على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

والنحويون إنما يعقدون أبداً قوانينهم على الأصول ، لاعلى العوارض ؛ ومن ثمة حُدِّد الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه .

ومن الأسماء المعربة مالا تغيير فيه ولا اختلاف : كالمصادر ، والظروف الملازمة للنصب ؛ فإن الأصل فيها أن تتغـيّر ، إلا أنه منع من ذلك قلة تمكنها ، فهى فى حكم مايتغير ؛ نظراً إلى الأصل ، وإلغاءً للعارض .

٧٥ — الفروع أحط رتبة من الأصول :

ومن ثمة لم يجز إعمال اسم الفاعل المجرد عن « أل » ، دون اعتماد على نفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ؛ لأنه فرع عن الفعل فى العمل .

والقاعدة : حط الفروع عن رتب الأصول ، فاشتراط إعتماده على واحد من هذه الأمور ؛ ليقوى بذلك على العمل .

ولم يجز تقديم معمول اسم الفعل عليه عند الجمهور ؛ لأن أسماء الأفعال ليست أفعالا؛ وإنما هى نائبة عن الأفعال فى معناها ، فهى بذلك فروع فى العمل على الأفعال. والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول ، فإعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز .

ولم يجُز تقديم خبر « إنّ » وأخواتها ، ولا اسمها عليها ـ ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ؛ لكونها فروعاً عن الأفعال فى العمل ، فانحطت بذلك عن درجة الأفعال .

ولما كان الفعل فرعاً على الاسم فى الإعراب ، لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم ؛ إذ من عادتهم التصرف فى الأصول دون الفروع .

وأيضا ، لما كانت «أن» المصدريّة أصلاً لنواصب المضارع ، «و لن ، وإذن ، وكى» ، فروعاً عنها ، ومحمولة عليها ؛ لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها — جاز عمل « أن » ظاهرة ومقدرة — وامتنعت أخواتها من العمل إلا فى حالة الظهور .

٧٦ ـ قرائن الأحوال ، قد تغنى عن اللفظ :

وذلك لأن المراد من اللفظ ، الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية ، أو مقالية ، لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإذا أتى باللفظ المطابق جاز ، وكان ذلك كالتوكيد ، وإن لم يؤت به ، فللاستغناء عنه .

ومن فروع القاعدة : حذف المبتدأ ، والخبر ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ـ وكل عامل جاز حذفه ـ وكل أداة جاز حذفها .

٧٧ ـ كثرة الاستعمال يجوز معها مالا يجوز مع غيرها :

ولذلك اختصت (غُدْوة) بالنصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها ؛

لكثرة استعمال « غدوة » مع « لدن » . وكثرة الاستعمال يجوز معها مالا يجوز مع غيرها . قال أبو سفيان بن حرب :

٢٦ — فما زال مُهْرِى مزجرَ الكلبِ منهم لَدُنْ غدوةً حتى دنت لغروب[1]

وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

واختص « يابن أمّ » ، ويابن عم » بحذف الياء منها ؛ لكثرة الاستعمال ، حتى إن العرب تلقى الغريب ، فتقول له : «يابن أمّ » ، ويابن عم» ؛ استعطافاً له ، وتقرباً إليه ، وإن لم يكن بينهما نسب .

كما اختص لفظ الجلالة لكثرة استعماله بزيادة الميم فى آخره ، فقالوا : « اللهم » - وبدخول تاء القسم عليه ، فقالوا : « تالله » - وبجواز حذف حروف القسم دون عوض ، فتقول : « اللهِ ، لأتبعنّ الحقّ » . ولا يجوز شىء من ذلك فى غيره .

وتوسعوا فى الظرف بالتقديم والفصل ، وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ؛ لأن اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالاتهم ، آثروا تخفيفه . وعلى حسب تفاوت الكثرة ، يتفاوت التخفيف .

ولما كان القسم مما يكثر استعماله ، ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهة .

فمن ذلك حذف فعل القسم فى قولك : « بالله ، لأنصرنّ الضعيف » ، أى : أحلف بالله .

---

(١) « مهرى » اسم « مازال » . و « مزجر الكلب » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر « مازال » والتقدير : « مزجورا » . و « منهم » متعلق بما تعلق به «مزجر» . و «لدن» هنا ظرف زمان متعلق بما تعلق به الظرف الأول . و «غدوة» منصوب على التشبيه بالتمييز أو المفعول به . و « حتى » : ابتدائية . وفاعل « دنت » يعود على الشمس . و « لغروب » متعلق به .

وربما حذفوا المُقسم به ، واجتزءوا بدلالة الفعل عليه ، فقالوا : « أقسم ، لأفعلنّ » . والمعنى : أقسم بالله .

ومما حذف لكثرة الاستعمال ، ياء المتكلم عند الإضافة فى نحو قوله تعالى : « ياعباد ، فاتقون »[1] ، وقوله سبحانه : « وقل : ربّ ، زدنى علما »[2] .

ومما حذف أيضا ، التنوين من الموصوف فى نحو قولك : «هذا زيدُ بنُ عمرٍو» . ونون « كان » فى نحو قولك : « لم أكُ مقصرا » - وحرف العلة فى قولهم : « لا أدْرِ »[3] - واسم « لا » النافية للجنس فى قولهم : « لاعليك » . وخبرها فى قولهم : « لا بأس » ؛ لأن الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف مالم يجز فى غيرها .

٧٨ — ماحذف للتخفيف ، كان فى حكم المنطوق به :

وذلك لأن المحذوف ، إذا دلت الدلالة عليه ، كان فى حكم المنطوق به ؛ فإن المحذوف لدليل كالثابت .

ومن ذلك أن ترى رجلا قد سدّد سهما نحو الغرض ، ثم أرسله ، فتسمع صوتاً ، فتقول : « القرطاسَ ، والله » ! ، أى : أصاب القرطاس . فـ « أصاب » الآن فى حكم الملفوظ به البتّة ، وإن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به .

وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف فى يده : « زيداً » ، أى : اضرب زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به .

وكذلك قولهم للقادم من سفر : « خيرَ مقدم » ، أى : قدمت خير مقدم .

---

(١) الزمر : ١٦ . (٢) طه : ١١٤ .

(٣) ونظير ذلك ماحكاه اللحيانى عن الكسائى : « أقبل يضربه ، لا يالُ » ، مضموم اللام بلا واو . قال الأزهرى : « والعرب ربما حذفوا الياء من قولهم : (لاأدر) فى موضع (لاأدرى) ، يكتفون بالكسرة منها ، كقوله تعالى : (والليل إذا يسر) ، والأصل : يسرى » . [لسان العرب : درى] .

ومثله قولك : « قد مررت برجلٍ، إنْ زيداً، وإن عمراً » ، أى : إن كان زيداً ، وإن كان عمراً — وقولك للقادم من حجّه : « مبرورٌ مأجورٌ » ، أى : أنت مبرور مأجور . أو « مبروراً مأجوراً » ، أى : قدمت مبروراً مأجورا .

وكذلك قولهم : « راكب الناقة طليحان » ، أى : راكب الناقة ، والناقةُ طليحان »(١) . فحذف المعطوف ؛ لتقدم ذكر الناقة الدال عليه . ولما كان المحذوف للدليل بمنزلة الملفوظ به ، جاء الخبر مثنى .

٧٩ — ما كان كالجزء من متعلقه ، لا يجوز تقدّمه عليه :

وذلك لأن أجزاء الكلمة لا يتقدم بعضها على بعض إلا فى القلب المكانى ، وهو سماعى . وشبه الشيء يأخذ حكمه .

فالصلة لا تتقدم على الموصول ، ولا شيء منها ؛ لأنها بمنزلة الجزء من الموصول .

والفاعل لا يتقدم على فعله ، وهو فاعل ؛ لأنه كالجزء منه .

والصفة لا تتقدم على الموصوف ، وهى صفة ؛ لأنها من جهة تكميلها(٢) له وتتميمها(٣) إياه ، أشبهت الجزء منه .

والمضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف ، فلا يتقدم عليه .

وحروف الجر بمنزلة الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليها المجرور .

فهذه الأشياء الخمسة بمنزلة شيء واحد .

---

(١) الطليحان : مثنى طليح ، وهو المهزول . والطليح ، فعيل بمعنى مفعول .

(٢) التكميل : تمام الأجزاء ، وكمال المحاسن ، فهو يستعمل فى الذوات والصفات .

(٣) التتميم فى الأصل : الغاية والنهاية فى استيفاء الأجزاء — وفى الاصطلاح : ذكر علل الأحكام والدلائل ، وبيان ما أهمل من الشروط فى بعض المسائل .

٨٠ — النادر لا حكم له :

ومن ثمة لا يفرد بحكم يصير به أصلا ، وإنما ينبغى أن يردّ — إذا لم يكن لغة قوم — إلى أحد الأصول المعلومة ، محافظة على تقديرها واحتراسا من نقضها .

وما من علم إلا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة ، فترد إلى القواعد الكلية ، والضوابط الجميلة .

ألا ترى إلى قول الزباء :

٢٧ — ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن ، أم حديدا ؟ !(١)

فإنه لا يجوز فيه الحمل على تقديم الفاعل ، كما قال الكوفيون ، وإنما هو مؤول بتقدير « مَشْيُها يظهر وئيدا » .

أو إلى قول النابغة الذبيانى :

٢٨ — فبتُّ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ من الرقش فى أنيابها السمُّ ناقعُ(٢)

فانه لا يجوز فيه الحمل على وصف المعرفة بالنكرة . كما قال ابن الطراوة ،

---

(١) ويروى : « مشيها » بالنصب على المصدر ، أى : تمشى مشيها - وبالجر ، على أنه بدل اشتمال من الجمال .

و « وئيدا » : خفيفا بطيئا متمهلا . و « الجندل » : الحجارة :

و « ما » : اسم استفهام مبتدأ . و « للجمال » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» . و «مشيها» مبتدأ . و « وئيدا » : حال من فاعل محذوف . والتقدير : مشيها يظهر وئيدا . وجملة الفعل المحذوف وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ . وهذا مثل قولهم : « حكمك مسمّطا » . أى حكمك لك نافذا .

والهمزة فى «أجندلا» استفهامية . و « جندلا » : مفعول به مقدم . و «حديدا» معطوف عليه بـ « أم » .

(٢) « ساورتنى » : واثبتنى ، أى : وثبت على ، فالمفاعلة على غير بابها و « الضئيلة » : الحية الدقيقة التى أتى عليها سنون كثيرة ، فقل لحمها ، واشتدّ

وإنما هو مؤول بتقدير النكرة خبراً ثانيا ؛ لأن التعريف يقتضى كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب تعيينه . والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما حينئذ جمع بين النفى والإثبات . وذلك محال .

٨١ — الخارج عن القياس لايقاس عليه :

وذلك لأنه غير موصل فى بابه ، فلايصلح أن يكون أصلا لغيره ، فلا توصل « أل » بالمضارع ، فلاتقول : « كافأت المحامى اليدافع عنى » ، أى : الذى يدافع عنى ؛ احتجاجاً بقول الطهوى :

٢٩ — يقول الخنا، وأبغضُ العجم ناطقا إلى ربنا ، صوتُ الحمار اليُجدَّعُ (١)

لأنه ضرورة . والضرورة خاصة بموضعها ، فلايقاس عليها .

٨٢ — لاقياس مع النص :

فـ « ما » النافية تعمل عمل « ليس » ؛ لأنها بمعناها . والمثبت لإعمالها عمل « ليس » هو الاستقراء . وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل « ليس » .

= سمها . و « الرقش » : الحيات التى لها نقط سود وبيض ، وهى جمع رقشاء . و « من » للبيان ، وجملة « ساورتنى ضئيلة » فى محل رفع خبر « كأن » . و « من الرقش » : متعلق بمحذوف صفة لضئيلة . و « السم » ، بتثليث السين : مبتدأ . و « فى أنيابها » : متعلق بمحذوف خبر أول . و « ناقع » خبر ثان . و « الناقع » : البالغ فى الإهلاك .

(١) « الخنا » : مفعول به ، وهو الفاحش من الكلام . و « العجم » جمع أعجم ، وهو الحيوان الذى لاينطق . والأعجم من الإنسان الذى فى كلامه عجمة ، شبهوه بالحيوان الأعجم .

و « اليجدع » بالبناء للمجهول الذى يقطع أنفه ، أوأذنه ، أويده ، أوشفته . و « أبغض » : مبتدأ . والخبر « صوت الحمار » . و « ناطقا » تمييز نسبة .

لأنَّ المثبت قياسنا إياها على «ليس». وتلك المشابهة جامع القياس؛ إذ لاقياس مع النص.

وَجَمْعُ «شكلة» على «مشاكل» ليس لأنه وصف جرى مجرى الأسماء؛ وإنما لورود السماع به فى قول أبى طالب عم الرسول صلى الله عليه وسلم:

٣٠ — لعمرى لقدْ كلِفْتُ وَجْدًا بأحمدٍ وإخوتِه دَأْبَ المحبِّ المواصلِ
فلازال فى الدنيا جمالاً لأهلها وزينا لمن ولاَّه ذبَّ المشاكلِ(١)

٨٣ — نقض الغرض لايجوز:

ومن ثمة كان حذف الخبر فى «كان» ضعيفاً فى القياس، قليلا فى الاستعمال.

فإن قلت: خبر «كان» يتجاذبه شيئان، أولهما: خبر المبتدأ؛ لأنه أصله — والثانى: المفعول به، لأنه منصوب بعد مرفوع. وكل واحد من خبر المبتدأ، والمفعول به يجوز حذفه.

---

(١) اللام فى «لعمرى»: لام الابتداء مؤكدة. و«عمرى» بمعنى: حياتى، وهو مبتدأ، خبره محذوف وجوباً تقديره: «ماأقسم به».

واللام فى «لقد» واقعة فى جواب القسم. و«قد»: حرف تحقيق. و«كلفت»: فعل وفاعل. وهو بمعنى: تعلقت به وأحببته. و«وجدا»: نائب عن المفعول المطلق، أى كلف وجد. والوجد، بفتح الواو: الحبّ. و«بأحمد» جار ومجرور متعلق بـ «كلفت» وقد صرف «أحمد» للضرورة. والمراد بإخوته «جعفر وعقيل وعلى»، وهم أولاد أبى طالب و«دأب» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «أدأب». و«الدأب» العادة والشأن.

والفاء فى «فلازال»: فاء الفصيحة، و«جمالا» خبر «لا زال»، واسمها ضمير مستتر تقديره «هو». و«ذبّ»: دفع، وهو مفعول به، و«المشاكل» جمع: مشكلة، وهى الأمر الملتبس. والمعنى: فوّض إليه الدفع عنه بحل مشاكله.

قلت : هذا صحيح ، إلا أنه قد وجد فيه مَنْعٌ من ذلك، وهو كونه عِوَضاً من المصدر، فلو حذفته لنقضت الغرض الذى جئت به من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق ، وحذف المؤكد .

ولا يجوز حذف المقسم عليه ، وتبقية القسم ؛ لأن الغرض إنما هو تأكيد المقسم عليه بالقسم ، فمحال أن يُؤتى بالتأكيد ، ويحذف المؤكَّد ؛ لأنه نقض للغرض .

وحذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف ، وأبعد قياساً ؛ لأن الغرض من المضاف إليه التعريف ، أو التخصيص . وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف ، كان نقضاً للغرض ، وتراجعاً عن المقصود .

وهكذا الحال فى الموصوف والصفة ، فإن القياس ألا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما التزموه ؛ لأنهما كالشىء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح ، إنما يحصل من مجموعهما .

والأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنة ؛ لأنها إنما زيدت لأجل الوقف . والوقف لا يكون إلا على ساكن، فتحريكه يناقض الغرض الذى جىء به من أجله .

٨٤ — لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث :

ولذلك امتنع تقديم الفاعل على المفعول فى نحو قولك : « ضربنى زيدٌ » — والمبتدأ على الخبر فى نحو قولك : « عندى بطلٌ » .

ووجب تقديم المفعول ، إذا كان اسم استفهام ، أو شرط فى نحو قولك : « من أكرمت ؟ - وكتابَ من قرأت ؟ - وغلامَ أىَّ رجلٍ ضربت أضرب » .

٨٥ — الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، وبعكسه الوقف :

ألا ترى أن من قال من العرب فى الوقف « هذا بكُرْ، ومررت ببكِرْ » بنقل الضمة والكسرة إلى الكاف فى الوقف — لا يفعل ذلك فى الوصل ، وإنما يجرى الكلام على حقيقته .

وهكذا من قال : « هذا خالدّ » بتضعيف الدال فى الوقف ، فإنه إذا وصل خففها ؛ لأن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها .

وبذلك استدلوا على أن التاء فى نحو «قائمة» هى الأصل، والهاء فى الوقف بدل منها.

٨٦ — النفى والنهى من واد واحد:

فإذا قلت: «لا تضرب كلّ رجل - أو كلّ الرجال»، كان النهى عن المجموع، لا عن الجميع، إلا أن تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد، فإنه يعمل بها.

ومن النفى قوله تعالى: «والله لا يحب كل مختال فخور»[1]، فإن النهى عن الجميع؛ لأنه دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا.

٨٧ — النفى إنما يتوجه إلى النسب والصفات، لا إلى الأعيان والذوات:

فإذا ورد النفى على شىء موصوف بصفة، فإنما يتسلط على تلك الصفة، دون متعلَّقها.

فالمنفى فى قولك: «لا رجلَ قائمٌ»: لا قيام لرجل. ومفهومه: وجود ذلك الرجل.

ولا يتسلط النفى على الذوات الموصوفة؛ لأن الذوات لا تنفى، وإنما تنفى متعلقاتها.

ومن هذا الباب قوله تعالى: «إن الله يعلم ما يدعون من دونه من شىء، وهو العزيز الحكيم»[2]

فالمنفى إنما هو صفة محذوفة؛ لأنهم دعوا شيئاً محسوساً، وهو الأصنام فالتقدير: «من شىء ينفعهم، أو يستحق العبادة، أو نحو ذلك»، لكن لما انتفت الصفة التى هى الثمرة المقصودة، ساغ وقوع النفى على الموصوف مجازاً مرسلا علاقته اللزومية.

---

(١) الحديد: ٢٣.

(٢) العنكبوت: ٤٣.

لعدم الانتفاع به ، كما فى قوله جلّ شأنه : « ثم لا يموت فيها ، ولا يحيا » [١] فإن المعنى فيه : « لا يموت فيها موتاً مريحاً ، ولا يحيا حياة طيبة » .

ومنه قولهم : « لا مال لى » ، أى : لا مال كاف ، أو يحصل به الغنى — وقولهم : « لا زوجة لى » ، أى : حسنة ، أو مطيعة — وقولك : « لا أبَ لى » أى يسهر على راحتى ، أو يفكر فى أمرى ، أو يعنى بشئونى .

وهذه هى الطريقة الكثرى فى كلامهم :

ولهم طريقة أخرى معروفة ، وهى نفى الموصوف ، فينتفى ذلك الوصف بانتفائه فالمعنى فى قولك : « لا رجل قائم » : « لا رجل موجود ، فلا قيام منه » ، ومنه قول امرئ القيس :

٣١٠ — وإنّى زعيمٌ إنْ رجعت مملّكا بسيرٍ ترى منه الفُرانِق أزْوَرا
على لاحبٍ لا يُهتدى بمناره إذا سافه العوْد الدّياطى جرجرا [٢]

أى : لا منار ، فلا هداية به . وليس المراد أن لهذا الطريق مناراً موجوداً لا يهتدى به .

وقول الشاعر :

---

(١) الأعلى : ١٣ .

(٢) « زعيم » : كفيل وضامن . « رجعت » ، أى . من عند قيصر . و « مملكا » ، أى : على قوى ، وهى خبر « رجع » . وجواب الشرط محذوف دل عليه قوله : « إنى زعيم » . و « بسير » متعلق بقوله « زعيم » . وجملة « ترى منه الفرانق أزورا » فى محل جر صفة لقوله : « سير » . و « الفرانق » : البريد وهو الذى ينذر قدّام الأسد ، وهو معرّب « پَرْوانك » بالفارسية وربما سموا دليل الجيش فرانقا .

و « الأزور » : المائل بسير فى جانب من شدّة السير . و « على لاحب » متعلق بسير و « اللاحب » فى الأصل : الطريق البينّ الذى لحبته الحوافر ، أى :

٣٢ — لا يُفزِعُ الأرنبَ أهوالها ولاترى الضَّبَّ بها ينجحر [١]

أى : لا أرنب ، فلا يفزعها هول — ولا ضَبّ ، فلا انجحار .

وخرج على هذه الطريقة قوله تعالى : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » [٢] ؛ أى لاشافع فلا شفاعة منه — وقوله سبحانه : « الله الذى رفع السموات بغير عمد ترونها » [٣] أى : لا عمد ، فلا رؤية — وقوله جلّ ثناؤه : « تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إلحافا » [٤] ، أى : لاسؤال ، فلا إلحاف . وإذا تقدم حرف النفى أول الكلام ، كان لنفى العموم ، فلو قلت : « ماقام القوم » ، وقد قامَ بعضهم — لم يكن كذبًا ؛ لأن نفى العموم ، لايقتضى نفى الخصوص ، ولأن النفى وارد على هيئة الجمع ، لا على كل فردٍ فرد .

وإذا تأخر حرف النفى عن أول الكلام ، وكان أوله لفظ « كل » ، أوما فى معناه ، وهو مرفوع بالابتداء — كقولك : « كل القوم لم يقوموا » — كان النفى عامًّا ؛ لأنه خبر عن المبتدأ ، وهو جمع ، فيجب أن يثبت لكل فردٍ فردٍ منه ما يثبت للمبتدأ ، وإلا لما صحّ جعله خبرًا عنه .

= أثرت فيه فصارت فيه طرائق وآثار بينة ، ثم استعمل لكل طريق بين وخفى . وبناؤه على فاعل على حدقوله تعالى : « فهو فى عيشة راضية» فهو مجاز عقلى علاقته الفاعلية . و « المنار » : محجة الطريق . و « سافه » : اشتمه . ويقال إن المسافة من هذا ؛ لأن الدليل يسوف تراب الموضع الذى ضل فيه ، فإن استاف رائحة الأبوال والأبعار ، علم أنه على جادّة الطريق ، وإلا ، فلا . و « العود » بالفتح : البعير المسنّ المدرب ، والجمع : « عِوَدَة » بكسر ففتح . وفى المثل : « إن جرجر العود ، فزده وقرا » . و « النباطى » بضم النون أوفتحها نسبة إلى جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق . و « جرجر » صوّت ، يقال : جرجر الفحل جرجرة ، إذا ردّد صوته فى حنجرته .

(١) « الأرنب» : مفعول به مقدم . و « أهوالها » : فاعل مؤخر . و « بها » جار ومجرور متعلق بقوله : « ينحجر » و « ينحجر» : يدخل الجحر ، والجملة فى محل نصب حال أو صفة (٢) المدثر : ٤٨ . (٣) الرعد : ٢ . (٤) البقرة : ٢٧٣ .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « كل ذلك لم يكن » ، فإنما نفى الجميع، بناء على ظنه أن الصلاة لم تقصر ، وأنه لم ينس منها شيئاً ، فبقى كل واحد من الامرين ، بناء على ذلك الظن . ولما تخلف الظن ، ولم يكن النفى عاماً ، قال له ذو اليدين[1]: « قد كان بعض ذلك يارسول الله » ـ فتردد عليه الصلاة والسلام فى قوله ، وقال : « أحقاً ما قال ذو اليدين » ؟ ـ فقالوا : « نعم » . ولو لم يحصل له صلى الله عليه وسلم ظن لقدم حرف النفى، حتى لايكون عاماً ـ ولقال: « لم يكن كل ذلك » .

٨٨ ـ إذا تقدم النعت على المنعوت ، فإن كانا معرفتين جعل المنعوت بدلا أو عطف بيان ، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال :

فالأول ، كقوله تعالى : « لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد ، الله» (٢) . فى قراءة الجر .

وإنما جعل المنعوت بدلا ، أو عطف بيان : لأن النعت لايكون إلا مشتقاً أو مؤولا بالمشتق .

والثانى ، كقولك : « فيها قائماً رجل » ، وقول ذى الرمة :

٣٣ ـ لمية موحشاً طلل ... يلوح كأنه خلل (٣)

---

(١) صحابى جليل ، لقب بذلك لطول فى يديه . واسمه الخرباق بن عمرو السلمى .

(٢) إبراهيم : ١ .

(٣) « مية » اسم امرأة . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم و« موحشا » : حال من « طلل » ، وهو اسم فاعل من أوحش المكان يوحش إيحاشا إذا أقفر وخلا من الانيس ، وأصبح سكنا للوحش ، أو أصبح ذا وحشة ، وهى الهم والخلوة . و« الطلل » : ماشخص من آثار الديار . و« يلوح » : يبدو ويظهر لمن يتأمله . و « خلل » بكسر الأول وفتح الثانى ، جمع « خلة » بكسر الخاء وهو بطانة تغشى بها جفنة السيف ، وتنقش بالذهب وغيره . وجملة « يلوح » فى محل رفع صفة لـ « طلل » . وجملة « كأنه خلل » فى محل نصب حال من فاعل « يلوح » .

وإنما جعلت النكرة حالا ؛ لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها ؛ لأن الصفة لا تتقدم على موصوفها ؛ لتبعيتها له ، ففارقها بذلك لفظ الصفة ، لا معناها ؛ لأن الحال صفة فى المعنى .

٨٩ — ماجاز للضرورة يتقدر بقدرها :

فلا يجوز الفصل بين (أما) والفاء بأكثر من اسم واحد ، فلا يقال : « أما زيد طعامه ، فلا تأكل » ، لأن الفاء لا يتقدم عليها مابعدها .

وإنما جاز هذا التقديم للضرورة ؛ وهى مندفعة باسم واحد ، فلم يتجاوز قدر الضرورة .

وإذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور ، فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين ، وتبقى الكسرة ؛ لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محلها بإبطال عمل العامل ، وهذا عند أبى على الفارسىّ المتوفى سنة ٣٧٧ هـ .

ويرى الكوفيون فتحه فى موضع الجر ، قياسا على مالا ينصرف ، لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة .

٩٠ — مالا يؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها :

فاشتقاق « ينباع » من مادة (بوع) فى قول عنترة :

٣٤ — وكأن رُبًّا أو كحيلا مُعقدا   حشّ الوقودُ به جوانبَ قمقم

ينباع من ذفرى غضوب جسرة   زيّافة مثل الفنيق المُكدَم(١)

أولى من اشتقاقه من مادة (نبع) ، لما يترتب عليه من إشباع فتحة العين ، وتولد الألف منها — وذلك شاذ .

أما على القول الأول ، فلا إشباع ولا ضرورة .

---

(١) « الرب » بضم الراء شبيه الدبس (عسل الرطب) و« الكحيل » : القطران الذى تطلى به الإبل الجرب ، ولا يستعمل إلا مصغرا ؛ لأنه بنى على التصغير =

٩١ — الضمير أطلب للإضافة من الظاهر :

وإنما كان الضمير أطلب للإضافة من الظاهر ؛ لجواز الإضافة والنصب فى نحو قولك : « محمد ضاربٌ زيداً » فى الحال أو الاستقبال ـ والاقتصار على الإضافة ليس إلا فى نحو قولك : « محمد ضاربك ، وأنت ضاربه » ، كما هو مذهب سيبويه المتوفى سنة ١٨٨ هـ .

٩٢ — إذا أضيفت « كلّ » إلى النكرة اقتضت عموم الأفراد ، وإذا أضيفت إلى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء :

فإذا قلت : « أكلت كلّ رغيفٍ لزيد » ، كانت لعموم الأفراد . فإذا أضفت الرغيف إلى « زيد » ، صارت لعموم أجزاء فرد واحد .

ويأخذ حكم النكرة ، المعرف بأل الجنسيّة ، كقوله تعالى : « كل الطعام كان حِلاً لبنى إسرائيل ، إلا ماحرم إسرائيلُ على نفسه »[1] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل الطلاق واقعٌ إلا طلاقَ المعتوه »[2] .

٩٣ — مالا يمكن تنكيره من المعارف لا يجوز إضافته :

وذلك كالضمائر ، وأسماء الإشارة ، والموصول ، فإنها ملازمة للقرينة الدالة على تعريفها وضعاً .

= و« المعقد » : الغليظ . و « الوقود » بفتح الواو : الحطب ، وهو فاعل « حشّ » ، و« جوانب » مفعول به مقدم . ويجوز أن يكون « حشّ » لازما بمعنى « احتشّ » فالوقود فاعله . وانتصاب « جوانب قمقم » حينئذ على الظرفية . و « ينباع » يسيل ويمتد . ووزنه : « ينفعل » وفاعله ضمير مستتر يعود على « الرب » . و « الذفرى » الموضع الذى يعرق من البعير خلف الأذن . و « الغضوب » الناقة الصعبة الشديدة و « الجسرة » : الضخمة القوية ، و « الزيافة » المتبخترة فى مشيها و « الفنيق » الفحل المكرم من الابل الذى لا يؤذى ولا يركب . و « المكدم » المعضوض . وقد شبه عنترة العرق السائل من رأس هذه الناقة وعنقها برب يترشح . وعرق الابل أسود .

(١) آل عمران : ٩٣ .

(٢) المعتوه : المتخلف عقليا .

وأما الأعلام ، فالقياس عدم إضافتها ، وعدم اقترانها بأل ؛ لاستغنائها بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزائدة . والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع . وليس الاشتراك في الأعلام مقصوداً للواضع ؛ فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة . وأما الأعلام ، فإنها تشترك في اللفظ دون الحقيقة . وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع الثابت للحقيقة الأخرى ، بخلاف وضع اللفظ على النكرات . ومن ثمة كان لفظ «الزيدان» يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة - ولفظ «الرجلان» يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة .

وقد جاء اقتران الأعلام بأل ، وإضافتها ، إلحاقاً للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي ، وكأنه تخيل في تنكيرها اشتراكها في مسمى هذا اللفظ فإذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم « زيد » ، فكل واحد منهم فردٌ من مسمّى « زيد » .

فلهذا القدر من التنكير صحّ تعريفه بأل ، وإضافته في قول أبي النجم العجلي :

٣٥ — باعد أمَّ العمْرِ من أسيرها
حُرَّاسُ أبواب على قصورها[1]

وقول الآخر :

٣٦ — علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ[2]

---

(١) «أم العمر» : مفعول به مقدم . و «حراس» : فاعل مؤخر .

(٢) «يوم النقا» : يوم الحرب . و «النقا» في الأصل : الكثيب من الرمل ، ويثنى : «نقوين ، ونقيين» بالواو والياء ، وجمعه : «أنقاء» ، مثل : سبب وأسباب . و «رأس» مفعول به . و «الأبيض» : السيف . و «الماضي» : النافذ في ضريبته . و «الشفرتان» : مثنى شفرة ، وهي طرف حد السيف . و «اليماني» : نسبة إلى اليمن ، وقد كانت مشهورة بصنع السيوف كالهند ، وأصله : «يمنيّ» ، فزادوا ألفا بعد الميم .

وقد اجتمع التعريف بأل والإضافة فى قول الأخطل :

٣٧ — وقد كان منهم حاجبٌ وابن أمّه
أبو جندل ، والزيد زيدُ المعـــارك[1]

والإضافة فى الأعلام أكثر من التعريف بـ « ألْ » ؛ وإنما كانت الإضافة أكثر من التعريف ، ولم تكن فى الاستقباح كدخول « ألْ » ؛ لوجهين :

أولهما - التأنيس بكثرة الأعلام المسمّاة بالمتضايفين : كـ « عبد الله ، ونور الدين ، وامرىء القيس » - أو المكنية بها : كـ « أبى حفص ، وأم هاشم » فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين .

وثانيهما - أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها فى الإضافة اللفظية كـ « الحسَن الوجه ، والظالم الحُسْن » ، فلم تستنكر استنكار دخول « ألْ » التى لايكون ماتدخل عليه نكرة ، كقولهم : « أرسلها العراكَ »[2] - و « ادخلوا الأول فالأول » ، فهو قليل بالنسبة الى الإضافة اللفظية التى لاتفيد التعريف .

٩٤ — الاضافة تصحُّ لأدنى ملابسة :

الشأن فى المضاف أن يتخصّص بالمضاف إليه ، او يتعرّف به . ومن ثمة وجب أن يكون بين المتضايفين صلة ، ومناسبة .

وقد تكون المناسبة واضحة قريبة ، كقولك : « كتاب النحو ، وثوب قطنٍ ، وسهر الليل ، وملازمة المسجد » .

وقد تكون المناسبة خفيّة بعيدة ، كقولك : « لقيته فى طريقى » ، فقد أضفت فيه الطريق إليك بمجرد مرورك فيه .

---

(١) « منهم » : متعلق بمحذوف خبر « كان » . و « حاجب » : اسمها مؤخر . و « أبو جندل » : بدل من « ابن أمه » .

(٢) الضمير فى « أرسلها » للإبل . و « العراك » : المزاحمة ، وهو مصدر : عارك يعارك عراكا ومعاركة ، وهو حال ، أو مفعول مطلق بالنيابة .

ومن ذلك قول أحد حاملى الخشبة : « خذ طرفك » ، فقد أضاف الطرف إليه بملابسته إياه فى حال الحمل .

ومنه قوله تعالى : « كأنهم يوم يرونها ، لم يلبثوا إلا عشيّة أو ضحاها »(١)، فقد أضيف فيه « الضحا » إلى ضمير العشية ؛ لأن « العشية والضحا » طرفا النهار . ولذلك صحت إضافة أحدهما إلى الآخر .

ومنه قول الشاعر :

٣٨ — إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسُحرة
سُهَيلٌ ، أذاعتْ غزلَها فى القرائب(٢)

فقد أضاف الكوكب إليها ؛ لجدّها فى عملها عند طلوعه .

٩٥ — لا يجتمع أداتان لمعنى واحد :

وذلك لحصول الاستغناء بإحداهما عن الأخرى .

ومن ثمة منع البصريون دخول « أل » على جزأى المركب العددى ؛ لأن الاسمين لمّا رُكب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا كان الأمر كذلك ، فينبغى ألّا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثانى ينزّل منزلة بعض حروفه .

كذلك لم يجمعوا بين « أل » والإضافة ؛ لأنهما دليلان من أدلّة الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

---

(١) النازعات : ٤٦ .

(٢) « الخرقاء » : الحمقاء التى لا تقدر الأمور . و « أذاعت » : نشرت وفرّقت من إذاعة الخبر . وذلك أن الكيّسة من النساء تستعد صيفا ، فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد . وأما الخرقاء ذات الغفلة فتكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجدّ فى العمل وتفرق قطنها فى قبيلتها ؛ استعانة بهن . و « إذا » : ظرف للزمان المستقبل تضمّن معنى الشرط . و « كوكب » : فاعل لفعل محذوف يفسره « لاح » . و « سهيل » : بدل من « كوكب » .

ولا بين «أل» ، وحرف النداء ؛ لأنهما أداتا تعريف ، فلا يقال : «يالحسن» ولا يالحسين » .

ولا بين حرف من نواصب المضارع ، وبين حرف تنفيس ، فلا يقال : «يسرُّني سوف أن أتكلم » ؛ لأن الجميع أدوات استقبال .

ولا بين أداتي استثناء ، فلا يقال : «قام القوم إلا خلا زيداً » ، ولا « انكسر الزجاج إلا حاشا مسماراً » .

ولا بين أداتي تعدية ، فلا يقال : «أذهبت بزيد » .

ولا بين أداتي تأنيث ، فلا يقال في مسلمة ، وصالحة : « مسلمتات ، وصالحتات » . وإنما يقال : « مسلمات وصالحات » بحذف التاء الاولى . وإنما حذفوا الأولى ؛ لأن في الثانية زيادة معنى ؛ ألا ترى أن الاولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على التأنيث والجمع .

وبذلك ردّوا قول الأخفش في نحو «حوّاء» : إنّ الألف والهمزة معاً فيه للتأنيث ؛ لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنث بحرفين .

وأما قولهم : « أرطاة »(١) ، فالألف فيه للإلحاق(٢) ، لا للتأنيث ؛ لأنها لو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ؛ لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

وكذلك لم يجمعوا بين أداتي عطف ؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فلا يقال : « سرنا الطريق ، وحتى النهاية » .

---

(١) الارطاة : واحد الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل ، يدبغ بورقه .

(٢) الإلحاق : هو أن يزاد في كلمة حرفٌ أو أكثر ؛ لتصير تلك الكلمة على مثال كلمة أخرى في عدد حركاتها وسكناتها المخصوصتين . وحينئذ تعامل معاملتها في تصاريفها المختلفة ، إن كانت فعلا : كـ « سيطر » الملحق بـ «دحرج» . وفي التصغير والتكسير ، إن كانت اسما : كـ « ضيغم » الملحق بـ « جعفر » .

فإن وجدت شيئا من ذلك فى كلامهم ، فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف . فالواو فى قولك : « ماحضر زيد ولا عمرو » ، هى العاطفة ، وأما «لا» فقد تجردت لإفادة النفى - والواو فى قوله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم . ولكن رسول الله وخاتم النبيين »(١) ، هى العاطفة . وأما « لكن » فقد تجردت لافادة الاستدراك(٢) .

وهكذا الحال فى أدوات الاستفهام ؛ فإنه إذا دخل حرف الاستفهام على مايدل على الاستفهام ، تخلع دلالة الاستفهام ، كقول زيد الخير :

٣٩ — سائلْ فوارس يربوع بشَدّتنا
أَهلْ رأونا بسفح القاع ذى الأَكمِ(٣)

فإن « هل » فى البيت بمعنى « قد » .

ومن ذلك قول الآخر :

---

(١) الأحزاب : ٤٠ .

(٢) الاستدراك : تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته ، كقولك : « خالدشجاع لكنه ليس كريم » — أو بإثبات مايتوهم نفيه كقولك : « مامحمد شجاع ، لكنه كريم ، وماقام زيد ، لكن عمرو » ، إذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة .

(٣) « فوارس » : مفعول به ، وهوجمع « فارس » ، شذوذا ؛ لأن «فواعل» لايكون جمعاً لفاعل صفة لمن يعقل ، و « يربوع » : أبو حىّ من تميم . والباء فى « بشدتنا » بمعنى «عن» . و « الشّدّة » بفتح الشين : الحملة الواحدة فى الحرب — وبالكسر : القوة . و « سفح القاع » : أسفله ، حيث يسفح فيه الماء . و « القاع» المستوى من الأرض . و « الأكم » بفتح الأول والثانى : التلال . وهواسم جنس جمعي واحده « أكمة » . وجمع الأكم : إكام ، مثل : جبل وجبال : وجمع الإكام : أكم ، مثل كتاب وكتب . وجمع الأكم . آكام ، مثل عنق وأعناق .

٤٠ — أَنَّى تَجزُوا عامراً سُوءاً بفعلهم
أم كيف يجزوننى السوءى من الحَسَنِ

أم كيف ينفع ماتعطى العَلُوقُ به
رِئمانُ أنفٍ إذا ماضُنَّ باللبن(١)

فإن « أم » خلصت من دلالة الاستفهام ، وتجردت للعطف بمعنى « بل » ، ولا يجوز تجريد « كيف » ، دون « أم » ؛ لأنَّ تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها علة البناء ، فيجب إعرابها .

ولما كانت « إما » تقترن بالواو دائما ، قال يونس ، وابن كيسان ، والزَّجاج والفارسىّ : إنها ليست عاطفة ؛ لأنها تقترن بالواو ، وهى حرف عطف ولا يجتمع حرفا عطف . واختاره أبو البقاء العكبرى المتوفى سنة ٦١٦ ﻫ ، والسخاوى المتوفى سنة ٦٤٣ ﻫ ، والشلوبينى المتوفى سنة ٦٤٥ ﻫ ، والأندلسى المتوفى سنة ٦٦١ ﻫ ، وابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ ﻫ ، وابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ ﻫ ، والرضى المتوفى سنة ٦٨٧ ﻫ .

---

(١) الضمير فى « بفعلهم » لعامر ؛ لأن المراد به القبيلة . و « من » بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » . و « العلوق » ، بفتح العين المهملة : الناقة التى علق قلبها بولدها . فإذا مات ولدها سلخ جلده ثم حشى تبنا ، وجعل بين يديها لتشمه ، فتدر عليه ، فهى تسكن إليه مرة وتنفر عنه أخرى .

وينشد هذا لمن يعد بالجميل ولايفعله ؛ لانطواء قلبه على ضده .

و « الرئمان » : الحنو والعطف ، وهو بالرفع بدل من « ما » . والرابط محذوف تقديره : « له » — وبالجر بدل من الضمير المجرور فى « به » — وبالنصب مفعول به للفعل « تعطى » .

ولم يعهد فى كلام العرب إجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل . ومن ثمة جاز « إنّ زيداً لقائم » ، وامتنع « إن لزيداً قائم » .

٩٦ — لا يجتمع فى كلمة واحدة ألفان :

فإذا وقفت على المقصور ، وقفت عليه بالألف التى هى بدل من التنوين ، فتقول « رأيت عصا » ، فهذه الألف كالألف فى قولك : « رأيت زيدا » . وكان معك فى التقدير ألفان ، أولاهما : بدل من الواو — والأخرى : بدل من التنوين ، فحذفت إحداهما : لئلا يجتمع ألفان . وكانت الأولى أولى بالحذف ؛ لأن الطارىء يزيل حكم الثابت .

وإذا جمع المقصور بالألف والتاء ، قلبت ألفه ياء ، فتقول فى « حبلى » : « حُبْليان » ؛ لأنه لا يجتمع فى كلمة واحدة ألفان . وحذفها هنا غير ممكن .

٩٧ — لا يجتمع فى كلام واحد خطابان :

فلا يجمع بين حرف النداء ، وضمير الخطاب ؛ لأن أحدهما يغنى عن الآخر ، فلا يجوز أن تقول : « ياغلامك » ؛ لأن الغلام مخاطب ، والكاف خطاب آخر وهى غير الغلام ، فحصل فى الكلام خطابان ، وذلك ممنوع .

فأما قولهم : « أرأيتك زيداً ، مافعل » ؟ » بالجمع بين التاء والكاف ، وهما جميعا للخطاب ؛ فإنّ التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكافَ خطاب مجرد عن الضمير ، فكل منهما خُلع منه معنى ، وبقى عليه معنى .

والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف ، ومايتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث — أن التاء فى جميع الأحوال على صورة واحدة ، فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم إفراده ؛ استغناء بتصرف الكاف ، والكاف حرف ؛ لأنها ليست من ضمائر الرفع ، مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء .

ولا يستخبر بهذا التركيب إلا عن حالة عجيبة ، فلا بد بعده من استفهام يبينها ظاهراً كان أو مقدراً ، فالظاهر ، كقولك : « أرأيتك زيداً ، مافعل » ؟ —

والمقدر ، كقوله تعالى : « قال : أرأيتك هذا الذى كرّمت علىّ[1] » ، أى : لم كرمته ؟ . وأما قوله بعده : « لئن أخّرتنى » ، فكلام آخر .

والمنصوب بعده ، إما على نزع الخافض ، أى : أخبرنى عن زيد ؛ لأن هذا من مورد السماع — أو مفعول به على حذف مضاف ، أى : أخبرنى خبر « زيد » كما اختاره البدر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٧ هـ .

وقد يحذف المنصوب للعلم به ، كما فى قوله تعالى : « قل : أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة ، هل يهلك إلا القوم الظالمون[2] » .

فإنّ تقديره « العذابَ » .

فإن كانت « رأى » بمعنى « أبصر » أو « عرَف » ، فلا محل لجملة الاستفهام ؛ حينئذ لأنها مستأنفة لبيان الحال .

وإن كانت بمعنى « علم » فالمفعول الثانى جملة الاستفهام .

واستعمال « أرأيت » فى الاستخبار مجاز مرسل علاقته السببية ؛ لأنه لما كان العلمُ بالشىء سببا للإخبار عنه ، والإبصار به طريقا إلى الإحاطة به علما ، وإلى صحة الإخبار عنه — استعملت الصيغة التى لطلب العلم ، أو لطلب الإبصار فى طلب الخبر ، لاشتراكهما فى الطلب . ففيه إذنْ مجازان :

أولهما — استعمال « رأى » التى بمعنى « علم ، أو أبصر » فى الإخبار .

وثانيهما — استعمال الهمزة التى هى لطلب الرؤية فى طلب الإخبار .

٩٨ — لا يجتمع فى كلمة واحدة نوعان من الإيجاز :

فإذا أريد إضافة مفردين إلى اسم ، فالأحسن إضافة أحدهما إلى الظاهر ،

---

(١) الإسراء : ٦٢ .

(٢) الأنعام : ٤٧ .

وإضافة الآخر إلى ضميره ، فتقول : « هذا غلام زيد ، وثوبه » ، وهو أحسن من قولك : « غلام زيد ، وثوب زيد » ؛ لأنه قد يوهم أن الثانى غير الأول .

ويجوز أن يكون الأول مضافا فى النية دون اللفظ ، والثانى فى اللفظ والنيّة معا ، فتقول : « هذا غلام وثوب زيد » .

وهذا كثير فى كلامهم ، إذا كان المضاف إليه ظاهراً . فاذا كان ضميرا وجبت الإضافة فيهما لفظا ، فتقول : « لك من الدرهم نصفه وربعه » .

ووجه ذلك أن الاضمار على خلاف الأصل ، أيضا ؛ لأنه للإيجاز ، والاختصار[1] ، فلو قيل : « لك من الدرهم نصف ، وربعه » ، لاجتمع فى الكلمة الواحدة نوعا إيجاز ، واختصار ، وفيه تكثير لمخالفة الأصل ، وهو شبيه باجتماع إعلالين على كلمة واحدة .

٩٩ — لا يجتمع فى كلمة واحده إعرابان :

ولهذا حكيت الجمل المسمّى بها ، ولم تعرب ؛ لأنها لو أعربت ، فإما أن يعرب الأول ، أو الثانى ، أو هما معا . ولا جائز أن يخصّص الأول بالاعراب لأنه كالجزء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطا — ولاجائز أن يخصص الثانى ؛ لأن الأول يشاركه فى التركيب . والإعراب قبل النقل ، فتخصيصه بعد النقل بالثانى ، ترجيح بلا مرجح - ولا جائز أن يعربا معا ؛ لأن الإعراب يقع فى الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما فى شىء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات فلذلك تعذر إعرابهما .

١٠٠ — لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل :

فقد استدل البصريون على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ فى قول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

---

(١) الاختصار : حذف الفضول من كل شىء ، فاختصار الطريق : سلوك أقربه — واختصار الكلام : الاكتفاء بتقليل اللفظ دون المعنى .

٤١ — كلا يومَىْ طُوالة وَصْلُ أرْوَى
ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحَ الظَّنُونِ (١)

فإن قوله : « وصل أروى » : مبتدأ — وقوله : « ظنون » : خبر المبتدأ .
وقد تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، كما هو الاصل فيهما .

ولكن قوله : « كلا يومى طُوالة » : ظرف متعلق بـ « ظنون » الذى هو الخبر
وقد تقدم هذا الظرف على المبتدأ ، كما هو ظاهر .

وقد استقر عند النحاة ، أنّ تقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل فلما
تقدمُ الظرفُ ، وهو معمول الخبر ، دلّ على أن العامل فى هذا الظرف يجوز
أن يقع فى الموضع الذى وقع فيه الظرف ، بل ذلك أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل
رتبة المعمول .

كما استدلوا على جواز تقديم خبر « ليس » عليها بتقديم معموله فى قوله تعالى
« ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم (٢) » ، فإن الظرف متعلق بـ « مصروفا » ،
وقد قدمه على « ليس » ، ولو لم يجز تقديم خبر « ليس » عليها — لم يجز تقديم
معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأنه تبع له ؛
ألا ترى أنه لم يجز أن تقول : « زيدا أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيداً »
فلو لم يجز تقديم « مصروف » الذى هو خبر « ليس » عليها — لم يجز تقديم
معموله عليها .

١٠١ — لايجوز أن يكون الفاعل والمفعول المباشر ضميرين متصلين لشىء
واحد فى فعل من الأفعال إلا فى ظن وأخواتها .

---

(١) « طوالة » : بئر فى ديار فزارة لبنى مرّة وغطفان . و « أروى » : من
أسماء النساء . و « ظنون » بالفتح : مظنون غير مقطوع به . و « مطرح » مصدر
ميمى بمعنى الاطراح .

(٢) هود ٧ .

وذلك لأن تأثير هذه الأفعال حقيقة إنما هو فى المفعول الثانى ، فجاز اتفاقهما لفظاً ؛ لأنهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ؛ ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثانى ؛ لأن الشك وقع فيه . والأول كان معروفا عنده ، فصار ذكره كاللغو ، فلذلك جاز أن يتعدى ضمير الأول إلى الثانى ؛ لأن الأول كالمعدوم ، فالتعدى فى الواقع إنما هو للثانى ، فتقول : « ظننتنى قائما ، وعلمتنى فاهما » . ومنه قوله تعالى . « إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى(١) » — وقول النمر بن تولب العكلى :

٤٢ — لعمرى ، لقد أنكرت نفسى ورابنى   مع الشيب أبدالى التى أتبدّلُ
دعانى الغوانى عمّهن وخِلْتنى   لىَ اسمٌ ، فلا أُدعى به وهو أول (٢)

وألحقوا بهذه الأفعال « رأى » الحِلْمية والبصرية بكثرة .

ومن ذلك قوله سبحانه : « ودخل معه السجنَ فتيان ، قال أحدهما : إنىّ أرانى أعصر خمرًا ، وقال الآخر إنىّ أرانى أحمل فوق رأسى خبزًا تأكل الطير منه » (٣) — وقول قطرىّ بن الفجاءة :

٤٣ — ولقد أرانى للرماح دريئة   من عن يمينى تارة وشمالى . (٤)

---

(١) العلق . ٦ ، ٧ .

(٢) « أبدالى » : فاعل ، وهو جمع « بدل » . والبدل : الخلف من الشيء يعنى أن حالة له تخلف حالة . و « الغوانى » : جمع غانية ، وهو فاعل « دعانى » و « عمهن » : مفعول به ثانٍ . و « لى اسم » : فى محل نصب مفعول به للفعل « خال » . والفاء فى « فلا » : استئنافية . و « لا نافية . و « أدعى » : مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره : « أنا » . والواو فى « وهو أول » : واو الحال . وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من الضمير المجرور .

(٣) يوسف : ٣٦ .

(٤) « الدريئة » : الحلقة التى يتعلم عليها الطعن . والمعنى : أرانى غرضًا لأصحاب الرماح يدفعون بها إلىّ .

=

كما ألحقوا بها «عدِم»، و«فقد»، ووجد بمعنى لقى» بقلة، فقالوا: «عدمتنى وفقدتنى، ووجدتنى»؛ لأن الفعل فى المعنى لغيره، فكأنه قال: «عدمنى غيرى، وفقدنى سواى، ووجدنى خلافى».

ولا يلحق بأفعال القلوب غير هذه الثلاثة، فلا يقال: «ضربتنى، وظلمتنى — ولا أنت ضربتك، وظلمتك»؛ وإنما يقال: ضربت نفسى وظلمتها — وأنت ضربت نفسك وظلمتها».

وعللوا منع ذلك الجمع بأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا، والمفعول به، متأثرا منه.

وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر منه، فلم يقولوا: «ضربتنى، ولا ظلمتنى»، وإن تخالفا لفظا؛ لاتحادهما معنى، واتفاقهما لفظا من جهة أخرى، وهى أن كلا منهما ضمير متصل، فقصدوا مع اتحادهما معنى تغيرهما لفظا بقدر الإمكان، فمن ثمة لما قالوا: «ضرب زيد نفسه»، صار النفس بإضافته إلى ضمير «زيد» كأنه غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

فإن كان المفعول غير [1] مباشر، جاز الاتفاق فى غير أفعال القلوب. ومنه قوله تعالى: «وهُزّى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رُطَبا جنيّا» [2].

= والواو فى «ولقد» حرف قسم وجر. والمقسم به محذوف. واللام واقعة فى جواب القسم. و«أرانى»: فعل مضارع مبنى للفاعل. وفاعله ضمير مستتر والياء: فى محل نصب مفعول به أول. و«درية»: مفعول به ثان. و«تارة»: ظرف زمان بمعنى «حين»، وهى فى الأصل: «تأرة» بهمزة مفتوحة، فلما كثر استعمالهم لها تركوا همزها، وجمعها: «تِيَر» بوزن عنب. ومنه يقال أتأرت إليه النظر، أى: أدمته تارة بعد تارة.

(١) المفعول به غير المباشر: هو ماتعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر، كقولك: «مررت بزيد، ونظرت إلى عمرو».

(٢) مريم: ٢٥.

وقاله سبحانه : « واضمم إليك جناحك من الرهب » (١) ، وقوله جل ثناؤه « أمسك عليك زوجك واتق الله » (٢).

ولا داعى إطلاقا إلى التأويل فى هذه الآيات بتقدير النفس، كافعل الجمهور (٣)؛ لأن الفصل بالجار بين الفاعل والمفعول أظهر التغاير بينهما .

ولا توضع النفس مكان الضمير فى أفعال القلوب عند الجمهور ، فلا يقال : « ظننت نفسى عالمة » .

وجوزه ابن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ ، ولا بأس به ، كما هو الأصل فى بقية الأفعال .

فإن كان أحد الضميرين منفصلا ، جاز اتحادهما فى كل فعل ، فتقول : « ما أهنت إلا إياى — وماظلمت إلا إياك — وما أفاد إلا إياه » .

١٠٢ — ما كان أصلا فى بابه ، لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلا :

فنى قولك : « جئت لكيما أن تعفو عنى » يترجح كون « كى » جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بـ « أن » ؛ لأن « أن » هى التى وليت الفعل ، وهى أم الباب .

١٠٣ — النصب أخو الجر :

ومن ثمة حمل عليه فى باب المثنى والمجموع ، دون الرفع .

وإنما كان أخاه ؛ لأنه يوافقه فى كناية الإضمار فى نحو قولك : « رأيتك ، ومررت بك — ورأيته ، ومررت به » ؛ وهما جميعا من حركات الفضلات ، بخلاف الرفع ، فإنه من حركات العمد .

---

(١) القصص : ٣٢

(٢) الأحزاب : ٣٧ .

(٣) فإنهم قالوا : التقدير : « هزى إلى نفسك — واضمم إلى نفسك — وأمسك على نفسك » .

١٠٤ — اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجاره :

ومن ثمة كان حذف الجازم وإبقاء عمله فى قول الشاعر :

٤٤ — فلا تستطل منى بقائى ومدتى

ولكن يكن للخير منك نصيب(١)

أضعف من حذف الجار وإبقاء عمله فى نحو قولهم : « الله ، لأفعلن » ؛ وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - فلما قويت حاجة المجرور إلى جاره ، كانت حاجة المجزوم إلى جازمه أقوى . وجواب الشرط أشد اتصالا بالشرط من جواب القسم ؛ لأن جواب القسم ليس بمعمول للقسم ، كما كان جواب الشرط معمولا للشرط ، فقولك : « لا أخرج » من قولك : « أقسمت ، لا أخرج » - ليس اتصاله بأقسمت ، كاتصال الجواب بالشرط .

وإذا كان كذلك ، ولم يجز تقديم جواب القسم عليه ، مع كون القسم ليس عاملا فى جوابه ، كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه ؛ لكونه جوابا ، وكونه مجزوما بالشرط - أجدر .

١٠٥ — كل ظرف فهو فى التقدير جار ومجرور :

وذلك لأن الظرف وقت ، أو مكان ضمن(٢) معنى (فى) حقيقة ، أو تقديراً .

---

(١) « تستطل » مجزوم بلا الناهية . والواو فى « ولكن » استئنافية . و« لكن » حرف استدراك ، و « يكن » مجزوم بلام أمر محذوفة . و « للخير » متعلق بـ « نصيب » . و « منك » متعلق بمحذوف خبر « يكن » .

(٢) والمراد بالتضمن هنا : أن يحل الاسم محلا هو للحرف بحيث يكون الحرف منظوراً إليه ، جائز الظهور معه ؛ لكون الأصل فى الموضع ظهوره ، فتقول : « قمت اليوم ، وقمت فى اليوم » .

فالزمان الحقيقى ، كقولك : « زرتك يوم الجمعة » ؛ فإن الظرف هنا مذكور للحدث الواقع فيه ، وهو الزيارة ، مع جواز التصريح معه بلفظ « فى » الدالة على الظرفية نظراً لتصرفه .

والوقت التقديرى ، كقولك : « أقدرك إذا أديت واجبك » ، فإن الظرف هنا مذكور للواقع فيه ، وهو التقدير ، مع امتناع التصريح معه بلفظ « فى » الدالة على الظرفية ؛ نظراً لعدم تصرفه ، إلا أنه فى قوة « وقت » الذى يجوز التصريح معه بلفظ « فى » .

والمكان الحقيقى ، كقولك : « صليت داخل المسجد » ؛ لأنه مذكور للواقع فيه ، وهو الصلاة ، مع جواز التصريح معه بلفظ « فى » الدالة على الظرفية ؛ نظراً لأن الظرف هنا متصرف .

= ف « فى » مرادة ، وإن لم تذكرها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : اكن عن اليوم مثلا ـ فإنه يقال : « قمت فيه » .

وليس المراد بالتضمن أن يخلف الاسم حرفاً فى إفهام معناه زيادة على معناه الأصلى الموضوع له أولاً ، وبالذات ، بحيث يصير الحرف مطروحاً غير منظور إليه ، وغير جائز الذكر معه ، فيبنى كما بنيت « من ، وكم » الاستفهاميتين ؛ لتضمنهما معنى الهمزة . والمعنى الأصلى لـ « من » : عموم العقلاء ـ ولـ « كم » : العدد المبهم

وإنما « فى » محذوفة من الظرف لضرب من التخفيف ، فهى بذلك فى حكم المنطوق بها ؛ ألا ترى أنه يجوز ظهور « فى » مع الظرف . ولا يجوز ظهور الهمزة مع « من ، وكم » الاستفهاميتين ، فلا يقال : « أمن ؟ » ـ ولا : أكم ؟ » . وذلك لأن « من ، وكم » لما تضمنا معنى الهمزة ، صارا كالمشتملين عليها ، فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار . وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير « فى » ومن ثمة يصح ظهورها .

وللتضمين معنى ثالث أشرنا إليه عند القاعدة رقم (٥٢) .

والمكان التقديرى ، كقولك : « التقينا عند الحديقة » ؛ لأنه مذكور للواقع فيه وهو الالتقاء ، مع امتناع التصريح معه بلفظ « فى » الدالة على الظرفية ؛ نظراً لأن الظرف هنا غير متصرف ، إلا أنه فى تقدير كلمة أخرى ، وهى « حضرة » التى يجوز معها التصريح بلفظ « فى » .

١٠٦ — الجار والمجرور مخبر عنه فى المعنى :

فقولك : « مررت بمحمد » فى تقدير قولك : « محمد ممرور به » .

ومن ثمة امتنع مجىء اسم المفعول ، والمبنى للمجهول من اللازم لزوماً كليا فى نحو قولك : « أثرى التجار ، واطمأنت نفوسهم » ؛ لأنك إذا بنيتهما من هاتين الصيغتين ، بقى اللفظ خبراً بلا مخبر عنه ، وذلك لا يجوز .

١٠٧ — الظرف والجار والمجرور فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء :

فإذا أطلق أحدهما شمل الآخر ، وإذا ذكرا معا ، فلكل معنى .

ولذلك نظائر ، منها : « الإيمان والإسلام — والكافر والمشرك » .

ومما يجب التنبه له أن الظرف والجار والمجرور نوعان : تام ، وناقص : فالتام منهما ، ما يفهم معناه بدون ذكر المتعلق ، كقولك : « زيد عندك ، وبكر فى المسجد » .

والناقص ، ما لا يفهم معناه إلا بذكر المتعلق ، كقولك : « هند بك ، وزينب فى المدرسة » ؛ فإن المعنى فى المثالين لا يفهم إلا بذكر المتعلق ، وهو « واثقة » فى المثال الأول — و « دخلت » فى المثال الثانى .

١٠٨ — يتوسع فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما :

فقد فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله فى نحو قولك : « كان فى الحديقة أبوك جالسا ، وأصبح عندكم الخير عاما » — وفعل التعجب من المتعجب منه فى نحو قولك : « ما أحسن فى الهيجاء لقاءنا ، وما أثبت عند الحرب أقدامنا » .

كما فصلوا بين الحرف الناسخ ومنسوخه فى قول الشاعر :

٤٥ — فلا تَلْحَنى فيها ؛ فإن بحبها
أخاك مُصَابُ القلب جَمٌّ بلابله[١]

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن فى قول الآخر :

٤٦ — أبعدَ بُعْدٍ تقول الدارَ جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما[٢] ؟

وبين المتضايفين فى قولهم : « هذا غلام — والله — زيدٍ » وبين الجار والمجرور فى قولهم : « اشتريته بوالله درهم » ! — وبين « إذن » ومنصوبها فى قول الشاعر :

٤٧ — إذنْ — والله — نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب[٣]

---

(١) « تلحنى » : مضارع لحاه يلحاه ، إذا لامه . و « جم » : كثير ، وهو خبر ثان لإن . و « بلابله » : فاعل بالصفة المشبهة « جم » . والبلابل ، جمع بلبالة وهو الحزن وشغل البال . والفاء فى « فإن » تعليلية . و « بحبها » متعلق بقوله « مصاب » .

(٢) الهمزة فى « أبعد » للاستفهام . و « بعد » ظرف زمان ، و « بُعْدٍ » مضاف إليه و « الدار » : مفعول به أول ، و « جامعة » : مفعول به ثان و « شملى » : مفعول به لاسم الفاعل « جامعة » . و « أم » : متصلة . و « البعد محتوما » : مفعول به أول وثان للفعل « تقول » .

(٣) « إذن » : حرف جواب وجزاء . و « نرميهم » : منصوب بـ « إذن » والقسم معترض بينهما للتوكيد . و « بحرب » : جار ومجرور متعلق بالفعل « نرمى » و « تشيب » : فعل مضارع من « أشاب » . والفاعل ضمير مستتر تقديره « هى » . و « الطفل » : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة لـ « حرب » و « من قبل المشيب » : متعلق بالفعل « تشيب » .

وبين « لن » ومنصوبها فى قوله :

٤٨ — لن مارأيت أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتال ، وأشهد الهيجاء[١]

كما قدموهما خبرين على الاسم فى باب « إنّ » فى نحو قوله تعالى : « إن لدينا أنكالا وجحيما »[٢] ، وقوله سبحانه : « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى »[٣] .

ومعمولين للخبر فى باب « ما » فى نحو قولك : « ما عندك بكر فاهما ، وما فى الدار زيد جالسا » — وعلى صلة « أل » فى نحو قوله جل ثناؤه : « وشروه بثمن بخس دراهم معدودة ، وكانوا فيه من الزاهدين[٤] » .

وإنما جاز التوسع فى الظرف والجار والمجرور ؛ لأن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا ؛ لأن كل شىء من المحدثات لابدّ أن يكون فى زمان أو مكان ، فصارت مع كل شىء ، كقرينة ولم تكن أجنبية عنه ، فدخلت حيث لايدخل غيرها ، كالمحارم يدخلون حيث لايدخل الأجنبى .

وأجرى الجار والمجرور مجرى الظرف ؛ لكثرته فى الكلام مثله ، واحتياجه إلى الفعل أو ما فى معناه ، ولما بينهما من المناسبة : فإن الظرف فى الحقيقة جار ومجرور ، لكونه بمعنى « فى » .

ومعنى ذلك أن الظرف والجار والمجرور ، إذا ذكرا فى الكلام ، فعلى سبيل

---

(١) « ما » : مصدرية ظرفية ، وقد فصل بها وبصلتها بين « لن » ومنصوبها ، وهو « أدع » و « أشهد » ليس معطوفاً على « أدع » ؛ لمنافاته له ، وإنما هو منصوب بأن مضمرة جوازا . و « أن » والفعل عطف على القتال ، أى : لن أدع القتال وشهود الهيجاء ، فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح .

(٢) المزمل : ١٢ . (٣) النازعات : ٢١ .

(٤) يوسف : ٢٠ .

التوكيد . ولما كان بهذه الصفة ، فهو كالمستغنى عنه أو فى حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو جار ومجرور ، لم تفصل بشىء .

١٠٩ — يتوسع فى الأمهات مالا يتوسع فى غيرها :

فهمزة الاستفهام لما كانت أم الباب ، اختصت بجواز الحذف ، وبجواز الدخول على النافى ، وواو العطف ، وفائه ، وثم ، والشرط ، و « إنّ » المؤكدة .

فمن الحذف قول عمر بن أبى ربيعة :

٤٩ — بدا لى منها معصمٌ حين جمّرت   وكفٌ خضيبٌ زُيِّنتْ ببنانِ

فو الله ما أدرى ، وإن كنت داريا   بسبع رمين الجمر ، أمْ بثمان[1] ؟!

اى : أبسبع ؟ .

ومن الدخول على النافى ، قوله تعالى : « ألم نشرح لك صدرك[2] » ؟! .

ومن الدخول على واو العطف قوله سبحانه : « أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض[3] » ؟!

---

(١) « المعصم » : فاعل ، وهو موضع السوار من الساعد . و « حين » : متعلق بالفعل « بدا » . و « جمرت » . فى محل جر مضاف إليه ، ومعناها : رمت بالجمار . و « كف » : معطوف على « معصم » ، وهى مؤنثة ، ولذا قال : « زينت » و « الخضيب » : المصبوغ بالخضاب (الحناء) ، وهو فعيل بمعنى مفعول ؛ فلا تلحقه التاء . و « البنان » أطراف الأصابع ، والفاء فى « فوالله » : استئنافية ، والواو حرف قسم وجر ، وجملة « وإن كنت داريا » : معترضة بين الفعل « أدرى » ومعموله المعلق عنه . والنون فى « رمين » تعود على البنان ؛ لأنه اسم جنس جمعى .

(٢) الشرح : ١ .   (٣) الأعراف : ١٥٨ .

ومن الدخول على فاء العطف قوله جلّ شأنه : « أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم[١] » ؟

ومن الدخول على « ثم » قوله عز وجل : « أثم إذا ما وقع آمنتم به[٢] » ؟!.

ومن الدخول على الشرط قولك : « أ إن صدقت أفوز » ؟! .

ومن الدخول على « إنّ » قوله تقدست أسماؤه : « أ إنك لأنت يوسف[٣] » ! .

وإنما كانت الهمزة أما لأدوات الاستفهام ؛ لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ، ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل — ولأنها أعمّ موردا ؛ لأنها ترد لطلب التصديق والتصور ، فتقول فى التصديق : « أقام بكر » ؟. وتقول فى التصور : « أسعدٌ شاعر ، أم فهد ؟ — أو أشاعر سعد ، أم كاتب » ؟ !

و « هل » لا تكون إلا لطلب التصديق غالبا — وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور .

و « إن » الشرطية لما كانت أم الباب ، اختصت بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها متلو بفعل ماض ، كقوله تعالى : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه[٤] » .

وإنما كانت « إن » الشرطية أمّا لأدوات الشرط ؛ لأن تلك الأدوات من الأسماء والظروف فرع عليها .

---

(١) يوسف : ١٠٩ . (٢) يونس : ٥١ .

(٣) يوسف : ٩٠ . (٤) التوبة : ٦ .

و « أن » المصدرية لما كانت أماً للباب ، اختصت بجواز إعمالها ظاهرة ومضمرة ، كقولك : « يسرنى أن تجتهدوا حتى تفوزوا » .

وإنما كانت « أن » المصدرية أما للباب ؛ لاختصاصها بالفعل .

١١٠ — يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل :

وذلك كجواز ظهور «أن» مع المعطوف على منصوب «حتى» فى قول يزيد ابن حماد السكونى :

٤٩ — إنى حمِدت بنى شيبان إذ خمدت | نيران قومى ، وفيهم شبت النار
ومن تكرُّمهم فى المحل أنهمُ | لا يعلم الجار فيهم أنه جار
حتى يكونَ عزيزا فى نفوسهم | أو أن يبين جميعا ، وهو مختار
كأنه صدَّع فى رأس شاهقة | من دونه لعِتاق الطير أوكار[1]

---

(١) « حمد » : أثنى ، يقال : حمدته على شجاعته وإحسانه حمداً ومحمداً ومحمدة ، فهو محمود وحميد . والأنثى : حميدة بالتاء حملا على « رشيدة » ، فقد شبهوا ما هو فى معنى مفعول بما هو فى معنى فاعل ؛ لتقارب المعنيين .

والحمد غير الشكر ؛ لأن الحمد يستعمل لصفة فى الشخص ، وفيه معنى التعجب ، ويكون فيه معنى التعظيم للممدوح وخضوع المادح ، كقول المبتلى : « الحمد لله » ؛ إذ ليس هنا شىء من نعم الدنيا — ويكون فى مقابلة إحسان يصل إلى الحامد .

وأما الشكر فلا يكون إلا فى مقـــابلة الصنيع ، فلا يقال : شكرته على شجاعته .

و « المحل » : الجدب . و « يبين » : ينفصل . و « جميعا » : مجموع الشمل . و « الصدع » : الوعل بين وعلين فى قنة الجبل ، أى : يسمى منهم ؛ تهلالئه الضيف : شدة إكرامه ، لا الاختصاص عنه — أو يستمر كذلك حتى يكون منهم حقيقة ، أو يرتحل . وتخصيص المحل ؛ لأنه المتوهم .

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد «حتى» ؛ لأن الثوانى تحتمل ما لا تحتمله الأوائل .

وجواز «رب رجل وأخيه» ، دون «رب أخيه» ؛ لأن «رب» لا تجر إلا نكرة ؛ وإنما جاز العطف هنا ؛ لأن الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الأوائل .

وجواز إبدال «بشر» من «البكرى» فى قول المرار بن سعد الفقعسى :

٥٠ — أنا ابن التارك البكرىّ بشر عليه الطير ترقبه وقوعا [١]

دون «أنا ابن التارك بشر» ؛ لأن الاسم المقترن بـ «أل» لا تجوز إضافته عند الجمهور إلا إلى المقترن بها .

وإنما جاز الإبدال هنا مع أن البدل عندهم على نية تكرار العامل ؛ لأنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع .

وجواز «مررت بك أنت» ، دون «مررت بأنت» ؛ لأن التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع .

وقد جوزوا فى «إنك أنت زيد» كون «أنت» بدلا ، مع امتناع «إن أنت» ؛ لأن التابع يجوز فيه ما لا يجوز فى المتبوع .

ومن ثمة جاز إعراب «الرجل» بدلا فى نحو قولك : «ياهذا الرجل — ويأيها الرجل» ، وإن لم يجز «ياالرجل» .

وإنما جاز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل ؛ لأن الشىء إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه ، فجاز التوسع فى ثانى الأمر .

---

(١) «أنا» ضمير منفصل للرفع مبتدأ . و«ابن» : خبر المبتدأ و«التارك» : مضاف إليه . و«البكرى» : مضاف إلى التارك ، و«بشر» : بدل من التارك ، وهو بشر بن عمرو بن مرثد . وجملة «عليه الطير» فى محل نصب مفعول به ثان لـ «التارك» . و«ترقبه» تنتظره لتأكل منه . و«وقوعا» ، حال من الضمير المستتر فى «ترقب» .

وهذا بخلاف التوسع من أول الأمر؛ لأننا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا عما يستحقه.

١١١ — الموصول مع صلته في قوة المشتق :

فإذا قلت : « عُوقبَ الذي اختلس » ، كان في قوة قولك : « عوقب المختلس » ومن ثمة أجاز أبو العباس المبرد ، وأبو علي الفارسيّ ، وقوع الموصول الاسمي فاعلاً لـ « نعم ، وبئس » : لأن الموصول الاسمي مع صلته بمنزلة المشتق المقترن بـ « أل » ، والمشتق المقترن بـ « أل » يقع فاعلاً لـ « نعم ، وبئس » ، فكذا ما هو بمنزلته .

١١٢ — تقليل المحذوف أولى من تكثيره :

ولذلك كان التقدير في قول الحارث المخزومي :

٥١ — فأما القتال ، لاقتال لديكم ولكنّ سيرا في عراض المواكب[1] .

« ولكنّ سيراً لكم » ، أولى من تقدير « ولكنكم تسيرون سيراً » .

وفي قول الآخر :

٥٢ — فأما الصدور ، لاصدور لجعفر ولكنّ أعجازا شديداً ضريرها[2]

« ولكن أعجازا لهم » ، أولى من تقدير « ولكنكم تظهرون أعجازا » .

١١٣ — كل خاصتي نوع ، فإما أن يتفقا وإما أن يختلفا . ولكل حكم :

فإن اتفقا امتنع اجتماعهما ، كـ « أل » ، والإضافة في الاسم - والسين ، وسوف في الفعل .

وإن اختلفا ، فإن لم يتضادا ، جاز اجتماعهما ، كـ « أل » ، والتصغير في

---

(١) الفاء في « فأما » إعرابها بحسب ما قبلها . و « أما » : حرف شرط وتفصيل بمعنى « مهما يكن من شيء » . و « القتال » : مبتدأ . وجملة « لاقتال لديكم » في محل رفع خبر .

(٢) « ضريرها » : فاعل بالوصف السابق ، وهو « شديدا » . و « الضرير » : الصبور على كل شيء .

الأسم — وقد، وتاء التأنيث فى الفعل .

وإن تضادا ، لم يجتمعا : كالتنوين والإضافة فى الاسم ؛ لأن التنوين يدل على التنكير ، والإضافة تدل على التعريف . فلو جوّزنا الجمع بينهما ، لأدّى ذلك إلى الجمع بين علامتى تعريف وتنكير فى كلمة واحدة ؛ وهذا لا يجوز — وأيضا ، فإنّ الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ؛ فلو جوّزنا الجمع بينهما ، لأدّى ذلك إلى الجمع بين علامتى وصل وفصل فى كلمة واحدة ، وهما ضدّان . والضدّان لا يجتمعان .

ونظير التضاد فى الفعل : تاء التأنيث ، وسوف ؛ لأنّ سوف تقتضى المستقبل ، والتاء تقتضى الماضى .

١١٤ — كل مؤنث بالتاء ، فحكمه ألا تحذف التاء منه ، إذا ثنّى :

فتقول فى تثنية « ضاربة » ، وتمرة : ضاربتان ، وتمرتان » : لأن حذف التاء فى التثنية يؤدى إلى التباس المذكر بالمؤنث .

وقد سمع حذف التاء من « ألية ، وخصية » فى التثنية ، فقالوا « أليان ، وخصيان » ، وذلك أفصح اللغتين فيهما وأشهر .

وإنما تركوا التاء فى التثنية لأمن اللبس ؛ فإنهم لم يقولوا فى المفرد « ألى ، وخصى » .

١١٥ — كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام شىء آخر إليه ، فهو الشبيه بالمضاف :

فالشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شىء من تمام معناه ، كقولك : « خير من زيد عندنا » ، فهو بذلك مضارع للمضاف فى نحو قولك : « خير الناس عندنا » لأن « خير » فى الحالين لا يتم معناه إلا بما بعده .

ولما كان المضارع للمضاف يطول بما اتصل به ، سمى طويلا ، ومطوّلا ، ويمطولا ، وممدودا .

ويظهر الأثر اللفظى للشبيه بالمضاف فى بابى « لا النافية للجنس ، والنداء » .

فينصب فيهما كالمضاف ، فتقول : « ياجيداً فعله ، لاخيراً منكم عندنا » .

وتعلم المعنى فى الشبيه بالمضاف يكون بعمله فيما بعده ، رفعاً أو غيره ، كقولك : « ياحسنا وجهه — وياطالعاً جبلا — ويارفيقا بالعباد » .

وكذا قولك : « ياغافلا ، والموت يطلبه » ، إن جعلت الجملة حالا من الضمير فى اسم الفاعل — وقولك : « ياثلاثة وثلاثين » بعطفه عليه فى التسمية قبل النداء .

ومثل ذلك يجرى فى النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير من النحويين ، سواء وصفت بمفرد أو غيره ، كقولهم ، حكاية عن الفراء : « يارجلا كريماً ، أقبل » . وقوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده : « ياعظيما يرجى لكل عظيم ، وياحليما لا يعجل » ، وقول ذى الرمة :

٥٣ — أداراً بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق[1]

لأن النداء ، لما ورد على الوصف ، صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل . ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة ؛ لعدم احتياجها للوصف كالنكرة .

فإن وصفت النكرة بعد النداء ، وجب البناء ؛ لأنها حينئذ مفردة مقصودة وإن احتمل الأمران ، جاز وجاز .

ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء ، فلا يصح وصفها بعده بالنكرة ، ولا بجملة ؛ لأن ذلك يغتفر فى المعرفة الطارئة . وأما الموصوفة قبل النداء ، فيرد التعريف عليهما معاً ، لا على المنعوت وحده .

---

(١) « حزوى » : اسم جبل من جبال الدهناء ، أى : داراً مستقرة بحزوى و « هجت » حركت . و « عبرة » : مفعول به . والعبرة : الدمعة . و « للعين » : متعلق بمحذوف حال من عبرة . « والفاء فى « فماء الهوى » استئنافية . و « ماء الهوى » : مبتدأ . و « يرفض » : يسيل بعضه فى إثر بعض . والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ . و « أو » عاطفة و « يترقرق » يبقى فى العين متحيراً يجىء ويذهب .

وبحضر الشبيه بالمضاف فيما ذكر ، ويعلم أن الموصول فى نحو قولك : « يا من فعل كذا » من المفرد . فيقدر ضمه ، كما يقدر فى « سيبويه » و« نفطويه » .

ووجه الشبه بين المضاف والشبيه بالمضاف من ثلاثة أوجه :

الأول – أن الشبيه بالمضاف عامل فيما بعده ، كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه ، وإن اختلفت طبيعة العمل فيهما .

والثانى – أن الشبيه بالمضاف يتخصص بما بعده ، كما يتخصص المضاف بالمضاف إليه .

ألا ترى إلى قولك : « يا ضارباً رجلا ، أقبل » ؛ فإنه أخص من قولك : « يا ضارباً ، أقبل » .

والثالث – أن ما بعد الشبيه بالمضاف من تمامه ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

ألا ترى إلى الجار والمجرور فى قولك : « يا خيراً من زيد » أقبل » ! ؛ فإنه من صلة « خير » ، وإذا كان من صلته ومتعلقاً به كان من تمامه – أو إلى المرفوع فى قولك : « يا مضروباً غلامه » ؛ فإنه مرتفع باسم المفعول ، فهو من تمامه .

١١٦ – الألف لا تكون أصلا إلا فى المبنيات ، والجوامد ، والأصوات المحكية ، والأسماء الأعجمية :

فالألف فى « ما ، ولا ، وإذا ، وأنى ، وغاق ، وجاك » : أصلية ، لفقدان التصرف فيها ، فلا يعرف زائد من أصل .

أما الأسماء المعربة ، والأفعال المتصرفة ، فلا تكون إلا منقلبة عن أصل واو – أو ياء .

فالألف فى « قال » : منقلبة عن الواو ؛ لأنها من القول – وفى « باع » : عن الياء ؛ لأنها من البيع – وفى « غزا » : عن الواو ؛ لأنها من الغزو – وفى « رمى » : عن الياء ؛ لأنها من الرمى – وفى « باب » عن الواو ؛ لأنها تكسر على أبواب – وفى « ناب » : عن الياء ؛ لأنها تكسر على أنياب – وفى

«هُدى» : عن الياء؛ لأنها من الهداية — وفي «رضا» : عن الواو ، لأنها من الرضوان .

١١٧ — الإفادة أولى من الإعادة :

فإذا دار اللفظ بين التوكيد والتأسيس ، تعين الحمل على التأسيس : لأن التوكيد لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته . وأما التأسيس فلإفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله . والإفادة أولى من الاعادة .

فجعل الباء في قوله تعالى : «وامسحوا برءوسكم[1]» للتبعيض أولى من جعلها زائدة ؛ لأن الأصل عدم الزيادة . ولا يلزم من الزيادة في موضع ثبوتها في كل موضع ، بل لا يجوز القول به إلا بدليل .

فدعوى الأصالة دعوى تأسيس ، وهو الحقيقة — ودعوى الزيادة دعوى مجاز . ومعلوم أن الحقيقة أولى .

وإن كان في النسبة لفظ عام وخاص ، فالوجه تقديم العام على الخاص ، فيقال «المصريّ القاهري ، والدسوقي الصافي» ؛ لأنه لو قدم الخاص لأفاد معنى العام ، فلا يبقى له في الكلام فائدة إلا التوكيد . وفي تقديمه يكون للتأسيس ، وهو أولى من التوكيد .

١١٨ — ما لا ثالث له ، لا يقال لثانيه الثاني ، وإنما يقال له الآخر :

وذلك لأن الثاني يؤذن بجواز الثالث ، فنقول . «ربيع الآخر» و «جمادى الآخرة» . قال تعالى : «ثم الله ينشيء النشأة الآخرة[2]» .

ولا يقال : «جمادى الأخرى» ؛ لأن «الأخرى» بمعنى الواحدة ، فتتناول المتقدمة والمتأخرة ، فيحصل اللبس ، فقيل : «الآخرة» ، لتختص بالمتأخرة .

١١٩ — الساكن حاجز غير حصين ، فلا يعتد به :

وذلك لأنه كالميت المعدوم . ومن ثمة تقدم الجمهور الهمزة على الشين في «شيئاء» منعا للنقل ، فقالوا : «أشياء» ، بوزن «لفعاء» — وحذفها أبو زكريّا الفراء وأبو الحسن الأخفش في «أشيئاء» ، فقالوا : «أشياء» ، بوزن «أفعاء» .

---

(١) المائدة : ٦ . (٢) العنكبوت : ٢٠ .

١٢٠ — حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه، لا يخرجه عن أصله :

ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما .

وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ومع ذلك لم يخرج عن كونه فعلا .

وهكذا القول في الأسماء التي لا تنصرف، فإنه لما غلب عليها شبه الفعل، منعت الجر والتنوين، كما منع منهما الفعل، ومع ذلك لم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء .

١٢١ — المرفوع مع المبني للمجهول صورة، فاعل، لا نائب فاعل :

وإنما كان المرفوع مع المبني للمجهول صورة فاعلا، لا نائب فاعل؛ لأن الفعل واقع منه أو قائم به، فهو بذلك نظير قولك : «مات الطفل، ونام الرجل، وفقى الزاد»؛ ألا ترى إلى قولهم : «نُتجت الناقة»؛ فإنه بمعنى : «ولدت»، والولادة صادرة منها — أو إلى قولهم : «زُهي علينا»؛ فإنه بمعنى : «تكبر»، والتكبر قائم به .

١٢٢ — لا يجوز الإخبار عن الصلة دون الموصول :

فلا يجوز أن يعود الضمير في قوله صلى الله عليه وسلم : «ما أسكر كثيره، فقليله حرام» على — كثيره؛ لأن المعنى يبقى على هذا : «فقليل الكثير حرام»، حتى لو شرب قدحين من النبيذ مثلا، ولم يسكر بهما، وكان يسكر بالثالث، فالثالث كثير . فقليل الثالث، وهو الكثير — حرام دون الأولين .

وهذا كلام منحرف عن اللسان العربي؛ لأنه إخبار عن الصلة دون الموصول وهو ممنوع باتفاق النحاة .

فقد اتفق النحاة على إعادة الضمير من الجملة على المبتدأ، ليربط به الخبر، فيصير المعنى : الذي يسكر كثيره، فقليل ذلك الذي يسكر كثيره — حرام .

وقد صرح به فى الحديث الشريف ، فقال : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفَرَق(١) منه ، فلء الكف منه حرام » ، ولأن الفاء رابطة للجواب ، لما فى المبتدأ من معنى الشرط . فالتقدير : مهما يكن من شىء يسكر كثيره ، فقليل ذلك الشىء حرام .

ونظير ذلك ، قولك : « الذى يقوم غلامه ، فله درهم » ، فإن المعنى : فلذلك الذى يقوم غلامه درهم — ولو أعيد الضمير على الغلام ، لبقى التقدير : الذى يقوم غلامه ، فللغلام درهم ، فيكون إخباراً عن الصلة دون الموصول ، فيبقى المبتدأ بلا رابط .

وفيه فساد من جهة المعنى ، أيضا ؛ لأنه إذا أريد : فقليل الكثير حرام ، يبقى مفهومه : فقليل القليل غير حرام — فيؤدى إلى إباحة مالا يسكر من الخمر ، وهو مخالف للإجماع .

١٢٣ — لايخبر عن شىء إلا بما يصح أن يكون وصفاً له حقيقة أو مجازا :

فيصح أن يقال : « الفرس يطير » ، ولايصح أن يقال : « الحجر يطير » ، لأنه لا يوصف بذلك .

ومن ثمة قالوا : إن الأصل فى قوله صلى الله عليه وسلم : « وإذنها صماتها » وصماتها كإذنها . فشُبه الصمات بالإذن شرعا ، ثم جعل إذناً مجازاً ، ثم قدم مبالغة ، والمعنى : هو كاف فى الإذن .

فـ « صماتها كإذنها » : صحيح ، ولا يصح أن يكون « إذنها » مبتدأ ، لأن الإذن لا يصح أن يوصف بالسكوت ؛ لأنه يكون نفياً له ، فيبقى المعنى : إذنها مثل سكوتها ، وقبل الشرع كان سكوتها غير كافٍ ، فكذلك إذنها فينعكس المعنى .

---

(١) الفرق : مكيال سعته ستة عشر رطلا . وكان لأهل المدينة المنورة : وجمعه « فرقان » كبطن وبطنان ، وحمل وحملان ؛ لأن الراء فى المفرد بالفتح أو التسكين .

ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، فالأصل « ذكاة أم الجنين ذكاته » ، فلما قدم الخبر حوّل الضمير ظاهرا ؛ لوقوعه أول الكلام ، وحول الظاهر ضميراً ؛ اختصارا .

١٢٤ — لايخبر بمعرفة عن نكرة ، وإن تخصصت إلا فى الاستفهام ، والتفضيل ، والنواسخ :

ومنه قولك : « من أبوك » ؟ ، وقولك : « خير منك زيد » وقوله تعالى : « وإن يريدوا أن يخدعوك ، فإن حسبك الله[1] » .

وجعل ابن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١ هـ « حسب » فى قولك : « بحسبك درهم » مبتدأ مطلقا ؛ لأن الباء لاتزاد فى الخبر . واكتفى فى الإخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها .

١٢٥ — لايجوز فى ألفاظ التوكيد أن تنسق بحرف العطف :

فلا يقال : « جاء زيد نفسه وعينه » ؛ لأن مفهومها غير زائد على مفهوم المؤكد . والعطف إنما يكون عند المغايرة . وهذا بخلاف الأوصاف : فإنه يجوز فيها النسق ، فتقول : « جاء زيد الكريم والكاتب » ؛ لأن مفهوم الصفة زائد على ذات الموصوف ، فكأنها غيره .

١٢٦ — مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا :

ولذلك جمع المرفق فى قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق[2] » ؛ لأنك إذا قابلت جمعاً بجمع ، حملت كل مفرد من هذا على كل مفرد من هذا .

ومن ذلك قوله سبحانه : « فاغسلوا وجوهكم[3] — وامسحوا برءوسكم[3] —

---

(١) الأنفال : ٦٢ .
(٢) المائدة : ٦ .
(٣) المائدة : ٦ .

وليأخذوا أسلحتهم (١) — ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء (٢)».

فإنّ المعنى : وليغسل كل واحد منكم وجهه ـ وليمسح برأسه وليأخذ بسلاحه ولا ينكح ما نكح أبوه من النساء .

ومن ثمة إذا كان للجمع الثانى متعلّق واحد ، فتارة يفردون المتعلّق ؛ نظراً إلى وحدته باعتبار إضافته إلى متعلّقه كقوله جلّ ثناؤه : خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٣) ، أى : خذ من كل مال واحد منهم صدقة ـ وتارة يجمعونه ليتناسب اللفظ مع صيغ الجموع ، كقوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق » ؛ لأن لكل يدٍ مرفقاً واحداً .

ومنه قولهم : « ركب الناسُ دوابّهم برحالها وأرْسَانها » ، أى : ركب كلّ واحد دابّته برحلها ورسَنها .

وإن كان للجمع الثانى متعلّقان ، فالأكثر تثنية المتعلّق ، وعليه قوله تعالى . « وأرجلكم إلى الكعبين (٤) » ، وقولهم : ، « وطئنا بلادهم بطرفيها » ، أى : كل رِجل بكعبيها ، وكل بلد بطرفيها .

ويجوز الجمع ، فيقال : غسلوا أرجلهم إلى الكعاب ، ووطئوا بلادهم بأطرافها أى : مع كل كعب ، ومع كل طرف .

١٢٧ ـ الصحيح مرآة المعتل :

ومن ثمة يُفزَعُ إليه عند النظر فى المعتل ، فيقال فى اسم المفعول من « قال : مَقْوول » ؛ لأن نظيره من الصحيح « نصر فهو منصور » ، إلا أنه أعلّ بالنقل والحذف ، فصار « مَقُول » ، بوزن « مَفُعْل ، أو مَفول » على الخلاف فى المحذوف بين الأخفش وسيبويه .

وهكذا القول فى المصدر من الفعل « أقام » : فإنه « إقوام » ، بوزن

---

(١) النساء : ١٠٢ .   (٢) النساء : ٢٢

(٣) التوبة : ١٠٣ .   (٤) المائدة : ٦ .

« إفْعال » ؛ لأن نظيره من الصحيح « أكرم إكرامًا » ، إلا أنه أُعلّ بالنقل والحذف والتعويض ، فصار « إقامة » بوزن « إفَعْلة » أو إفالة » .

١٢٨ — كل اسم ثلاثى حذفت لامه وعُوّض عنها تاء التأنيث ، ولم يكسّر فإنه يجمع جمعاً سالما :

وذلك كـ « عِضة ، وعِزَة (١) ، وثُبة ، ومائة » ، فيقال فيها : « عضات ، وعِضون - وعِزات وعزون - وثُبات وثبون - ومئات ، ومئون » .

ا — فلا يجوز الجمع على حدّ المثنى فى نحو « ثمرة ، وشجرة » ؛ لعدم الحذف وشذ « إِضون ، وإوزُّون » ، فى « إضة(٢) ، وإوَزّة » .

ب — ولا فى نحو « عِدَة ، وزِنة » ؛ لأن المحذوف منهما الفاء .

وشذّ « رِقون ، وحِشون ، ولدون » فى « رِقة ، (٣) وحِشة(٤) ، ولدة »(٥) .

جـ — ولا فى نحو « يد ، ودم » ، مطلقا ؛ لعدم التعويض .

وشذّ « أبون ، وأخون ، وهنون ، وحمون ، وذوون ، وفون » ، فى « أب وأخ ، وهن ، وحم ، وذو ، وفو » ؛ فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض. وجَمْعُ الأسماء الستة على حد المثنى ، جاء على لغة النقص . وعليها قول زياد بن واصل السلمى :

٥٤ — فلما تبيّنّ أصواتنا بكَين وفدّيننا بالأبينا(٦)

وقول عَقيل بن عُلّفة المرّى :

---

(١) العزة : الفرقة من الناس ، وأصله : « عزو » .

(٢) الإضة : الغدير . (٣) الرقة : الفضة .

(٤) الحشة : الأرض الموحشة .

(٥) اللدة : الترب (المساوى فى السن) .

(٦) تبيّنّ : ميزن وعرفن . والمعنى : فلما تبين نساؤنا أصواتنا بعد أن أبلينا فى الحرب بلاء حسنا - بكين فرحاً بسلامتنا ، وفدّيننا بآبائهن ؛ إشفاقا علينا .

٥٥ — وكان بنو فزارة شرّ قوم   وكنتَ لهم كشر بنى الأخينا[1] .

د — ولا فى نحو «اسم، وبنت، وأخت» ؛ لأن العوض غير التاء .

وشذ «بنون» فى «ابن» ؛ لأن العوض فيه همزة الوصل .

ه — ولا فى نحو «شفة، وشاة» ؛ لأنهما كسّرا على «شفاه، وشياه» .

وشذ «ظبون» فى «ظبة(٢)» ؛ لأنهم كسّروه على «ظُبا» .

وإذا جمع الثلاثى المستوفى الشروط جمعاً سالما، اختلفت حركة الفاء فيه .

فإن كانت فاؤه مكسورة، سلمت غالبا، كـ «مائة ومئين — وعضة وعضين ورئة ورئين — وعزة وعزين» .

وقد تضم، كقولهم، حكاية عن الصغانى : «عُزين»، بضم العين .

وإن كانت مفتوحة، كسرت، كـ «سَنة وسنين» .

وقد تضم، كقولهم، حكاية عن ابن مالك : «سنون»، بضم السين .

وإن كانت مضمومة، جاز الضم والكسر، كثبة وثبين — وكرة وكرين[3] — وقلة وقلين[4] .

١٢٩ — لا يوجد فى الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير .

وذلك لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عجزها، فلا يقال فى «جحمرش : جحامِرْش» — ولا فى «قهبلس : قهابلس» .

---

(١) فزارة : أبو حىّ من غطفان . وعلّفة : علم منقول من واحد العُلّف، وهو ثمر الطلح .

(٢) الظبة : حد السيف والسنان والنصل والخنجر، وما أشبه ذلك . وأصله : (ظبو) بوزن صرد فحذفت الواو وعوض منها التاء .

(٣) الكرة : التى يلعب بها، وجمعها : كرات، وكرون، وهى محذوفة اللام . يقال : كروت بالكرة كرواً، إذا ضربتها .

(٤) القلة : اسم لعبة، وذلك أن يؤخذ عودان : صغير وكبير فيوضع الصغير على الأرض، ويضرب بالكبير . ولامها محذوفة . يقال : قلوت بالقلة إذا لعبت بها .

ومن ثمة يرد الخماسي في التكسير والتصغير إلى الرباعي؛ ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول، فيقال في التكسير: «جحامر، وقهابل» — وفي التصغير: «جُحَيمر، وقُهيبل».

١٣٠ — كل اسم جاوز الأربعة، ولم يكن رابعه حرف مد، فإنه يُرَدُّ عند تكسيره أو تصغيره إلى الرباعي:

فتقول في العندليب: العنادل، والعُنيدل.

فإذا كان رابعه حرف مد، لم يحذف منه شيء، فتقول في دينار، وقنطار، وقنديل، وصهريج، وعصفور، وبهلول: دنانير، ودنينير — وقناطير، وقنيطير — وقناديل. وقنيديل - وصهاريج، وصهيريج - وعصافير؛ وعصيفير - وبهاليل، وبهيليل.

١٣١ — كل ما كان على وزن «أفعل»، فإن جمعه يختلف باختلاف مدلوله:

فإن كان وصفاً دالا على خلقة، جمع على «فُعل»: كالصم، والبكم، والعمى في الأصم، والأبكم، والأعمى.

وإن كان وصفاً دالا على آفة، جمع على «فَعْلى»: كالحمقى، والعجفى في الأحمق، والأعجف.

وإن كان اسما للتفضيل، جمع مصححا ومكسرا: كالأفضلون، والأفاضل، في «الأفضل» — والفضليات، والفُضَل، في «الفضلى».

وإن كان اسما جامداً، جمع على «أفاعل»: كأرانب، وأعاجم، في «أرنب وأعجم».

١٣٢ — كل ما كان مصدراً لـ «أفعل»، فاسم مصدره على «فَعَال»:

فتقول: «أفاق يفيق إفاقة وفَوَاقا — وأصاب يصيب إصابة وصَوابا — وأجاب يجيب إجابة وجوابا».

كما يأتي «الفَعَال» اسماً لـ «فعَّل» في قولهم: «عذبته تعذيبا وعذابا —

وودعته توديعا ووداعا - وسلم تسليما وتسلاما - وكلمه تكليما وكلاما - وزوجته تزويجا وزواجا - وطلقته تطليقا وطلاقا - وزكيته تزكية وزكاة - وصلى تصلية وصلاة - وأذّن تأذينا وأذانا - وتبّره تتبيرا وتبارا ».

١٣٣ — كل ما كان على وزن « افعلّ » من الألوان ، فإنه مختصر من « افعالّ » ، و « افعل » فيه أكثر لخفته : كاحمرّ واحمارّ ، وابيض وابياض .

١٣٤ — كل ماجاء على وزن « فُعلول » ، فهو مضموم الأول :

وذلك مثل زنبور (١) ، وبهلول (٢) ، وعمروس (٣) ، وزغلول (٤) » ، وما أشبه ذلك .

وجاء بالضم والفتح : « صُعفوق (٥) ، وصندوق » .

وجاء بالفتح فقط : « صَعقول » لضرب من الكمأة - و « بعكوكة » (٦) الوادى لجانبه .

وقال ابن برى فى لسان العرب مادة (صعفق) : « أما بعكوكة الوادى ، وبعكوكة الشر ، فذكرهما السيرافى وغيره بالضم لا غير » .

١٣٥ — كل ماجاء على شبه « فعاليل » معتل الآخر ، فلك فى آخره التشديد والتخفيف :

وذلك كالأثافى ، والأغانى ، والأمانى . قال تعالى : « ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى » (٧) ؛ فقد قرأ أبو جعفر ، وشيبة ، والأعرج : « إلا أمانى »

---

(١) الزنبور : ضرب من الذباب لساع - وأيضا : الخفيف الظريف .

(٢) البهلول : السيد .

(٣) العمروس : الجمل إذا بلغ النزو - وأيضا : الجدى والخروف إذا بلغا العدو .

(٤) الزغلول : الخفيف الروح .

(٥) الصعفوق : التاجر الذى يدخل بين التجار وليس له رأس مال - وأيضا : اللئيم .

(٦) البعكوكة فى الأصل : الجلبة والاختلاط : وبعكوكة الوادى : وسطه - وبعكوكة القوم : آثارهم حيث نزلوا .

(٧) البقرة : ٧٨ .

بحذف إحدى الياءين ؛ استخفافا – وقرأ الباقون بالتشديد على الأصل ».

ومن التخفيف قول ذى الرمة :

٥٦ — أمنزلتى مىّ سلام عليكما ... هل الأزمنُ اللاتى مضين رواجع ؟
وهل يَرْجِع التسليم أو يكشف العمى ... ثلاثُ الأثافى والرسومُ البلاقع ؟ (١)

١٣٦ — كل ما كان على « فِعّال » من الأسماء ، فإنه يبدل من أحد تضعيفيه ياء :

وذلك كدينار ، وقيراط ، فإن الأصل فيهما : « دنّار ، وقراط » .

وإنما فعلوا ذلك ؛ لئلا يلتبس بالمصادر التى على هذا الوزن ، كـ« كِذّاب » .

---

(١) الهمزة فى « أمنزلتى مىّ » : للنداء . و « منزلتى » : منادى مضاف منصوب بالياء نيابة عن الفتحة ؛ لأنه مثنى . و « مى » : اسم امرأة ، وهو مضاف إليه . والمراد : مكانى نزولها فى الشتاء والصيف . و « سلام » مبتدأ ؛ لأنه دعاء فهو فى معنى الفعل . و « عليكما » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . و « هل » : حرف استفهام . و « الأزمن » مبتدأ . و « اللاتى » : اسم موصول صفة ، و « مضين » : صلة الموصول . و « رواجع » : خبر المبتدأ .

و « يرجع » : يرد أو يعيد . و « التسليم » : مفعول به مقدم . و « ثلاث » : فاعل مؤخر .

و « الأثافى » : الحجارة التى توضع عليها القدور ، وهى ثلاثة . وواحدها أثفية بوزن « أفعولة » . ويقولون : « رماه الله بثالثة الأثافى » ، وهم يريدون : رماه بداهية وأصلها الجبل ؛ لأنهم إذا لم يجدوا الحجر الثالث وضعوا حجرين وأسندوا القدر إلى الجبل . و « الرسوم » : الآثار . ورسم الدار : ما كان من آثارها لاصقًا بالأرض و « البلاقع » جمع بلقع . وهى الأرض الخالية من السكان التى لا أنيس بها

فى قوله تعالى : وكذبوا بآياتنا كِذّابا»[١] .

فإذا كان «فِعّال» هذا بالتاء ـ كدِنّابة[٢] ، وصِنّارة[٣] ـ بقى على أصله ؛ لأمن اللبس .

١٣٧ — كل ما كان على «فَعيل» ، فإن كان مضاعفا ، فبابه فى التكسير «أفعلاء» ـ وإن كان غير مضاعف ، فبابه «فُعَلاء» :

فتقول فى المضعف : «حبيب وأحبّاء ـ وخليل وأخلاء ـ وطبيب وأطباء» .

وتقول فى غيره : «شريف وشرفاء ـ وجليس وجلساء ـ وسميح وسمحاء»

---

(١) النبأ : ٢٨ ـ وكِذّابا بالتشديد : قراءة عاصم وأهل المدينة ، وهى لغة يمانية فصيحة ، يقولون : كذبت به كذابا ، وخرقت القميص خرّاقا .

(٢) الدنابة . القصير .

(٣) الصنارة : الحديدة الدقيقة المعقّفة التى فى رأس المغزل .

الباب الثانى
فى
الأصول العامة

ترد الأصول فى كلامهم بمعنى « القواعد ، والمناهج ، والاعلام » :
فمن حيث إنها مبنى ، وأساس لفروعها ، تسمى « قواعد » .

ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها ، تسمى « مناهج » .

ومن حيث إنها علامات لها ، تسمى « أعلاما » .

والملزوم أصل ومتبوع من جهة أن منه الانتقال . واللازم فرع وتبع من جهة أن إليه الانتقال .

والكل أصل ينبنى عليه الجزء فى الحصول من اللفظ ، بمعنى أنه إنما يفهم من اسم الكل بواسطة أن فهم الكل موقوف على فهمه .

والجزء أصل باعتبار احتياج جهة كون القصد إليه .

والسبب أصل من جهة احتياج المسبب إليه ، وابتنائه عليه .

والمسبب المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية .

والأصول عندنا نوعان : أصول منصرف عنها إلى الفروع — وأصول قائمة معتبرة فى الاستعمال .

وإليك البيان :

النوع الأول : الأصول المنصرف عنها

والأصول المنصرف عنها إلى الفروع ضربان ، أحدهما : ما تجوز مراجعته عند الضرورة - والآخر : مالا تجوز مراجعته ؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله .

فالضرب الأول — وهو ما تجوز مراجعته عند الضرورة - كالصرف الذى يفارق الاسم ؛ لمشابهته للفعل من وجهين . فمتى احتجت إلى صرفه ، جاز أن تراجعه فتصرفه ، وذلك كقول النابغة :

٥٧ — فلتأتينك قصائد، وليدفعن   جيشاً إليك قوادمُ الأكوار[1]

وقول امرئ القيس:

٥٨ — ويوم دخلت الخدر، خدر عُنيزة   فقالت: لك الويلات إنك مُرجلي[2]

وكإظهار التضعيف في قولهم: «لححت عينه[3] — وضَبِبَ[4] البلد — وألِل السقاء[5]»

وقول أبي النجم العجلي:

٥٩ — الحمد لله العليّ الأجلل   الواسع الفضل الوهوب المجزل[6]

وكإجراء المعتل مجرى الصحيح في قول ابن قيس الرقيات:

٦٠ — لا بارك الله في الغواني هل   يصبحن إلا لهن مُطّلب[7]

---

(١) «جيشا»: مفعول به مقدم. و«قوادم»: فاعل مؤخر. و«الأكوار» جمع كور وهو القطيع من الإبل أو البقر.

والمعنى: والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو، ورجال الحرب.

وإنما كانت القوادم هي الدافعة؛ لأنها المتقدمة، والخيل مقودة خلفها، فكأنها الدافعة الجيش إليهم، والسابقة له نحوهم.

(٢) «الخدر»: الستر وهو مفعول به. و«خدر عنيزة»: بدل مطابق. وجملة «لك الويلات»: لا محل لها من الإعراب معترضة بين القول ومقوله. و«مرجلي»، من أرجله، إذا جعله يمشي على رجليه. وإنما أرجلها لعقره ظهر بعيرها.

(٣) لححت عينه: التصقت بالرمص (قذى تلفظ به العين).

(٤) ضبب البلد: كثر ضبابها، جمع ضب.

(٥) ألل السقاء: تغيرت رائحته — والأسنان: فسدت — والأذن: رقت.

(٦) الأجلل: الأعظم. والوهوب: صيغة مبالغة. والمجزل: اسم فاعل من أجزل، إذا أعطى عطاء كثيرا.

(٧) الغواني، جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها الطبيعي عن=

ويتعلق بهذا الضرب ثلاثة أغراض :

الغرض الأول — مراعاة الأصول تارة ، وإهمالها تارة أخرى .

والعرب تهمل الأصول تارة وتراعيها تارة أخرى .

فمن مراعاتهم لها ، قولهم : « صُغت الخاتم ، وحِكت الثوب » ، ونحو ذلك لأن «فَعُل» هنا عديت ، فلولا أن أصلها « فعل » بفتح العين ، لما جاز أن تعمل فى المفعول به .

ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة فى رثاء يزيد بن نهشل :

لِيُبْكَ يزيدُ ، ضارعٌ لخصومة   ومختبط مما تطيح الطوائح[١]

ألا ترى أن أول البيت مبنى على اطراح ذكر الفاعل ، وأن آخره قد عاود فيه الحديث عن الفاعل ؛ لأن تقديره فيما بعد : « ليبكه مختبط مما تطيح الطوائح » ، فدل قوله : « ليبك » على ما أراد من قوله « ليبكه » .

ومنه قوله تعالى : « إن الإنسان خلق هلوعاً »[٢] ، وقوله سبحانه : « وخلق الإنسان ضعيفاً »[٣] ، مع قوله : « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق »[٤] وقوله : « خلق الإنسان علمه البيان »[٥] .

ومن الأصول المراعاة ، قولهم : « مررت برجل ضاربٍ زيدٍ ، وعمراً - وليس زيد بقائم ، ولا قاعدا » ، وقوله تعالى : « إنا منجوك وأهلك إلا امرأتك[٦] »

وإذا جاز أن تراعى الفروع ، كما فى قول زهير :

= الجمال الصناعى . و « إلا » : أداة استثناء ملغاة لا عمل لها . وجملة « لهن مطلب » فى محل نصب خبر يصبح .

(١) البيت هو الشاهد رقم ٨ فى الباب الأول .

(٢) المعارج : ١٩ .   (٣) النساء : ٢٨ .

(٤) العلق : ١ ، ٢ .   (٥) الرحمن : ٢ ، ٣ .

(٦) العنكبوت : ٣٣ .

٦١ — بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئا ، إذا كان جائيا[1]

وقول الأخوص اليربوعى :

٦٢ — مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها[2]

كانت مراجعة الأصول أولى وأجدر .

ومن إهمال الأصول ، قولهم : « هذان ضاربانك » ؛ ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة ، لكنت كأنك جمعت بين الزيادتين المتعقبتين فى آخر الاسم .

وعلى هذا القياس أكثر الكلام ، أن يعامل الحاضر فيغلَّب حكمه ؛ لحضوره على الغائب ؛ لمغيبه . وهو شاهد لقوة إعمال الثانى من الفعلين لقوّته وغلبته على إعمال الأول لبعده .

ومن ذلك قول مزاحم العُقَيْلى :

٦٣ — وقالوا : تعرفها المنازل من مِنًى وما كل من وافى مِنًى ، أنا عارف

---

(١) « بدا » : فعل ماض . و « لى » : جار ومجرور متعلق به . و « أنى لست مدرك ما مضى » : مصدر مؤول فاعل للفعل « بدا » . والياء فى « أنّى » : اسمها . وجملة « لست مدرك ما مضى » فى محل رفع خبرها . و « ما » فى « ما مضى » : اسم موصول فى محل جر بالإضافة، والواو فى « ولا » : عاطفة . و « لا » : زائدة لتأكيد النفى . و « سابق » بالجر ، عطف على « مدرك » توهما . و « شيئا » مفعول به لاسم الفاعل . و « إذا » : ظرف للزمان المستقبل . وجملة « كان جائيا » فى محل جر مضاف إليه .

(٢) « مشائيم » ، جمع مشئوم ، وهو خبر لمبتدأ محذوف ، أى : هم مشائيم وجملة « ليسوا مصلحين عشيرة » فى محل رفع صفة . و « مصلحين » : خبر « ليس » و « عشيرة » : مفعول به و « ناعب » : اسم فاعل من النعيب ، وهو صياح الغراب . و « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها . و « غرابها » : فاعل بناعب . و « ببين » : جار ومجرور متعلق بناعب .

فوجدى بها وجْدُ المضلِّ بعيره ... بمكة لم تعطف عليه العواطف(١)

فيمن نوّن أو أطلق، مع رفع «كل».

ووجه ذلك أنه إذا رفع «كلّ» فلابد من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير. وكل واحد من التنوين فى «عارف»، ومدة الإطلاق فى «عارفو» ينافى اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة؛ ألا ترى أنك لو جمعت بينهما، فقلت: «عارفنه» أو «عارفوه»، لم يجز شىء من ذينك، وإنما هذا لمعاملة الحاضر، واطّراح حكم الغائب.

والغرض الثانى ـ مراجعة الأصل الأقرب، دون الأبعد.

ومن ذلك قولهم فى ضمة الذال من «مذ اليوم» و«مذ الليلة»: إنها مراجعة للأصل الأقرب؛ لأن أصلها الضم فى «منذ». وهذا هو الأصل الأقرب؛ ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنة، وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين؛

---

(١) الواو فى «وقالوا»: بحسب ماقبلها. و«قالوا»: فعل وفاعل. و«تعرفها»: تطلبْ معرفتها واسأل الناس عنها. والجملة فى محل نصب مقول القول. و«المنازل»، جمع منزل، وهو منصوب على نزع الخافض. و«من منى»: متعلق بمحذوف حال من المنازل. و«ما»: نافية. و«كل» بالرفع: مبتدأ، أو اسم لما الحجازية. و«من وافى منى»: اسم موصول مع صلته وهو فى محل جر مضاف إليه. وجملة «أنا عارف» فى محل رفع خبر المبتدأ ـ أو فى محل نصب خبر لما الحجازية. والرابط محذوف تقديره: «أنا عارفه». والفاء فى «فوجدى» للتعليل. و«وجدى»: مبتدأ خبره «وجد المضل». و«بعيره»: مفعول به لـ«وجد». و«بمكة»: متعلق بالمضل ـ وجملة «لم تعطف عليه العواطف»: فى محل نصب حال من المضل. و«العواطف»، جمع عاطف، وهو قائم مقام الموصوف. والتقدير: «الأقدار العواطف على الإنسان بما يحب».

إتباعا لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول . ويدلك على أن حركتهما إنما هى لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما ، سكنت الذال فى « مذ » ، فضمة الذال فى « مذ اليوم ، ومذ الليلة » إذن إنما هى رد إلى الأصل الأقرب الذى هو « مذ » دون الأبعد المقدّر الذى هو سكون الذال فى « منذ » ، قبل أن يحرك فيما بعده .

ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ؛ لأن الدليل إذا قام على شىء كان فى حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله .

ومن ذلك قول الجمهور فى « قلت ، وبعت » ، ونحوهما ؛ فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ؛ ألا ترى أن أصلهما « فعل » بفتح العين ، ثم نقلا إلى « فعُل » بضم العين فى الأول ـ وإلى « فعِل » بكسرها فى الثانى ، ثم قلبت الواو والياء فيهما ألفا ، فالتقى ساكنان ، فحذفت العين لالتقاء الساكنين ، فصار التقدير « قلْت ، وبِعت » ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء ، لأن أصلهما قبل القلب « فعُلت ، وفعِلت » فصارا « قلت ، وبعت » .

فهذا لعمرى مراجعة أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين فى صيغة المثال ، إنما هو فتحة العين التى أبدلت منها الضمة والكسرة .

ومن ذلك قولهم فى « مطايا ، وعطايا » : إنها لما أصارتهما الصنعة إلى « مطاءا ، وعطاءا » ، أبدلوا الهمزة على أصل ما فى الواحد من اللام ، وهو الياء فى « مطية ، وعطية » .

ولعمرى ، إن لاميهما ياءان ؛ إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان ، فهما فى الأصل « مطيوة وعطيوة » ، لأنهما من « مطوت ، وعطوت » ، أفلا تراك لم تراجع أصل الياء فيهما ، وإنما لاحظت ما معك فى « مطية ، وعطية » من الياء ، دون أصلهما الذى هو الواو .

أفلا ترى إلى هذه المعاملة ، كيف هى مع الظاهر الأقرب إليك ، دون الأول الأبعد عنك .

ففى هذا تقوية لإعمال الثانى من الفعلين ؛ لأنه هو الأقرب إليك ، دون الأبعد عنك .

وليس كذلك صرف مالا ينصرف ، ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة ، وليس وراءه أصل ، هذا أدنى إليك منه ، كما كان فيما أريته من قبل .

والغرض الثالث ـ مراجعة أصل ، واستئناف فرع .

واعلم أن كل حرف غير منقلب ، احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ، ولست تراجع به أصلا .

ومن ذلك الألفات غير المنقلبة : كألف « أرطى » فيمن قال : « بعير مأروط » — و « حبنطى (١) ، ودلنظى (٢) » — والتى للتأنيث : كألف « سكرى ، وغضبى ، وجُمادى » . — والتى للتكثير : كألف « ضبغطرى (٣) ، وقبعثرى (٤) ، وزِبَعرى » (٥) فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء ، فقلت : « أرطيان ، وحبنطيان ، وسكريان ، وجماديات ، وحباريات ، وضبغطريان ، وقبعثريان » ، فهذه الياء فرع مرتجل ، وليست مراجعًا بها أصلٌ ؛ ألا ترى أنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا ، لا عن ياء ، ولا غيرها .

---

(١) الحنبطى : الرجل الغليظ القصير البدين .

(٢) الدلنظى : السمين من كل شىء .

(٣) الضبغطرى : الشديد ، والأحمق ، والعين الذى ينصب فى الزرع يفزع به الطير .

(٤) القبعثرى : العظيم الشديد ، والأنثى : قبعثراة .

(٥) الزِبَعرى : بكسر الزاى وفتح الباء وتسكين العين : السيّئ الخلق ، والأنثى . زبعراة .

وليست كذلك الألف المنقلبة ، كألف « مَغْزى ، ومَدْعى » ؛ لأن هذه منقلبة عن واو فى « غزوت ، ودعوت » ، وأصلهما : « مَغْزَوٌ ، ومَدْعوٌ » ، فلما وقعت رابعة هكذا ، قلبت ياء ، فصارت « مغزى ، ومُدعى » ، ثم قلبت الياء ألفاً ، فصارت « مغزًى ، ومدعى » .

فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب ، وهو الياء ، فصارتا ياء فى قولك : « مغزيان ، ومدعيان » .

وقد يكون الحرف «منقلبا» ، فيضطر إلى قلبه ، فلا ترده إلى أصله الذى كان منقلبا عنه كقولك في « حمراء : حمراوى ، وحمراوات » — وفى « صفراء » : « صفراوى ، وصفراوات » ؛ فتقلب الهمزة واوا ، وإن كانت منقلبة عن ألف التأنيث كالتى فى نحو « بشرى ، وسكرى » .

وكذلك أيضا ، إذا نسبت إلى « شقاوة » ، فقلت : « شِقاوىّ » ، فهذه الواو فى « شقاوىّ » بدل من همزة مقدرة ، كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا ، أبدلتها همزة ، فصارت فى التقدير إلى « شقاء » ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت « شِقاوىّ » ، فالواو إذن فى « شقاوى » غير الواو فى « شقاوة » .

ولهذا نظائر فى العربية كثيرة ، منهما قولهم فى النسب إلى «عَدُوَّة : عدَوِىّ» ، لأنك لما حذفت التاء ، حذفت لها واو « فعولة » ، كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها ، فصارت فى التقدير إلى «عدُوّ» ، فأبدلت من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء فصارت إلى « عَدِىّ » ، فجرت فى ذلك مجرى « عمٍ » ، فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى « عدا » : كـ « عصا » ، وأبدلت من الألف واواً لوقوع ياء النسب بعدها ، فصارت إلى « عَدَوى » : كـ « عصوىّ » ، فالواو إذن فى « عدوىّ » ليست بالواو فى «عدوّة» ؛ وإنما هى بدل من ألف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى « عدّوة » .

والضرب الثانى — وهو مالا يراجع من الأصول عند الضرورة - كالثلاثى المعتل العين فى نحو « قام ، وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال » ، فهذا مما لا يراجع

أصله أبداً ؛ لأنه لم يأت عنهم فى نثر، ولا نظم شىء منه على الأصل، فلم يقولوا: «قوَم»، ولا «بيَع»، ولا «خوِف»، ولا «هيِب»، ولا «طوُل». بل لم يكن قط مع اللفظ إلا على ما تراه وتسمعه.

وأما قول الصرفيين: إن الأصل فى «قام»: «قَوَم» - وفى «شد»: «شدد»، وفى «استقام: استقوم»، فعلى معنى أنه لو جاء مجىء الصحيح، ولم يعل - لوجب أن يكون مجيئه، كما بينوا.

وأما أن يكون استعمل وقتا من الأوقات كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر. ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عند النحويين مراد معتقد - إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذى يتصوره النحويون فيه، كقول عمر بن أبى ربيعة:

٦٤ — صددتِ فأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم[1]

فهذا دليلك على أن أصل «أقام: أقوم»، وهو الذى يومىء إليه النحويون ويتخيلونه.

فربَّ حرف يخرج هكذا ؛ منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه، لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله.

والأصول المرفوضة عندنا ثلاثة أقسام:

القسم الأول — ما لا يمكن النطق به أصلا، وهو ما اجتمع فيه ساكنان نحو «سماء»، «وبناء»، «ومصوغ»، «ومبيع»، «وإقامة»، «وإبانة»، «واستقامة»، «واستبانة».

والقسم الثانى — ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطِّراحه.

---

(١) «الصدود»: الإعراض والمنع، وهو مفعول به. و«ما» فى «قلما»: كافة. و«وصال» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده.

والمراد بالوصال هنا: التواصل الباطن، وهو الوداد.

ومن ذلك، تصحيح الياء فى نحو «موسر، وموقن» - والواو فى نحو «ميزان وميعاد» - والواو والياء إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة فى نحو «سماء، وبناء».

ومنه، إخراج «افتعل»، وما تصرف منه على أصله، إذا كانت فاؤه صاداً، أوضاداً، أوطاء، أودالا، أوذالا، أوزايا.

ومنه الجمع بين الهمزتين فى كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين.

فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده، يمتنع منه: استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر.

والقسم الثالث — ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله، وإنما لغير ذلك من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه.

ومن ذلك «أن» المصدرية مع المضارع فى النفى والأجوبة الثمانية، فى نحو قوله تعالى: «لا تفتروا على الله كذبا، فيسحتكم بعذاب، وقد خاب من افترى[1]» لأنهم عوضوا من «أن» الناصبة حرف العطف.

وكذلك قولهم: «لا يسعنى شىء، ويَعْجِزَ عنك»، وقول امرئ القيس:

٦٥ — بكى صاحبى لمّا رأى الدّرب دونه وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا
فقلت له: لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا[2]

فإن «أو»، والواو صارتا فيه عوضاً من «أن».

وكذلك الواو التى تحذف معها «رب» فى أكثر الأمر، كقول رؤبة:

---

(١) طه: ٦١.

(٢) «لما» حينية. وجملة «رأى الدرب دونه» فى محل جر مضاف إليه. والمصدر المؤول من «أن» واسمها: مفعول به للفعل «أيقن». وجملة «لا تبك عينك» فى محل نصب مقول القول. و«أو»: حرف عطف. و«نموت»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد «أو» العاطفة على اسم خالص من التأويل بالفعل. والفاء فى «فنعذر»: عاطفة.

٦٦ — وقاتم الأعماق خاوى المخترق   مشتبه الأعلام لمَّاع الخفق
تنشطته كل مِغلاة الوهق(١)

غير أن الجر لـ « رب » لا الواو ، كما أن النصب فى الفعل إنما هو لـ « أن » المضمرة ، لا للفاء ، ولا للواو ، ولا لـ « أو » .

ومن ذلك ما حذف من الأفعال ، وأنيب عنه غيره ، مصدراً كان أو غيره كقولك : « ضرباً زيداً ، وشتماً عمراً » — وقولك : « دونك بكراً » ، وعندك سعدا » ، فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب .

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال الشاهدة مقام الأفعال الناصبة ، كقولك ، إذا رأيت قادماً : « خيرَ مقدم » ، أى : قدمت خير مقدم ، فنابت الحال الشاهدة مناب الفعل الناصب .

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله ؛ وإنما لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ، ومؤد تأديته .

ومن الأصول المرفوضة ، الاستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبراً فقد حذف الخبر الذى هو « استقر ، أو مستقر » ، وأقيم الظرف مقامه ،

---

(١) الواو فى «وقاتم» : واو «رب» . و «قاتم» : اسم فاعل من القتمة ، وهى الغبرة الضاربة إلى الحمرة . وفعله من بابى «ضرب، وعلم» . و «الأعماق» جمع عمق وهو ما بعد من أطراف المفاوز . والأصل فيه : عمق البئر ، وهو بعد قعرها . و «الخاوى» : الخالى . و «المخترق» : اسم مكان من اخترق ، وهو ممر الرياح وموضع هبوبها . و «الأعلام» : جمع علم ، وهو الجبل الذى يهتدى به السائر . ومعنى اشتباهها ، أن بعضها يشبه بعضا ، فتشتبه على السالك الطرق . و «الخفق» فى الأصل بسكون الفاء مصدر «خفق» من بابى نصر وضرب ، إذا تحرك واضطرب ، فلما أراد الوقف على القاف بالسكون ، حرك الفاء ضرورة ؛ لئلا يلتقى ساكنان . و «تنشطته» : تجاوزته بنشاط ، والجملة فى محل رفع خبر «قاتم» . و «المغلاة» : الناقة التى تبعد الخطو وتفرط فيه : و «الوهق» : المواظبة فى السير ، ومد الأعناق .

وصار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، ونقل الضمير الذي كان فى الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعًا بالظرف ، كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلا مرفوضا ، لا يجوز إظهاره ؛ استغناء عنه بالظرف.

ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » فى نحو قولك : «لولا زيد ، لخرج عمرو » ، فإن التقدير «لولا زيد حاضر» ، فقد ارتبطت الجملتان ، وصارتا كالجملة الواحدة ، وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى ، لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ، ولم يجز استعماله .

ومنها أنه يصح الإخبار عن « سبحان الله » نظرا إلى معناه ، كما يصح الإخبار عن البراءة من السوء ، ولكن العرب رفضت ذلك .

كما أن « مذاكير » جمع لمفرد لم ينطق به — وكذلك « لييلية » تصغير لشىء لم ينطق به — و «أصيلان» تصغير لشىء لم ينطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، ولكن العرب رفضت ذلك .

وكذلك « لكاع ، ولكع » ، وجميع الأسماء التى لا تستعمل إلا فى النداء إذا رجعت إلى معانيها ، وجدت الإخبار ممكنا فيها ؛ بدليل الإخبار عما هى فى معناه . ولكن العرب رفضت ذلك .

ومنها أنّ مصدر « عسى » لايستعمل ، وإن كان الأصل ؛ لأنه أصل مرفوض .

والأصل فى أفعال «الرجاء» ، والشروع ، والمقاربة» ، أن يكون خبرها كخبر « كان» فى وقوعه مفردا ، وجملة ، وشبه جملة . ولكنهم تركوا الأصل ، والتزموا كونه مضارعاً ؛ تحقيقاً لما وضعت له هذه الأفعال من الدلالة على المقاربة ، والرجاء والشروع .

النوع الثاني : الأصول القائمة

وهى الأصول الثابتة فى كلامهم الملاحظة فى استعمالنا الفصيح .

والأصول القائمة كثيرة جداً ، نكتفى منها هنا بتحقيق هذا القدر ، مع تفصيله وترتيبه ترتيبا يقرب الأصول من بعضها ، ويهيء الأذهان لقبولها .

وإليك البيان :

١ — الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد ، أو حرفين :

فما وضع على أكثر ، فعلى خلاف الأصل ، أى : فعلى خلاف الغالب .

فلا يرد قول الصرفيين : إنّ الأصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يتوسط بينهما ؛ لأنّ مرادهم بالأصل ، الملائم للطبع .

وإنما كان الأصل فى الحرف أن يوضع على حرف هجاء واحد ، أو حرفين ؛ لجموده وعدم التصرف فيه .

٢ — الأصل فى الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف ، فصاعدا :

وإنما كان الأصل فيه ذلك لكثرة التصرف فيه .

فما وضع على أقل منها ، فقد شابه الحرف فى وضعه ، واستحق البناء .

وإنما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه الحرف من وجه واحد ، ولم يكتف فى منع الصرف بشبهه الفعل إلا من جهتين : جهة اللفظ ، وجهة المعنى ؛ لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ، ويقرّبه من الحرف الذى ليس بينه وبين الاسم مناسبة إلا فى الجنس الأعم ، وهو الكلمة .

وأما الفعل ، فليس كالحرف فى البعد عن الاسم ، لأنّ كلا منهما له معنى فى نفسه ، بخلاف الحرف .

وإنما لم يعرب الحرف إذا أشبه الاسم ، كما بنى الاسم إذا أشبه الحرف ؛ لعدم فائدة الإعراب فى الحرف ، وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة إلى الإعراب ؛ لأن الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى .

٣ — الاسم أصل للفعل والحرف :

وإنما كان الاسم أصلا لهما ؛ لأنه لا يحتاج إليهما فى تأليف الكلام . والفعل والحرف محتاجان إليه فيه .

فالكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا . ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم فى الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه — ولأنه يخبر به وعنه ، كقولك : « الله ربنا ، ومحمد نبيُّنا » . والفعل لا يكون إلا مخبراً عنه ، كقولك : « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » . وأما الحرف فلا يخبر به ولا عنه .

فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذى يخبر به وعنه ، دون الفعل والحرف ، دل ذلك على أنه أصل الكلام دونهما .

وأيضا ، فإن الفعل حدث الاسم ، والاسم قبل الفعل ؛ لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره .

ولما كان الاسم هو الأصل ، جعل فيه التنوين ؛ ليدل على أصالته وفرعيتهما

٤ — الفعل أصل للاسم فى العمل ، وفى الصحة والإعلال :

وإنما كان الفعل هو الأصل فى العمل ؛ لأن كل فعل يقتضى العمل ، وأقله فى الفاعل ، والفعل لا يعمل فى الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه : كالمصدر ، والفاعل والمفعول — أو فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا ، أو توكيداً ، أو بدلا ؛ لأن التابع هو الاسم الأول فى المعنى ، فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه ؛ لأن تلك

إذا قلت : « ضرب » ، مثلا ، اقتضى هذا اللفظ ضربا ، وضاربا ، أو مضروبا . وماعدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف : كالمفعول معه ، والظرف .

والحروف المختصة أصالة فى العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه .

وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل : ليظهر أثر الاختصاص ، كما أن الفعل لما اختص بالاسم ، كان عاملا فيه ، فالحرف المختص عامل بنفسه ، لا بسبب غيره . وهذا هو معنى الأصالة .

والأصل فى الأسماء ألا تعمل ؛ لعدم الاختصاص ، وبذلك ردوّا على من قال : إن المبتدأ عامل فى الخبر ، والخبر عامل فى المبتدأ .

وإنما يعمل مايعمل من الأسماء ؛ لشبه الفعل أو الحرف ، فلولا معنى الحرف ما جُرّ الثانى ، إذا أضفت إليه الأول .

والاسم لايعمل فى الفعل ، ولا فى الحرف : بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف . وعوامل الأسماء لاتعمل فى الأفعال ، وإلا لبطل لاختصاص الموجب للعمل ؛ ومن ثمة كان الأصح فى « كى » أنها حرف مشترك ، فتارة يكون جارآ بمعنى اللام وتارة يكون موصولا ينصب المضارع ، لا أنه حرف واحد يجر وينصب .

وكان الأصح فى « حتى » أنها جارة فقط ، وأن نصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا ، لا بها نفسها .

وإنما كان الفعل هو الأصل فى الصحة والإعلال : لكثرة التصريف فيه عند الإسناد إلى الضمائر ، ولتنوعه إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر .

٥ — الأصل والقياس ألا يضاف اسم إلى فعل ، ولا فعل إلى اسم :

وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء ، ولكن العرب مع ذلك توسعت فى بعض الأسماء ، فأضافتها إلى جمل الافعال : لأن الإضافه فى الحقيقة إلى الأسماء

فقد أضافت ظروف الزمان إلى الفعل ، وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة. وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل إنما هو مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام مصدره ، والحدث جزء الفعل ، فهو بذلك مجاز مرسل علاقته الكلية .

فالتقدير فى قولك : « كتبتُ حين فهمتُ » : كتبت حين فهمى » ، وفى قوله سبحانه : « قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقُهم[1] » : هذا يومُ نفعُ الصادقين صدقهم .

وإنما خصوا ظروف الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة حيث اتفقا فى كونهما عرضين ، وأن الزمان حركات الفلك ، كما أن الفعل حركة الفاعل .

وأضافوا من ظروف المكان « حيث » ، قال تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته[2] » .

٦ — الأصل فى الإسناد ، أن يكون للفعل دون الاسم :

وإنما كان الأصل فى الإسناد للفعل دون الاسم ؛ لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختص بكونه مسنداً لاغير ، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم .

٧ — الأصل فى الأفعال التصرف :

وإنما كان الأصل فى الأفعال التصرف ؛ لأن الغرض من صياغة الفعل الدلالة على الحدث المقيد بالزمان المعين .

ومن ثمة تنوع إلى ماض ، ومضارع ، وأمر ، فيقال مثلا من الفهم : « فهم ، يفهم ، افهم » ، ومن الكتابة : « كتب ، يكتب ، اكتب » .

---

(١) المائدة : ١١٩ .

(٢) الأنعام : ١٢٤ .

ومن التصرف ، إسناده إلى الضمائر المختلفة ، فيقال مثلا : « فهمت ، وفهمنا ، وفهم ، وفهمت ، وفهما ، وفهموا ، وفهمن — وأنت تفهمين ، وأنتما تفهمان ، وأنتم تفهمون ، وأنتن تفهمن » .

وإنما كان الأصل فى الأفعال الدلالة على الحدث والزمان المعين ؛ لتشويع الصيغ وتمييزها فيما بينها ، واختصاصها بنوعها .

فإن الدال على الحدث وحده ، يسمى « مصدراً » - والدال على الزمان وحده يسمى « ظرف زمان » - والدال على الحدث والزمان المطلق ، يسمى « اسم زمان » ومعنى ذلك أن الأفعال باعتبار الحدث والزمان أربعة أنواع :

النوع الأول - تامة متصرفة ، وهى التى تدل على الزمان المعين مع الحدث الخاص ، وعلى ذلك جاء أغلب الأفعال : كـ « ضرب ، وأمن ، وطهر » .

والنوع الثانى - ناقصة متصرفة ، وهى التى تدل على الزمان المعين ، مع تجردها من الحدث الخاص . ويختص ذلك بكان وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

والنوع الثالث - تامة جامدة ، وهى التى تدل على الحدث الخاص ، مع سلب الزمان منها . ويختص ذلك بأفعال التعجب ، وأفعال المدح والذم .

والنوع الرابع - ناقصة جامدة ، وهى التى سلب منها الدلالة على الزمان والحدث الخاص كـ « عسى ، وليس » .

٨ — الأصل فى الأفعال أن تكون دالة على الحدث والزمان المعين :

فالأصل فى « كان » وأخواتها ، و « كاد » وأخواتها — الدلالة على الحدث والزمان ، ثم خلعت الدلالة على الحدث وبقيت الدلالة على الزمان ؛ لتقييد الخبر بزمان معين .

والتحقيق أنها تدل على حدث مطلق ، وهو الحصول والثبوت ، ولا يسند هذا الحدث للإسم ؛ وإنما لمضمون الجملة .

ومعنى النقصان على هذا أنها لم تكتف بمرفوعها فى إفادة المعنى ، كبقية الأفعال فمعنى « كان زيد قائما » : حصل لزيد قيام فى الزمان الماضى — ومعنى « أضحى بكر كريما » : ثبت لبكر كرم فى الضحا — ومعنى « مازال القائد شجاعا » : استمرت شجاعة القائد ، ومعنى « كادت الشمس تغرب » : اقترب غروب الشمس .

والأصل فى أفعال التعجب والمدح والذم ، الدلالة على الحدث والزمان إلا أنها خلعت دلالتها على الزمان ، وبقيت دلالتها على الحدث ؛ ليكون مجيئها على طريقة واحدة أدل على مايراد بها ؛ لأن التصرف فيها ونقلها من حال إلى حال ربما يشعر بزوال المعنى الأول .

والأصل فى « عسى ، وليس » الدلالة على الحدث والزمان معاً ، ثم خلعت الدلالة على الحدث والزمان فيهما ، فلم يرتبطا بحدث يطلب وقوعه فى زمن معين فصارا بذلك كالحرف .

٩ — الأصل فى الفعل التذكير :

وإنما كان الأصل فيه كذلك لأمرين :

أولهما — أن مدلوله المصدر ، وهو مذكر ؛ لأنه جنس .

ثانيهما — أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله فى الزمن المعين . ولامعنى للتأنيث فيه ؛ لكونه معنويا ، وإنما تأنيثه للفاعل .

١٠ — الماضى أصل الأبنية لفظا :

وإنما كان الماضى كذلك ؛ لأن المضارع فرع عليه فى اللفظ ؛ إذ هو ماض زيد عليه حرف المضارعة ، ثم غيرت حركاته .

فالماضى إذن أصل أمثلة الأفعال فى اللفظ ، لا فى الحقيقة ؛ لأن المصدر أصل الأبنية كلها .

١١ — الأصل فى كل كلمة تبنى على حركة أن تقر على حركتها التى بنيت عليها فلا تغير عنها :

فتقول فى « نصر ، وعلم ، وطهر » ، عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة : « نصرت ، وعلمت ، وطهرت » .

فأما « قلت ، وبعت » مما عينه واو أو ياء مفتوحة ، فإن الأصل فيه عند الجمهور « قَوَلتُ ، وبَيَعْتُ » ، فلما اتصل به ضمير الرفع المتحرك ، نقل ما كان من ذوات الواو إلى « قولت » ، وما كان من ذوات الياء إلى « بَيِعْت » ، ثم حولت حركة العين إلى الفاء بعد زوال الحركة التى كانت لها فى الأصل .

وكان الأصل « قَوُلت ، وبيِعت » ، فلما نقلت عن العين حركتها إلى الفاء سكنت ، وسكنت اللام من أجل تاء الفاعل ، فصارت « قُلت ، وبِعت » .

ونقلوا « فعَل » الواوى إلى « فعُل » بالضم ؛ لأن الضمة من الواو — ونقلوا « فَعَل » اليائى إلى « فعِل » بالكسر ؛ لأن الكسرة من الياء .

وإنما فعل الجمهور ما ذكرناه من النقل والتحريك ؛ لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ؛ ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة على التصرف ؛ ألا ترى أن « ليس » لما لم يريدوا فيها التصرف ، لم يغيروا حركة الفاء فقالوا : « لست » ، فإذا رأيت القاف فى « قلت » مضمومة ، والياء فى « بعت » مكسورة ، بعد أن كانتا مفتوحتين فى « قال وباع » ، دل ذلك على أن الفعل متصرف ، وأنه قد حدث فيه لأجل التصرف حدث ، وليس كالحرف الذى يلزم طريقا واحداً : كـ « ليت » — ولا : كـ « ليس » الذى لا يراد فيه التصرف ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : « قَلتُ ، وَبعتُ » ، بفتح الفاء فيهما ، كما هو الحال فى « لَسْتُ » ، لم تعلم حقيقة الفتحة ، أمنقولة هى من العين ، أم أصلية ؟ .

وأما « خِفت ، وهِبت ، وطُلت » ، فلم يحتاجوا نقل بنائها إلى بناء آخر ؛ لأن حركة العين جاءت مخالفة لحركة الفاء فى أصل الوضع ؛ فإن أصل « خفت »

خوِفت » — وأصل « هبت : هوِبت » — وأصل « طُلت : طوُلت » ، فنقلت الضمة والكسرة الأصليتان من العين إلى فاء الفعل ، فلم تحتج إلى تغيير البناء .

١٢ — الأصل مطابقة المعنى للفظ :

ومن ثمة قال الكوفيون : إن معنى « أفعِل به » فى التعجب أمر كلفظه .

وأما البصريون ، فقالوا : إن معناه الخبر ، لا الأمر ، وأجابوا عن هذه القاعدة بأن ذلك الأصل قد ترك فى مواضع عديدة ؛ فليكن متروكا ، ههنا .

والجواب : أن الحامل ههنا موجود ، وهو أن اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك ؛ لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب ، فتكون به أكثر كلَفا وضِنَّة مما إذا لم تتعب فى تحصيله .

وباب التعجب موضع المبالغة ، فكان فى مخالفة المعنى للفظ من المبالغة مالا يحصل باتفاقهما ، فخالفنا لذلك .

وقد ورد الطلب بلفظ الخبر فى قولهم : « رحِم الله فلانا » ، فإنه بمعنى : اللهم ارحمه ! .

كما ورد الخبر بلفظ الطلب فى قوله صلى الله عليه وسلم : « مَن كذب على متعمدا ، فليتبوأ مقعده من النار » ؛ فإنه بمعنى : من كذب يتبوأ ؛ أى : الذى كذب يتبوأ .

ومن المواضع الخارجة عن ذلك ، ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية فى قولهم : « سواء على ، أقمت ، أم قعدت » — ولفظ النداء بمعنى الاختصاص فى قولهم : « اللهم ، اغفر لنا أيتها العصابة » .

١٣ — الإيجاب أصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها :

وإنما كان الإيجاب أصلا لغيره ؛ لأنه على الحالة الأولى ، فتقول ، مثلا : « قام زيد » ، ثم تقول فى النفى : « ما قام زيد » ، وفى الاستفهام : « أقام زيد » ؟ وفى النهى : « لا تقم يازيد » ، فترى الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه ، وأما

غيره فيحتاج إلى دلالة فى التركيب على ذلك الغير ، وكل ما كان فرعاً عن غيره فإنه يحتاج إلى ما يدل عليه ، كما يحتاج التعريف إلى علامة ؛ لأنه فرع التنكير ، وكما يحتاج التأنيث إلى علامة ؛ لأنه فرع التذكير .

١٤ — الإضمار خلاف الأصل :

ولذلك ردوا على من قال : إن الإسم بعد « لولا » مرتفع بفعل لازم الإضمار بأنه لا دليل على ذلك ، مع كون الإضمار خلاف الأصل .

كما ردوا على من قال فى قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم » : إن « يوم » ليس منصوباً بمصروف ؛ وإنما هو منصوب بفعل دل عليه ، تقديره : « يلازمهم يوم يأتيهم » — بأنه لا دليل عليه ، مع أن الاضمار خلاف الأصل .

١٥ — التركيب خلاف الأصل :

وذلك لأنه بعد الافراد ، فإذا استقل المعنى فى الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هو الأصل ، والجملة فرع عليه .

وقد رد بهذه القاعدة على من زعم التركيب فى « ألا ، وأما ، ولن ، ولولا ، ومنذ ، ومهما ، وأما » .

وتركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يقتصر فيه على موضعه ولا يدعى فى غير ما سمع فيه .

ولم يرد تركيب العامل مع معموله إلا فى باب « لا » النافية للجنس .

١٦ — الأصل فى تقدير الحرف أن يقدر ساكنا :

وذلك لأن السكون هو الأصل . وأما الحركات فطارئة عليه ؛ لأنها أمر زائد ، فلا يقدم عليها إلا بدليل — ولأن أكثر ما حذفت لامه إعتباطا ، جاءت العين فيه ساكنة : كـ « غد ، وابن » .

ومن ثمة كان مذهب سيبويه فى «شاة» ، أن الأصل فيها «شوهة» ، بسكون الواو ، لا «شوهة» بفتحها — وفى «دم» : «دمى» بوزن «فعْل» بالسكون لا «فعل» بالتحريك .

١٧ — البناء أصل فى الأفعال ، فرع فى الأسماء :

وذلك لأن الأفعال لا تعتورها معان تفتقر فى تمييزها إلى إعراب .

وإنما أعربوا المضارع لفظاً ، إذا لم يتصل به نون توكيد ، أو نون إناث ، لمشابهته الاسم فى قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب ، لالتبست .

ألا ترى إلى قولهم : «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» ، فإن ما بعد الواو فيه يحتمل «المعية» ، والعطف ، والاستئناف ، والذى يحدد ذلك إنما هو الإعراب . فإذا دخل على المضارع المتصل بنون التوكيد أو الإناث ، ناصب ، أو جازم ، فهو معرب محلا .

فـ «يعفون» ، من قوله تعالى : «وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح[1]» — مبنى على السكون فى محل نصب .

و «تثقفنّ» ، من قوله سبحانه : فإما تثقفنهم فى الحرب ، فشرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون[2] » — مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط .

وأما عند التجرد من الناصب أو الجازم ، فالقياس يقتضى محلية الرفع أيضاً ، إلا أن يقال : إن التجرد ضعيف لأنه عامل معنوى .

١٨ — الإعراب أصل فى الأسماء ، فرع فى الأفعال :

وذلك لأن الاسم يفتقر إليه ، للتفرقة بين المعانى : ألا ترى إلى قولك :

---

(١) البقرة : ٢٣٧ (٢) الأنفال : ٥٧

« ما أحسن زيد » ، فإنك إن نصبت « زيداً » ، أفاد الأسلوب التعجب من حسنه — وإن رفعته أفاد التعبير نفى الإحسان عنه — وإن خفضته مع رفع « أحسن » ، أفاد التركيب الاستفهام عن الأحسن فيه .

فهذه المعانى المختلفة ، لولا الاعراب ، ماظهرت .

فإن قيل : إن الإعراب قد يوجد فى الأسماء غير مفتقر إليه ، كقولك : « شرب سعد الماء — وركب زيد الفرس » ؛ ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول ، إذا أزيل الإعراب .

فالجواب : أن الاعراب لما افتقر إليه فى بعض الأسماء ، حمل سائرها على ذلك كما أن العرب لما حذفت الياء من « يعد » ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، حذفت من « أعد ، ونعد ، وتعد » ؛ طردا للباب على وتيرة واحدة — أو للاشتراك فى الدلالة على المضارعة .

ويسمى هذا الحذف : « استدراج العلة » .

وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبهاً قوياً يقربه منه — وينحصر ذلك فى أربعة أنواع :

النوع الأول — الشبه الوضعى .

وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف هجاء واحد ، أو على حرفين .

فالأول ، كالتاء من قولك : « جئت مبكراً » ، فهى على حرف هجاء واحد ، فأشبهت بذلك الحروف الآحادية : كباء الجر ولامه ، وواو العطف وفائه .

والثانى ، كـ « نا » من قولك : « جئنا مبتهجين » فهى على حرفين ، فأشبهت بذلك الحروف الثنائية : كـ « من ، وعن ، وقد ، ولا ، ولو ، وكى »

والنوع الثانى — الشبه المعنوى .

وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معانى الحروف ، بحيث يخلفه فى أداء وظيفته سواء تضمن الاسم معنى حرف موجود ، أو معدوم .

فالأول : كـ « متى » الاستفهامية أو الشرطية ؛ فإنها فى قولك : « متى تفهم »؟ للاستفهام - وفى قولك : « متى تقم أقم » للشرط . فهى مبنية فى الحالين ؛ لتضمنها معنى الهمزة فى الأول ، و « إن » الشرطية فى الثانى - وكلاهما موجود .

والثانى : كـ « هنا » الإشارية ، و « ما » التعجبية .

فإن « هنا » مبنية لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع ، فلم يوضع ؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعانى ، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنى « ليت » وللترجى « لعل » ، ونحو ذلك .

وهكذا القول فى « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب . ولم تضع العرب للتعجب حرفا . فيكون كل واحد من هذين اللفظين ؛ لشبهه فى المعنى حرفا مقدراً .

وإنما أعربت « أى » الشرطية والاستفهامية ، و « ذان وتان » مع وجود الشبه المعنوى فيهما ؛ لضعف هذا الشبه بما عارضه فى « أى » من لزوم الإضافة إلى المفرد — وفى « ذان وتان » من وجود صورة التثنية ، وهما من خواص الأسماء .

والنوع الثالث — الشبه الاستعمالى .

وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحرف ، فيعمل عمله ، ويؤدى معناه ، ولا تدخل عليه العوامل أصلا .

ويكون هذا النوع فى أسماء الأفعال ؛ فإنها تنوب عن الأفعال فى المعنى والعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا ؛ لأنها لا محل لها من الإعراب .

فـ « دراكِ » فى قولك : « دراكِ الدرسَ » ، بمعنى قولك : « أدركِ الدرس» فهى نائبة عن الفعل فى المعنى والعمل ، ولا يجوز أن يعمل فيها غيرها .

وهكذا « هيهات » فى قولك : « هيهات الرحيل » ، فإنها نائبة عن « بعد » فى المعنى والعمل ، ولكن العوامل لا تدخل عليها أصلا . فأشبهت بذلك الحروف فى كونها عاملة غير معمولة .

ألا ترى إلى « ليت ، ولعل » ، فإنهما نائبان عن « أتمنى، وأترجى » ، ولا يدخل عليهما عامل أصلا ، فضلا عن أن يتأثرا به .

ولما كان المصدر النائب عن فعله فى نحو قولك : « ضرباً المهمل» ، يتأثر بالعامل المقدر ، امتنع بناؤه ؛ لضعف شبهه بالحرف .

والنوع الرابع — الشبه الافتقارى .

وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقارا لازما : كـ « إذ ، وإذا ، وحيث ، والموصولات الاسمية » فى نحو قولك : « فرح الطلاب ساعة إذ نجحوا — وإذا أخلصت النية ، فأنت حينئذ معافى — وجلست حيث أذن لى — والذى يسجل المحاضرات ، ينال عليا الدرجات » ، فإن « إذ ، وإذا ، وحيث ، والذى » ، أشبهت الحروف فى افتقارها إلى الجمل افتقارا لازما ؛ لأن الحروف وضعت لتأدية معانى الأفعال ، أو مايشبها إلى الأسماء .

وإنما كانت الإضافة إلى الجمل موجبة للبناء؛ لأن الإضافة إليها فى نية الانفصال فكأنهما غير مضافين .

فإن افتقر الاسم إلى المفرد ، فلا يبنى : كـ « سبحان ، وعند » فى قولك : « سبحان الله ، نحن عند وعدنا » ا .

وكذلك إن افتقر إلى الجملة افتقارا غير لازم ، كإضافة « يوم » إلى مابعده فى قوله تعالى : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » ؛ لأن افتقار « يوم » إلى

ما بعده ليس لذاته ؛ وإنما لعارض كونه مضافاً إليه . والمضاف إليه من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ألاترى « أن يوماً » فى غير هذا التركيب لايفتقر إليها ، كقولك : « هذا يوم مبارك » .

ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فى نحو قولك : «أمامى طلاب يحسنون الاستماع» فإنها مفتقرة إليها افتقاراً غير لازم ؛ لأنه ليس لذات النكرة ، وإنما لعارض كونها موصوفة بها . والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفة . وعند زوال عارض الموصوفية ، يزول الافتقار .

وإنما أعرب «اللذان ، واللتان» ، مع افتقارها اللازم إلى جملة الصلة ؛ لضعف الشبه بما عارضه من وجود صورة المثنى ، وهى من خواص الأسماء .

١٩ — الأصل فى الأعراب أن يكون بالحركات :

فالإعراب بالحروف فرع عليها .

وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لثلاثه أمور :

الأمر الأول - أن الإعراب دال على معنى عارض فى الكلمة ، فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة ، لما بينهما من التناسب .

والأمر الثانى - أن الحركة أخف من الحرف وأقل منه ، وهى كافية فى الدلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخف الأقل ، فلا يتكلف غيره . ولذلك كثرت الحركات فى بابها ، وقل غيرها مما أعرب به ، وقدر غيرها بها ولم تقدر هى به .

والأمر الثالث - أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها . فلوجعل الحرف دليلا على الإعراب ، لأدى الأمر إلى أن يدل الشىء الواحد على معنيين وفى ذلك اشتراك . والأصل أن يخص كل معنى بدليل .

وإنما أعرب المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الستة بالحروف ؛ لأمر اقتضاه . فأعربوا المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف للفرق بينهما وبين المفرد .

ولم يعكس الأمر ؛ ليكون الأصل للأصل ، والفرع للفرع ، فإن الحركات أصل للحروف ، والمفرد أصل للمثنى والجمع .

وأعربوا الأسماء الستة بالحروف مع انتفاء العلة فى الظاهر ؛ لأنها تشبه المثنى لفظا ومعنى .

أما لفظا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان .

وأما معنى ، فلا ستلزام كل واحد منها آخر ، فالأب يستلزم ابنا - والأخ يستلزم أخاً - والحم لكونه من أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحداً منهما - وذو لكونه بمعنى صاحب ، يستلزم مصحوباً - والفم والهن ، يستلزمان صاحبهما .

٢٠ — الأصول لا تحتاج إلى علامات ، وإنما تحتاجها الفروع :

والدليل على ذلك أنهم جعلوا علامة التثنية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الإفراد .

كما جعلوا علامة الاستقبال فى المضارع ، فأدخلوا عليه السين ؛ لتدل على استقباله وهذا دليل على أن المضارع فى الأصل موضوع للحال . ولو كان الاستقبال فيه أصلا ، لما احتاج إلى علامة .

وكما جعلوا علامة التأنيث ، ولم يجعلوا علامة التذكير ؛ لما كان التأنيث فرع التذكير . وكما جعلوا « أل » علامة للتعريف ، ولم يجعلوا للتنكير علامة ؛ لأن التعريف فرع التنكير .

فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف ، جعلوا له علامة لم تكن فى التعريف ، وهى التنوين ، فتقول « فى سيبويه » : مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر » . وأشباه ذلك فى اللسان كثير .

٢١ — قد تكثر الفروع وتطرد حتى تصير كالأصول ، فتشبه الأصول بها :

ومن ثمة لما كثر تقديم المفعول به على الفاعل ، صار - وإن كان مؤخرا فى اللفظ كأنه مقدم فى الرتبة ، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل متقدماً ، والمفعول به مؤخرا ، كما فى قولك : « زان نوره الشجر » .

كما جاز أن يعود الضمير من المفعول به، إذا كان مقدماً على الفاعل، وإن كان مؤخراً، كما فى قولك: ضرب غلامه زيدٌ.

٢٢ — الأصل فى البناء السكون:

وإنما كان الأصل فى البناء السكون لثلاثة أمور:

الأمر الأول — أنه أخف من الحركة، فكان أحق بالأصالة؛ لخفته.

والأمر الثانى — أن البناء ضد الإعراب. وأصل الاعراب الحركات، فأصل البناء السكون.

والأمر الثالث — أن البناء يكسب الكلمة ثقلا، فناسب ذلك أصالة البناء على السكون.

وأما البناء على الحركة فلواحد من أربعة أمور:

الأمر الأول — أن يكون له أصل فى التمكن: كالمنادى، والظروف المقطوعة عن الإضافة، واسم «لا» النافية للجنس، والمركب العددى.

والأمر الثانى — أن يكون مفضلا على غيره: كالماضى؛ فقد بنى على حركة تفضيلا له على فعل الأمر.

والأمر الثالث — التخلص من التقاء الساكنين: كـ «أين، وكيف، وحيث، وأمس».

والأمر الرابع — أن تكون الحركة ضرورية، ويختص ذلك بالحروف الآحادية: كالباء، واللام، والواو، والفاء؛ لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولا، لفظا أو تقديراً.

فالأولية اللفظية كالباء فى قولك: «مررت بك» — والأولية الحكمية: كالكاف فى قولك: «رأيتك»؛ لأنها وإن كانت متصلة لفظا، فهى منفصلة تقديراً؛ لأن ضمير المنصوب فى حكم المنفصل، وإذا كانت منفصلة حكما، لزم الابتداء بالساكن حكما لو لم يحرك.

وهذا بخلاف الألف والواو فى قولك: «قاما، وقاموا»؛ لأن ضمير الفاعل ليس فى حكم المنفصل، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما.

٢٣ — الأصل فى الأسماء الصرف:

ولذلك يكفى فى الرجوع إليه أدنى شبهة؛ لأنه على وفق الدليل.

ومن ثمة صرف «أربع» من قولك: «مررت بنسوة أربع»، مع ما فيه من الوصف والوزن؛ نظراً لأصل وضعه، وهو العدد.

وإنما كان الأصل فى الأسماء الصرف لأمرين:

أولهما — أن الأصل فى الأسماء الإعراب، فينبغى أن تستوفى أنواعه.

وثانيهما — أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد، والصرف يحصل بغير سبب زائد. وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

فإن قيل: لِمَ لم تكن العلة الواحدة كافية فى منع الصرف؟

فالجواب: أن العلة الواحدة لم تكن كافية فى منع الصرف لثلاثة أوجه:

الوجه الأول — أن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل.

وشبهوا ذلك ببراءة الذمة؛ فإنها لما كانت هى الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين، وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها.

والوجه الثانى — أن الاسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة، ولو راعينا الوجه الواحد، وجعلنا له أثراً، لكان أكثر الأسماء غير منصرف، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل.

والوجه الثالث — أن الفعل فرع عن الاسم فى الإعراب، فلا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوى.

٢٤ — النكرة أصل، والمعرفة فرع عليها:

وإنما كان الأمر كذلك لثلاثة أوجه:

الوجه الأول — أنّ النكرة أعم من المعرفة. والعام قبل الخاص؛ لأنّ الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة.

فالشىء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد، فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً، أو موجوداً ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم، واللقب، والكنية.

وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم.

وكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه، فتقول: كل عالم رجل، ولا يجوز العكس.

وهكذا القول في «كل رجل إنسان».

والثاني — أنه لا يوجد معرفة إلا وله نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له: كـ «أحد، وديّار، وعريب»[1]. والكثير المستقل أولى بالأصلة.

والثالث — أن التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعية، بخلاف التنكير فإنه لا يحتاج إلى شيء من ذلك.

٢٥ — الفاعل هو الأصل في استحقاق الرفع، وغيره من المرفوعات محمول عليه:

وإنما كان الأمر كذلك؛ لأن الفعل موضوع لأن يلحق به ليس إلا، ومن ثم كان معموله أصلا، فاعلا كان أو مفعولا، فالفاعل إذن أصل المرفوعات، والمفعول به أصل المنصوبات.

وأيضا، فإن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب، إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها ما ظهر المراد. فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل منهما فاعلا ومفعولا.

وأما رفع المبتدأ والخبر، فلم يكن لأمر يخشى التباسه؛ وإنما لضرب من

---

(١) «ديار، وعريب» بمعنى «أحد»، و«أحد»: اسم لمن يتأتى منه الخطاب، يستوي فيه الواحد والجمع، والمؤنث والمذكر.

وثلاث الكلمات لا يستعمل في غير النفي، فتقول: «لا أحد في الدار — وما لدينا عريب، وليس في الوادي ديار».

الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل ؛ لأن كلا منهما مخبر عنه فافتقار المبتدأ إلى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل إلى الفعل الذى قبله ، ولذلك رفع المبتدأ والخبر .

٢٦ — الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل :

وإنما كان الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ؛ لأنه كالجزء منه .

والأصل فى المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل ؛ لأنه فضلة .

وإنما كان الفاعل بمنزلة الجزء من فعله لوجوه مختلفة :

أولها — أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة : كـ « نصرت ، ونصرنا » . ولم يسكنوه مع ضمير المفعول فى نحو « نصرنا أخوك » ؛ لأنه فى حكم المنفصل .

وثانيها — أنهم جعلوا النون فى الأمثلة الخمسة علامة لرفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

وثالثها — أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع دون توكيد ، لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

ورابعها — أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل ، دلالة على تأنيث الفاعل ، فكان كالجزء منه .

٢٧ — الأصل فى المبتدأ المخبر عنه أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة إلا بمسوغ :

وذلك لأن الخبر حكم ، والمبتدأ محكوم عليه ، والحكم على المجهول لا يفيد ، فلا بد إذن من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ ؛ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحيير السامع فيه فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده .

وإنما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا ، لتقدم حكمه - وهو الفعل أبدا ، فيتقرر مضمونه فى الذهن أولا ، ويعلم أنه صفة لما بعده ، وإن كان غير معين . فلا ينفر السامع عن الإصغاء لحصول فائدة ما

وبهذا التقرير يندفع ما يقال : لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم ، لكان قبل

الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على المجهول .

وحاصل الدفع : أن تخصيصه ليس بنفس الحكم ، وإنما بتقدمه وتقرره أولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر .

ولا يقال : يلزمه من ذلك جواز الابتداء بالنكرة ، إذا تقدم خبرها مطلقا ، كقولك : « قائم رجل » ، ولم يقولوا به ، لإمكان الفرق بأن تقديم الخبر خلاف الأصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل ، فإنه لازم أبدا

وأما المبتدأ المكتفى بمرفوعه ، فشرطه التنكير - كما نصوا عليه - ولا يحتاج لمسوغ ، لأنه محكوم به ، لا عليه ، فهو كالفعل ، ولهذا كان أصل الخبر التنكير ، وكان حقه ألا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل . وإنما اتصف بالتنكير ؛ لأن الاسم لا يخلو من أحدهما ، فجردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة ، وهو التعريف .

٢٨ — الأصل فى الخبر أن يكون نكرة :

وذلك لأنه مسند ، فأشبه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير ؛ إذهما من عوارض الاسم ، ولا يصح تجريد الاسم عنهما ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى علامة ، وهو التعريف ، وأبقيناه على الأصل ، وهو التنكير .

وأما قول النحاة : أصل الخبر التنكير ؛ لأن المسند ينبغى أن يكون مجهولا ، فليس بشىء ؛ لأن المسند ينبغى أن يكون معلوما كالمسند إليه .

وإنما الذى ينبغى أن يكون مجهولا ، هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول فى قولك : « محمد مجتهد » ، هو إسناد الاجتهاد إلى « محمد » ، لا نفس الاجتهاد .

فلا يضر تعريف لفظ الخبر ؛ لأن المجهول إسناد الخبر إلى المبتدأ ، وحمله عليه ، لا نفس الخبر ، وإنما جىء بالخبر نكرة فى الأغلب لمناسبة النكرة للمجهول .

٢٩ — الأصل فى المبتدأ التقديم ، وفى الخبر التأخير :

ومن ثمة جاز « فى داره زيد » ، وامتنع « صاحبها فى الدار » ، لأن الضمير

فى الأول عاد على متأخر لفظا متقدم رتبة — وفى الثانى عاد على متأخر لفظا ورتبة.

وإنما كان الأصل فى المبتدأ التقديم ؛ لأنه محكوم عليه ، ولا بد من وجوده قبل الحكم ، فقد صار فى اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه .

وأما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية ، فليكون الفعل عاملا فى المحكوم عليه . ومرتبة العامل قبل المعمول .

وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظى ، وهو العمل ، وألغى الأمر المعنوى ، وهو تقدم المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العمل طارىء . والاعتبار بالطارىء دون المطروء عليه .

وأما وجوب تقديم الحكم فى نحو « أقائم الزيدان » ؟ ، فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل ، ولاختلاف الطرفين فى العدد .

وقيل : إنما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم ، واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل . وقصدوا أيضاً الإيذان من أول الأمر بأنها فعلية ، فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذا أمكن صيرورته كلاماً باسم آخر .

٣٠ — الأصل فى الخبر المفرد أن يغاير المبتدأ لفظا ويتحد به معنى :

فتقول: « سعد كريم ، وبكر أخوك » ، وذلك لئلا يلزمه إلغاء الحمل ، إذا اتفقا لفظا ، وحمل أحد المتباينين على الآخر حملا هو هو ، إذا اختلفا معنى .

وقد يأتى الخبر على خلاف الأصل ، وذلك فى صورتين :

الصورة الأولى — أن يتحد به لفظا ومعنى للدلالة على الشهرة ، وعدم التغير كقول أبى النجم العجلى :

٦٧ — أنا أبو النجم وشعرى شعرى ... لله درى ، ما أجنّ صدرى !

من كلمات باقيات الحر ... تنام عينى وفؤادى يسرى .

مع العفاريت بأرض قفر [١]

أى : شعرى على ماثبت فى النفوس من جزالته لم يتغير ؛ لشهرته وذيوعه
وتقول : « أنا أنا ، وأنت أنت ، وهوهو » على المعنى المذكور .

ومنه « هم هم » فى قول فى أبى خراش الهذلى :

٦٨ — رفونى ، وقالوا : ياخويلد لا ترع فقلت ، وأنكرت الوجوه : هم هم [٢]

أى : هم المشهورون المعروفون الذين لم يتغيروا عما كانوا عليه .

ومنه قول الآخر :

٦٩ — وماخذّل قومى فأخضعَ للعدا ولكن إذا أدعوهم ، فهم هم [٣]

وحمل ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ مثل هذا على تقدير التشبيه ، أو تغاير المتعلق فى الجزائين .

فالتقدير فى « شعرى شعرى » : شعرى الآن مثل شعرى فيما مضى - وفى قوله تعالى: « والسابقون السابقون » [٤] : والسابقون إلى الخيرات ، السابقون إلى الجنات . . . وهكذا بقية الباب

---

(١) « أنا » : مبتدأ و « أبو النجم » : خبره ، وصح إيقاعه خبرا ؛ لتضمنه نوع وصفية ، واشتهاره بالكمال . والمعنى : أنا ذلك المعروف الموصوف بالكمال . و « الدرّ » فى الأصل : اللبن . ويقال فى المدح : « لله دره » ، أى : عمله . و « ما أجن صدرى » ا . : صيغة تعجب من الجنون . و « من كلمات » : متعلق بفعل التعجب و « من » : تعليلية ، أو ابتدائية .

(٢) « رفونى » : سكنونى من الرعب . اعتبر بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلا على مافى النفوس . و « لاترع » : لاتفزع ولا تخف .

(٣) « خذل » : خبر مقدم ، وهو جمع خاذل ، اسم فاعل مأخوذ من خذ له يخذ له ، إذا ترك نصرته ومعونته وتأخر عنه .

و « أخضعَ » : منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وأخضع ، أى : أذل وأستكين ، والخضوع قريب من الخشوع إلا أن الخشوع أكثر ما يستعمل فى الصوت ، والخضوع فى الأعناق .

و « هم هم » : مبتدأ وخبر . والمراد : أنهم الكاملون فى الشجاعة والشهامة .

(٤) الواقعة : ١٠ .

والصورة الثانية ـ أن يغايره لفظا ومعنى ، ويقع ذلك فى ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى ـ مساواته له فى معنى حقيقى ، أو مجازى .

(أ) فالمعنى الحقيقى ، كقوله تعالى : « النبى أولى من المؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم[١] » ، أى : مساويات لأمهاتهم فى التحريم والاحترام .

(ب) والمعنى المجازى ، كقول الشاعر :

٧٠ — ومجاشع قصب خوت أجوافها ... لو ينفخون من الخوارة طاروا[٢]

أى : مساوون للقصب الخاوية الأجواف فى طيرانها بالنفخ .

والحالة الثانية — تقدير المضاف من أحد الجزأين ، كقوله سبحانه : « هم درجات عند الله »[٣] ، أى : ذوو درجات .

ومنه قولهم : «الجود حاتم ، والشجاعة عنترة ، والشعر زهير» ، أى : جود حاتم ، وشجاعة عنترة ، وشعر زهير .

ومنه قولك : « دارى منك فرسخان » ، أى : بعد دارى .

والحالة الثالثة — المبالغة ، وذلك إذا كان أحد الجزأين معنى ، والآخر عينا فيجعل المعنى نفس العين مبالغة على طريق المجاز العقلى ، كقولك : « نهارك صائم وليلك قائم » .

ففى نحو « زيد صوم » ، يجعل « زيد نفس الصوم مبالغة .

ولا يقال : « زيد صوم » إلا إذا أدمن الصوم .

ومن ذلك قول الخنساء :

٧١ — فما عجول على بَوٍّ تطيف به ... لها حنينان : إصغار وإكبار

ترتع ما رتعت ، حتى إذا ادَّكرت ... فإنما هى إقبالٌ وإدبار

---

(١) « قصب » : خبر المبتدأ . و « أجوافها » : فاعل بـ « خوت » والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع صفة لـ « قصب » و « الخوارة » « الضعف » .

(٢) الأحزاب : ٦ . (٣) آل عمران : ١٦٣ .

لاتسمن الدهر فى أرض وإن ربعت … فإنما هى تحنان وتسجار
يوماً بأوجد منى يوم فارقنى … صخر وللدهر إحلاء وإمرار(١)

وقوله جل ثناؤه : ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر »(٢) .

وإذا حملنا مثل هذا على إيجاز الحذف ، أو المجاز المرسل » ، جاز ، ولكنه يخلو حينئذ من معنى المبالغة .

٣١ — الأصل فى خبر المبتدأ ألا يقترن بالفاء :

وذلك لأن نسبته إلى المبتدأ كنسبة الفعل إلى الفاعل ، والصفة إلى الموصوف ومن ثمة لم يقترن بها وجوبا .

ولما كان بعض المبتدءات يشبه أدوات الشرط فى العموم ، جاز اقتران خبره بالفاء ، ولكنه حينئذ يؤخر عن المبتدأ وجوبا ، فتقول : « الذى ينصرنى

---

(١) « العجول » ، بوزن رسول : الناقة التى يموت ولدها ، وهو صغير . ومعناها الخلوج ، والسلوب ، والواله ، والفاقد . و « البو » : جلد ولد الناقة يحشى ثماما أو غيره ، ويدنى منها لتر أمه وتعطف عليه . و « الإصغار » : حنين الناقة اذا خفضته . و « الإكبار » حنينها اذا رفعته .

و « ترتع » : ترعى ، يقال : رتعت ، الإبل ، وأرتعتها ، إذا تركتها ترعى . و « ما » فى « مارتعت » : مصدرية ظرفية . و « ادكرت » : تذكرت ، أى : ولدها .

والمعنى أن هذه الناقة ترعى مادامت ناسية ولدها الذى ذبح ، فإذا تذكرته أخذتها رعدة وقلق واضطراب ، فصارت تقبل وتدبر ، لايقر لها قرار ، فقد جعلت الناقة نفس الإقبال والإدبار توسعاً .

و « ربعت » : أصابها مطر الربيع . و « التحنان » : مصدر حنت الناقة تحن إذا طربت فى إثر ولدها . و « التسجار » : مصدر سجرت الناقة ، إذا حنت حنينا يمتد ويطول و « بأوجد » خبر « ما » الحجازية . و « إحلاء وإمرار » ، أى : يأتى مرة بما يحلو ، ومرة بما يمر .

(٢) البقرة : ١٧٧ .

فله درهم » ؛ نظرا إلى أصل الفاء الذى هو التعقيب ، وأيضا لكونه فاء الجزاء ، وهو عقيب الشرط ؛ لاستحقاق أداته صدر الكلام .

وإنما جيء بالفاء فى الخبر ، لتنص على مراد المتكلم من ترتب شيء على شيء كترتب الدرهم على النصر مثلا فى المثال السابق .

ويقترن الخبر بالفاء جوازا إذا كان موصولا بفعل لاحرف شرط معه ، أو بظرف ، أو بجار ومجرور — أو كان موصوفا بواحد من هذه الثلاثة — أو مضافاً إلى الموصول أو الموصوف المذكورين — أو موصوفا بالموصول المذكور بشرط استقبال معنى الصلة أو الصفة فى الجميع ، فتقول : « الذى يقرأ القرآن ، أو عندك ، أو فى الدار ، فله درهم - ورجل يسألنى ، أو عندك ، أو فى المسجد ، فله عطاء جزيل - وغلام الذى عندك ، فلا درهم له - وكل الذى تفعل أو فى الصحيفة فلك أو عليك - وكل رجل عندك ، أو فى المكتبة فسعيد - والسعى الذى تسعاه ، أو عندك ، أو بين يديك ، فستلقاه » .

وقد تدخل الفاء على خبر « كل » مضافا إلى غير موصوف ، كقولك : « كل نعمة فمن الله » ، أو موصوف بغير ماذكر ، كقول الشاعر :

٧٣ — كل أمر مباعد أو مدانى ... فمنوط بحكمة المتعالى(١)

ويجوز دخول الفاء فى الخبر مع تقييد الصلة أو الصفة أو الموصوف ، فتقول : « السعى الذى تسعاه فى الخير ، فستلقاه - وكل رجل يقرأ القرآن فى المسجد فله كذا - وكل رجل كريم يزورنى ، فله الفضل » .

وذلك لأن قلة العموم لاتخرج المبتدأ عن شبهه باسم الشرط ؛ بدليل أنها توجد فى الشرط نفسه ، كقولك : « من يقم فى المسجد فله درهم » .

---

(١) « مباعد » : بعيد ، وهو صفة للمضاف اليه . والفاء فى قوله : « فمنوط » زائدة للنص على المراد من أول الأمر . و « منوط » : خبر المبتدأ . ومعناه : مرتبط ومتعلق .

فلا يجوز دخول الفاء إذا كان مع الفعل حرف شرط ، فلا تقول : « الذى- إن يزرنى أكرمه - فمكرم » ؛ لأنها إنما دخلت فى الخبر لشبه المبتدأ بالشرط ، وهو هنا منتفٍ إذ لا يدخل شرط على شرط فى مثل هذا .

ولا يجوز فى الموصول بغير الفعل والظرف ، فلا تقول : « الذى أبوه محسن فمكرم » ، خلافاً لابن السرّاج - ولا « القائم فزيد » ، ولا « القائم فاضربه » ، خلافا لابن مالك فى التسهيل ؛ فإنه صرّح فيه بجوازه ، ومثل له فى شرحه بقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ، نكالا من الله ، والله عزيز حكيم »(١) .

ولا يجوز فى فاقد الاستقبال : فلا تقول : « الذى زارانا أمس ، فله كذا » وأجازه بعضهم ، تمسكا بظاهر قوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان ، فبإذن الله »(٢) . وأول على معنى : وما يتبيّن إصابته إياكم ؛ لأنه لا يشترط لفظها ومن ذلك قوله سبحانه : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير »(٣) .

ويدل على أن « ما » موصولة » ، سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر .
وإذا دخل شىء من النواسخ على المبتدأ الذى اقترن خبره بالفاء ، سوى « إنّ ، وأنّ ، ولكن » ، أزال الفاء بإجماع المحققين ؛ لزوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول الناسخ ؛ لأن اسم الشرط لازم التصدير ، فلا يعمل فيه ماقبله ، وهنا تقدم الناسخ على المبتدأ ، وعمل فيه .

فإن كان الناسخ « إنّ ، أو أنّ ، أو لكنّ » جاز بقاء الفاء ؛ لأن هذه الأدوات ضعيفة فى العمل ؛ إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ، ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم : مراعاة لمحل الابتداء ؛ بخلاف « ليت ولعل وكأن » ، فإنها قوية فى العمل ؛ لتغييرها المعنى .

---

(١) المائدة : ٣٨ . (٢) آل عمران ١٦٦ .
(٣) الشورى : ٣٠ .

وقد نص على ذلك فى « إنَّ وأنَّ » سيبويه ، وهو الصحيح الذى ورد به القرآن الكريم ، عندقوله تعالى : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا ، فلاخوف عليهم ، ولا هم يحزنون [١] » ، وقوله سبحانه : إن الذين كفروا وماتوا ، وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهباً ، ولو افتدى به [٢] » ، وقوله جل ثناؤه : « إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغيرحق ، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، فبشرهم بعذاب أليم » [٣] ، وقوله عز وجل : « قل : إن الموت الذى تفرون منه ، فإنه ملاقيكم ، ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة ، فينبئكم بما كنتم تعلمون [٤] » ، وقوله تقدست أسماؤه : « واعلموا أنما غنمتم من شىء ، فأن لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » . [٥]

وأما مع « لكن » ، فقد ورد فى قول الشاعر :

٧٣ — بكل داهية ألقى العداء وقد   يظن أنى فى مكرى بهم فزع

كلا ، ولكنَّ ما أبديه من فَرَقٍ   فكىْ يغروا ، فيغربهم بى الطمع [٦]

وقول الآخر :

---

(١) الأحقاف : ١٣ .   (٢) آل عمران : ٩١ .

(٣) آل عمران : ٢١ .   (٤) الجمعة : ٨ .

(٥) الأنفال : ٤١ .

(٦) الداهية : الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور . و « العداء » : الأعداء ، وهو جمع عدو وأصله : « عداً » ، فمد على مذهب الكوفيين . والواو فى « وقد » : حالية . والمصدر المؤول من « أنى بهم فزع » : نائب فاعل . و « فزع » : خائف مذعور . و « كلا » : حرف ردع وزجر . و « ما » : اسم موصول اسم « لكن » و « فرق » : خائف جزع ، وبابه « فرح » : والفاء فى « فكى » : زائدة . و « كى » تعليلية زائدة .

٧٤ — فوالله ما فارقتكم قاليًا لكم ولكنّ ما يُقضى فسوف يكون (١)

٣٢ — الأصل فى الخبر أن يكون مفرداً :

والمراد بالمفرد هنا (٢) : ماليس جملة ولاشبه جملة ، كقولك : « محمد فاهم ، وهند فاضلة ، والمحمدان فاهمان ، والهندان فاضلتان ، والمحمدون فاهمون ، والهندات فاضلات » .

وإنما كان الأصل فى الخبر الإفراد ؛ لأن الجملة أو شبهها ترد إليه ، فقولك : « زيد فهم الدرس » فى قوة قولك : زيد فاهم الدرس » — وقولك: « سعيد أبوه كريم » فى قوة قولك : « سعيد كريم الأب » — وقولك : « بكر فى الدار أو عندك » فى قوة قولك : « بكر مستقر فى الدار أو عندك » .

٣٣ — الأصل فى الاستثناء أن يكون بـ « إلا » :

وإنما كانت « إلا » هى الأصل فى الاستثناء لأربعة أوجه :

الوجه الأول — أنها حرف ، والاستثناء معنى ، والموضوع لإفادة المعانى إنما هو الحرف ، كالنفى ، والاستفهام ، والنداء .

والوجه الثانى — أنها تقع فى الاستثناء فقط ، أما غيرها ، فيقع فى أمكنة مخصوصة بها . ويستعمل فى أبواب أخر .

والوجه الثالث — أنها تنقل الكلام من حال العموم إلى حال الخصوص كما أن «ما» تنقله من حال الإيجاب إلى حال النفى - والهمزة من الخبر إلى الاستخبار و « أل » من النكرة إلى المعرفة .

---

(١) قاليا : كارها مبغضاً ، وهو حال . والواو فى « فوالله » : حرف قسم وجر . و « ما » اسم موصول اسم « لكن » . و « يكون » فعل مضارع تام بمعنى يحصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه . والجملة فى محل رفع خبر « لكن » .

(٢) المفرد فى الأصل : القائم بنفسه ، وهو فى باب الإعراب : ماليس مثنى ولا مجموعًا ولا ملحقاً بهما ، ولا من الأسماء الستة — وفى باب الخبر والحال : ماليس جملة ولاشبه جملة — وفى باب النداء ولا النافية للجنس : ماليس مضافا ولا شبيها بالمضاف .

والوجه الرابع — أنه يكتفى بها عن ذكر المستثنى منه فى الاستثناء المفرغ فى نحو قولك : « ماقام إلا زيد » .

وأما ماعداها مما يستثنى به ، فموضوع موضعها ، ومحمول عليها ؛ لمشابهة بينهما .

٣٤ — الأصل فى « إلا » الاستثناء ، وفى « غير » الصفة :

وقد استعملت « إلا » وصفاً فى قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (١) » — و « غير » للاستثناء فى نحو قولك : « قام القوم غير زيد » .

وإنما كان الأصل فى « غير » أن تكون صفة ؛ لأنها فى معنى اسم الفاعل ، فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها ، إما بالذات ، كقولك : « مررت برجل غير زيد » — وإما بالوصف ، كقولك : « دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به » .

وإنما حملت « إلا » على « غير » فى الوصف بها ، وحملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء بها ؛ لأن الأصل فى « إلا » مغايرة ما بعدها لما قبلها ، نفيا أو إثباتا وفى « غير » أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتاً أو صفة فلما اجتمع ما بعد « إلا » ، وما بعد « غير » فى معنى المغايرة ، حملت « إلا » على « غير » فى الصفة ، فصار ما بعد « إلا » مغايراً لما قبلها ذاتاً أو صفة ، دون اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتاً .

وحملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء ، فصار مابعدها مغايراً لما قبلها نفياً أو إثباياً دون اعتبار مغايرته له ذاتاً أو صفة ، إلا أن حمل « غير » على « إلا » أكثر من حمل « إلا » على « غير » ؛ لأن « غير » اسم . والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف ، فلذا تقع « غير » فى جميع مواقع « إلا » .

٣٥ — الأصل فى الاستثناء الاتصال :

وإنما كان الأصل فى الاستثناء الاتصال ، لتبادر الذهن إلى المتصل عند التجرد من القرائن ؛ لأن المستثنى فيه يكون بعضاً من المستثنى منه .

---

(١) الأنبياء .. ٢٢ .

ومن ثمة اشترطوا فى المنقطع أن يناسب المستثنى منه فى الحكم ، فلا يقال : « تكلم القوم إلا ثعبانا » ؛ لأن الثعبان لايتكلم - ولا « صهلت الخيل إلا الإبل » لأن الإبل لاتصهل .

٣٦ — الأصل فى الجر أن يكون بالحرف :

وإنما كان الأصل فى الجر أن يكون بحروف الجر ؛ لأن المضاف مردود فى التأويل إليه ؛ فإن الجر عند التحقيق بـ « من » أو « فى » أو اللام .

فتقدر « من » إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كـ « ثوب خزّ ، وخاتم فضة » ، فإن التقدير : ثوب من خز ، وخاتم من فضة — ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة .

وتقدر « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، حقيقياً كان الظرف أو مجازياً ، زمانيا كان أو مكانيا .

فالظرف الحقيقى ، كقوله تعالى : « بل مكر الليل والنهار[1] » ، وقوله سبحانه : « ياصاحبي السجن[2] » .

والظرف المجازى ، كقوله سبحانه . « وهو ألد الخصام[3] » .

وتقدر اللام فى غير ذلك ، كثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ويد بكر ، وعلم النحو ، وشجر التوت ، وعنده ، ومعه » .

٣٧ — الباء هى الأصل فى حرف القسم :

ولذلك اختصت بجواز ذكر الفعل معها فى نحو قولك : « أقسم بالله لتأكلن هذا الطعام » - وبدخولها على الضمير فى نحو قولك : « بك لأنتصرن » - واستعمالها فى القسم الاستعطافى ، كقولك : « بالله ، هل رأيت الحق » ؟ ! .

---

(١) سبأ : ٣٣ . (٢) يوسف : ٣٩ . (٣) البقرة : ٢٠٤ .

٣٨ — الأصل فى الكلام الحقيقة :

وإنما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة ، أو بشاعتها ، أو جهلها للتكلم أو المخاطب أوشهرة المجاز ، أو المبالغة مع الإيجاز ، أو تعظيم المخاطب ، أو موافقة الروىّ ، أو السجع ، أو المطابقة ، أو المقابلة ، أو المجانسة ، أو نحو ذلك .

فإذا قلت : « سلام على المجلس الكريم - أو رأيت أسداً شاكى السلاح » عادلا بذلك إلى المجاز ، كان فى الأول تعظيما للمخاطب ، وتشريفاً له أن يخاطب بلقبه - وفى الثانى أقوى وآكد من أن يقال : « رأيت شجاعاً » .

وهكذا يقال فى نظائره .

٣٩ — الأصل أن يكون لكل مجاز حقيقة :

بدليل الغلبة، وإن لم يجب ، ألا ترى إلى كلمة « رحمان » ، فإنها استعملت مجازاً فى المنعم على العموم ، ولم يستعمل في المعنى الأصلى الحقيقى ، وهو رقة القلب ، فلفظ « رحمان » إذن مجاز [١] لم يتفرع عن حقيقة [٢] .

٤٠ — الأصل فى حرف العطف ألا يحذف :

وذلك لأنه جىء به نائباً عن العامل ، ففى حذفه حينئذ إجحاف باللفظ ، ولكنهم أجازوا العطف عند الاختلاف فى اللفظ والمعنى ، كعطف الصفات بعضها على بعض فى قوله تعالى : «وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد» [٣] وقوله سبحانه : « عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيراً منكن مسلمات مؤمنات ، قانتات ، تائبات ، عابدات ، سائحات ، ثيبات وأبكاراً » [٤] .

---

(١) المجاز : هو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة .
(٢) الحقيقة : هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح التخاطب .
(٣) البروج : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٤) التحريم : ٥ .

ومنعوا العطف عند الاختلاف فى اللفظ دون المعنى ، كقولهم فى الرمان : « هذا حلو حامض » أى : مُزٌّ — وفى الأضبط الذى يعمل بكلتا يديه : « هذا أعسر أيسر » .

وذلك لأن الوصف فى المعنى شىء واحد ، والعطف يقتضى المغايرة .

وأوجبوا العطف عند اختلاف الوصف لاختلاف الموصوف ، كقولهم : إخوتك كاتب وشاعر ومؤرخ — وزيد طويل ؛ قصير » .

٤١ — الأصل فى الحال أن تكون نكرة ، وفى صاحبها أن يكون معرفة :

وإنما كان الأصل فى الحال أن تكون نكرة ؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً ، إذا كان صاحبها منصوبا ؛ لأن الغالب كونها مشتقة ، وصاحبها معرفة .

ثم حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وإنما كان الأصل فى صاحبها أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه بالحال فى المعنى فهو بذلك كالمبتدأ .

ولم يشبه بالفاعل، فينكّر مثله ، مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه ؛ لأن شبهه بالمبتدأ أقوى ؛ لتأخر المحكوم به مع كل ، بخلاف الفاعل .

٤٢ — الأصل فى « إن » المخففة أن توصل بفعل من الأفعال الناسخة :

وذلك لأن « إنّ » المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما ضعفت بالتخفيف ، وزال اختصاصها بهما ، عوضوها عنهما كثرة الدخول على فعل يختص بهما ، وهو الناسخ ؛ مراعاة لحقها فى الجملة .

والأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع :

نوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر حقيقة أو تأويلا ، وهو كان وأخواتها .

ونوع يرفع المبتدأ وينصب الخبر تأويلا ، وهو كاد وأخواتها .

ونوع ينصبهما معا ، وهو ظن وأخواتها .

فمن الأول قوله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله[١] » .

ومن الثانى قوله سبحانه : « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر »[٢] .

ومن الثالث قول جل جلاله : « وإن نظنك لمن الكاذبين[٣] » .

٤٣ — الأصل فى الجواب أن يشاكل السؤال :

فإذا كانت جملة السؤال اسمية ، فينبغى أن يكون الجواب كذلك .

ويأتى التوافق أيضا فى الجواب المقدر ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ - قالوا : خيراً[٤] » ، حيث تطابقا فى الفعلية .

وإنما لم يقع التطابق فى قوله سبحانه : « وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربكم ؟ - قالوا : أساطير الأولين[٥] » ؛ لأنهم لو طابقوا لكانوا مقرين بالإنزال ، وهم من الإذعان على مفاوز .

٤٤ — الأصل عدم التقدير :

وذلك لأن الشأن فى الكلام أن يؤتى به على الحالة الأولى ، فيستفاد المعنى المراد من الكلام المنطوق به .

٤٥ — الأصل أن يقدر الشىء فى مكانه الأصلى :

فيجب أن يقدر الخبر مؤخراً فى نحو قولهم : « كل رجل وضيعته » — والمبتدأ مقدما فى نحو قولهم : « سَقْياً لزيد ، ورَعْياً لعمرو » .

وإنما كان الأمر كذلك لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشىء فى غير محله .

---

(١) البقرة : ١٤٣ .
(٢) القلم : ٥١ .
(٣) الشعراء : ١٨٦ .
(٤) النحل : ٣٠ .
(٥) النحل : ٢٤ .

٤٦ — الحذف خلاف الأصل :

ولذلك كان قول الكسائي : إن « الأناس ، والناس » لغتان بمعنى واحد ، وليس أحدهما مشتقا من الآخر- هو الوجه ؛ لأنهما مادتان مختلفتان في الاشتقاق

فـ « الأناس » من (أ ن س) ، و« الناس » من (ن و س) .

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن الحذف تغيير ، والتغيير خلاف الأصل .

وكذلك كان قول بعضهم في الكاف- من قوله تعالى : « ليس كمثله شيء[1] » إنها أصلية ، والمثل بمعنى الوصف ، أو الذات ، أي : ليس كوصفه أو ذاته شيء

٤٧ — الأصل في المفاعلة أن تكون من اثنين فصاعدا :

فيفعل كلاهما بصاحبه مايفعله هو بالآخر ، وحينئذ فكل واحد فاعل ومفعول من حيث المعنى .

ألا ترى إلى قولك : « قاتلت العدو ، وحاربته » ؛ فإن القتل والحرب صادر من الجانبين وواقع عليهما في آن واحد .

ومن ثمة لايجوز حمل الصائم في قوله صلى الله عليه وسلم : فإن شوتم . . . » على هذا الباب ؛ لأنه منهي عن السباب .

وقد تكون المفاعلة من جانب واحد ، لكن بينه وبين غيره كقولك : « عاقبت اللص » ، فهي محمولة على الفعل الثلاثي .

وقد عُلِمَ بذلك أن المفاعلة إن كانت من اثنين ، كانت من كل واحد - وإن كانت بينهما كانت من أحدهما .

ولا تكاد تستعمل المفاعلة من واحد ، ولها فعل ثلاثي من لفظها .

ومن النادر قولهم : « صادمه الحمار » ، بمعنى . صدمه - و « زاحمه اللص » ، بمعنى . زحمه - و « شاتمه اللئيم » ، بمعنى . شتمه .

---

(١) الشورى : ١١ .

ويدل على هذا ، قوله صلى الله عليه وسلم : « وإن امرؤ قاتله أو شاتمه ، فليقل إنى صائم » ، فيجوز « شُتِيم وشُوتِم » ، ولكن الأولى « شُتِيم » بغير واو ؛ لأنه من الباب الغالب .

٤٨ — الأصل فى حذف العائد أن يكون من الصلة ، لا من الصفة ولا من الخبر :

وإنما كان الحذف من الصلة هو الأصل ؛ لأن الصلة أشد ارتباطا بالموصول ، فلا غنى له عنها ؛ فإن الموصول وصلته فى « قوة المفرد » ؛ ألا ترى إلى قولك : « جاء الذى ضربت » ، فإنه فى قوة قولك : « جاء المضروب » ، فكأنهم استطالوا الاسم ، وأن يكون أربعة أشياء كشىء واحد ، فكرهوا طوله ، كما كرهوا « اشهيباب » و« احميرار » ونحوه ، فخففوه بحذف الياء ، وقالوا : « اشهباب » و« احمرار » فلما استطالوا الاسم بصلته ، حذفوا من صلته العائد تخفيفا .

وإنما حذفوا العائد دون غيره من الصلة ، إذ لم يكن سبيل إلى حذف الموصول لأنه هو الاسم — ولا إلى حذف الفعل ؛ لأنه هو الصلة - ولا إلى حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لايستغنى عنه ، فحذفوا العائد .

وإنما كان الحذف فى الصفة أنقص حسنا منه فى الصلة ، لأن الموصوف قائم بنفسه ؛ فإن الصفة ليست من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته ، وإنما هى للتوضيح .

ثم الحذف بعدها فى الصفة أحسن منه فى خبر المبتدأ ؛ لانفصال الخبر عن المبتدأ ؛ نظرا لأنه محكوم عليه ، فالصفة مع الموصوف فى نحو قولك : « جاءنى رجل يتكلم » - جزء الجملة ، بخلاف الخبر فى نحو قولهم : « السمن منوان بدرهم » ، فإنه مع المبتدأ جملة ، فالتخفيف فيما هو ككلمة واحدة أولى .

٤٩ — الحذف للجزم أصل للحذف للنصب :

وإنما كان الأمر كذلك ، لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الأصل الأصيل فى الجزم .

ووجه المناسبة أن كلا منهما عدم الشيء ، فالسكون عدم للحركة ، والحذف عدم الحرف .

فالحذف للنصب محمول على الحذف للجزم ، كما حمل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده ، لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص .

٥٠ ــ الكسر هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين :

وإنما كان الكسر هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛ لأنه من سجية النفس وطبيعتها ، إذا لم تستكره على حركة أخرى .

ألا ترى إلى الميم فى قولك : « افهم الدرس » ـ أو الى السين فى قولك : « لم يجلس القادم » ؛ فإن كلا منهما واجب التسكين للبناء فى الأول ، وللإعراب فى الثانى . ثم حركا فى هذين التركيبين للتخلص من التقاء الساكنين ، ولو رمت فتحهما لكان ثقيلا ؛ ولو شئت ضمهما لكان أثقل .

٥١ ـ الأصل فى الأسماء المختصة بالمؤنث ألا تدخلها التاء :

وذلك كـ « عجوز ، وأتان ، وقلوص ، وعناق ، وأرنب ، وضبع » .

وقد تدخل التاء فى هذا النوع ؛ تأكيدا للفرق بين المذكر والمؤنث ؛ كـ « ناقة ، ونعجة » ، فإن مقابلهما « جمل ، وكبش » .

وكان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ خاص به ، كما قالوا : « عَيْر ، وأتان وجدى ، وعناق ، وحصان ، وحِجْر » .

ولكنهم خالفوا أن يطول عليهم الأمر ؛ وتكثر عليهم الألفاظ ؛ فاختصروا ذلك ؛ وأتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث تارة فى الصفة ، كـ « ضارب وضاربة » ـ وتارة فى الاسم ، كـ « امرىء وامرأة ، وبلد ، وبلدة » .

ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد ، وحرصا على البيان ، فقالوا : « كبش ونعجة ـ وجمل وناقة ـ وبلد ومدينة » .

٥٢ ــ الأصل فى الأسماء التذكير ، فالتأنيث فرع عليه :

ومن ثمة تحمل على التذكير عند فقدان علامة التأنيث .

فـ « المنديل » مذكر ، ولا يجوز التأنيث فيه ؛ لعدم ظهور علامته فى التصغير أو الجمع ، أو الوصف ، فلا يقال : « مُنَيْديلة » ، ولا مَنديلات » ، ولا منديل حسنة » .

فإذا فقدت علامة التأنيث مع كونها طارئة على الاسم ؛ تعين التذكير الذى هو الأصل .

وإنما كان الأصل فى الأسماء التذكير لوجهين :

أولهما ـ أن الأسماء قبل الاطلاع عليها يعبر عنها بلفظ مذكر ، كـ « شىء ، أو حيوان ، أو إنسان » . فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة .

وثانيهما ـ أن للمؤنث علامة تدل على فرعيته ؛ لفظية أو معنوية .

فاللفظية : هى التاء والألف بنوعيها ، فالتاء ؛ كقولك : « فاهمة ، وعالمة » ـ والألف كقولك : « حبلى . ونجلاء » .

وأما المعنوية : فهى أن كمال المذكر مقصود بالذات ، ونقصان المؤنث مقصود بالغرض . ونقصان الغرض فرع على كمال الذات .

والحمـــد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنّا لنهتدى لو لا أنْ هدانا الله ؟ .

الأسئلة والتطبيقات

١ — متى نشأت « القواعد الكلية ، والأصول العامة » فى النحو العربى ؟ ، وبماذا أسهم المؤلف فيها ؟ .

٢ — مامكانة القواعد الكلية ، والأصول العامة » فى الميدان اللغوى ؟ .

٣ — اشرح بشىء من التفصيل المراد من المصطلحات الآتية .

[القواعد - الأصول - القوانين - الأقيسة - الضوابط]

٤ — وضح نوع الابتناء فى الأصول الآتية :

[جدار البيت - جذوع الأشجار - الحقيقة بالنسبة للمجاز - العلة بالنسبة للمعلول]

٥ — وضح معنى الأصل فيما يأتى :

(ا) الأصل فى هذه المسألة الكتاب ، والسنة ، والإجماع .

(ب) الأصل مقدم على الطارىء .

(ج) الأصل فى الاشتقاق أن يكون من المصادر .

(د) الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات .

(هـ) الأصل فى المبنى أن يسكن .

(و) الأصل فى العلامة أن تكون ملزومة ، لا لازمة .

(ز) الأصل فى الأسماء الإعراب ، وفى الأفعال البناء .

(ح) الفاعل فى الأصل . من أوجد الفعل .

(ط) الأصل فى حذف العائد من الصلة .

(ى) الأصل فى المبتدأ التقديم .

٦ — ما المراد بالقياس لغة ؟ وما أنواعه فى الفكر الإنسانى ؟ وما المراد به فى قولهم « إعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس » ؟ .

٧ — ما الفرق بين القواعد الكلية ، والأصول العامة .

٨ — ما المراد بالقواعد الكلية ؟ وعلى أى أساس تم تقسيمها إلى عامة وخاصة؟ ولماذا كان تقليل القواعد أولى من تكثيرها ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل .

٩ — لماذا آثر المؤلف تعريف النحو بأنه « قواعد مستنبطة من استقراء النصوص العربية المعتمدة ؛ تعصم مراعاتها اللسان من الخطأ فى القول » ، وإذا كان لعلم النحو تعريف آخر ، فما هو ، وما الفرق بين التعريفين حينئذ ؟ .

١٠ — اذكر تعريف السيوطى لعلم « أصول النحو » ثم اشرح هذا التعريف .

١١ — اذكر تعريف المؤلف لعلم « القواعد الكلية ، والأصول العامة » ، ثم اشرح هذا التعريف .

١٢ — ما علاقة القواعد الكلية ، والأصول العامة بالنحو وأصوله ؟ .

١٣ — أيهما أولى ، أن يكون الصرف قسما من النحو ، أم قسيما له ! ولماذا؟ .

١٤ — وضح حقيقة الارتجال لغة ، واصطلاحا .

١٥ — ما الفرق بين الارتجال الحقيقى ، والارتجال الاعتبارى ؟ .

١٦ — ما دور الارتجال فى نمو اللغة ؟ .

١٧ — ما الفرق بين العربية الفصحى ، والعربية الدارجة ؟ .

١٨ — كيف نقلل من شيوع العربية الدارجة ؟ .

١٩ — وضح حقيقة الشاهد والمثال فى العرف النحوى ، ثم اشرح الفرق بينهما .

٢٠ — ما حقيقة الوضع اللغوى ؟ وما الفرق بين الوضع القصدى والوضع التبعى ؟ .

٢١ — لماذا حكم اللغويون على « صه » بأنه كلام تام ، ولم يحكموا على « اسكت » إذا قصد لفظه بهذا الحكم ، مع أن مدلولهما واحد فى الحالين ؟ .

٢٢ — ما المراد بالإسناد اللفظى ؟ وماأثره فى نوع الكلمة ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل .

٢٣ — لماذا اختلف الأداء الصوتى لأحادىّ الوضع وثنائيّه ؟ — اشرح ذلك مع التعليل .

٢٤ — هل يجوز أن يقال فى أداة التنبيه « هاء التنبيه » ؟ ولماذا ؟ .

٢٥ — لماذا خطأ المحققون التعبير بالألف واللام عن « أداة التعريف » ؟ .

٢٦ — ماالذى يترتب على نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية ، ولماذا قطعوا همزة الوصل فى الأفعال والحروف ، دون الأسماء ؟

٢٧ — لماذا عوّل اللغويون فى الثقل والخفة على المعنى، دون اللفظ ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل .

٢٨ — ما الدليل على أن الاسم أخف من الصفة ؟ .

٢٩ — ماالدليل على أن الفعل أثقل من الاسم ؟ .

٣٠ — لماذا منع النحاة تثنية الأفعال وجمعها ؟ وهل من التثنية والجمع قولهم : « يفعلان ، ويفعلون » ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

٣١ — ما الفرق بين الجملة والكلام ؟ ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

٣٢ — وضح نوع الجملة فيما يأتى :

﴿ انطلق القطار ـ السيارة مسرعة ـ قضى الأمر ـ أمسافر أخواك ؟ ـ مازالت الدنيا بخير ـ ظننت الجو دافئا ـ هيهات الرحيل ـ إن اتقيت الله نجوت ـ أعندكم تلفاز؟ ـ أفى بيتكم تكييف؟ ـ ليتكم تفهمون كلامى فتفوزوا ـ مسرعاً أقبل الشرطى يارفيقا بالعباد ـ والله لاتنصرنّ ﴾ .

٣٣ — متى تتحد الجملة بالمفرد فى المعنى ؟ وما أثر ذلك فى اللفظ ؟ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

٣٤ — اشرح بشىء من التفصيل الفرق بين العلامة والحد فى ظلال الفكر النحوى .

٣٥ — ما المراد بالأعجمى فى العرف النحوى ؟، وإذا استعمل الأعجمى فى اللسان العربى ، فما حكمه ؟

٣٦ — يرى بعض النحويين جواز الصرف وعدمه فى الكلمات الآتية ـ فلماذا ؟

[سَعْدُون — شَيْخُون — زَيْدُون — عَبْدُون]

٣٧ — ما معنى الذلاقة ، وما حروفها ، وهل لهذه الحروف من دور فى اللفظ العربى ؟ ولماذا ؟ .

٣٨ — وضح الفرق بين « الفصل والباب والكتاب » فى اللغة والاصطلاح .

٣٩ — لماذا حكم النحاة على الكلمات الآتية بالعجمة ؟ :

﴿ موسيقا ـ موسيقار ـ مهندس ـ دكتور ـ بكالوريا ـ بكالوريوس ـ ليسانس دبلوم ـ ماجستير ـ دكتوراه ـ بندق ـ فيلاً ـ شمشون ـ كيلو ـ سافو ـ جرموق صهريج ـ كنج سايز ـ شطرنج ـ زوسر ـ كاغد ـ طالوت ـ آدم ـ قلم ـ متر ﴾

٤٠ — لمـــاذا لم يحكم النحاة على الكلمات الآتية بالعجمة ، مع أنها ختمت بالواو ؟ .

[هو ـ يدعو ـ أخو الهدى]

٤١ — كيف يحكمون على الجمل بالتنكير ، مع أن ذلك من خواص الأسماء ؟

٤٢ — لماذا وصفوا الجمل بالتنكير ، دون التعريف ؟ .

٤٣ — لماذا اختصت الجمل بوصف النكرات دون المعارف ؟ .

٤٤ — ما الذى أفادته الكلمات التى تحتها خط فيما يأتى ؟ :

ا — مررت بالرجل الذى قُتِل أبوه .

ب — أيها الرجل ، أقبل .

جـ — رأيت الرجل ذا الجاه .

٤٥ — لماذا حكموا على الأفعال بالتنكير ، دون التعريف ؟ .

٤٦ — كيف جازت إضافة الظروف الزمانية إلى الأفعال ، مع أن الإضافة من خصائص الأسماء ؟ .

٤٧ — إذا كانت الأفعال كلها نكرت ، فهل معنى ذلك أنه يجوز تعريفها ، كما تعرف النكرات ؟ ، ولماذا ؟ .

٤٨ — لماذا حكموا على الأفعال كلها بالتذكير ، دون التأنيث ؟ .

٤٩ — لماذا يكره النحاة اجتماع الأمثال ؟ ، وما المراد بالأمثال عندهم ؟ ، وكيف يفرون منها ؟ ، وما نوع الأمثال المستكره تواليها فى عرفهم ؟ — اشرح ذلك بشىء من التفصيل .

٥٠ — لماذا منع النحاة حذف الحال فيما يأتى ؟ :

ا — فإن خفتم ، فرجالا أو ركبانا .

ب — أكثر شربى الماء مشاوجا .

٥١ — لماذا منع الكثرة حذف « لا » من « لاسيّما » ؟ .

٥٢ — ما المراد بحروف المعانى ؟ ، وعلى أساس تم تنويعها إلى ثلاثة أنواع ؟ — اشرح ذلك مع التفصيل .

٥٣ — لماذا عُنى النحاة بإصلاح الألفاظ ؟ ، وما مظاهر ذلك فى كلام العرب ؟

٥٤ — وضح الموقع الأصلى لكل من الفاء واللام فيما يأتى :

ا — أما الحديقة فثمرة .　　ب — إن أخاك لمجتهد .

٥٥ — ما الغرض من زيادة الباء واللام فيما يأتى :

(ا) أنضر بالورد .　　　(ب) لا أبا لزيد .

٥٦ — ما المراد باللبس ؟ ، ولماذ منع النحاة ارتكابه ؟ ، وكيف يتقون شره ؟ — اشر ذلك بشىء من التفصيل .

٥٧ — لماذا حكم الصرفيون بحذف الياء من المنسوب إليه فى باب « فَعلية » ، دون باب « فَعيل » ؟ .

٥٨ — لماذا أجاز النحاة ترخيم ما فيه التاء ، وإن لم يكن علما ؟ .

٥٩ — لماذا شاع ترخيم الأعلام دون غيرها فى كلام العرب ؟ .

٦٠ — ما المراد بالطارىء ؟، وهل له من أثر اللفظ أو المعنى ؟ ، ولماذا ؟ .

٦١ — علل لما يأتى :

ا — حذف التوين فى قولهم : « الرجل رجل الشدة » .

ب — حذف التاء فى قولهم : « فاطمىّ ، وقاهرىّ » .

ج — « « « « : « قام الهنود » .

د — « « من الجمع فى قولهم : « تمرات » .

ه — تحول الاستفهام إلى خبر فى قولهم : مررت برجل أىّ رجل » ! .

و — تحول الإيجاب إلى نفى فى قوله تعالى : « قل : آللهَ أذن لكم ، أم على تفترون » ؟ ! .

ز — تحول النفى إلى إيجاب فى قوله تعالى : « ألست بربكم ؟ ! ـ قالوا : بلى »

٦٢ — لماذا منع القراء رفع « مالك » فى قوله تعالى : « مالك يوم الدين » ، مع أنه يجوز فى العربية ؟ .

٦٣ — لماذا روعيت المعرفة فيما يأتى ؟ :

(ا) هذا زيد ورجل منطلقين .　　　(ب) مررت بهند وفتاة ضاحكتين .

٦٤ — بم استدل النحاة على أصالة المذكر، وفرعية المؤنث ؟ - اشرح ذلك مع التمثيل .

٦٥ — وضح مظاهر تغليب المذكر على المؤنث فى كلام العرب .

٦٦ — متى يراعى المتقدم فى كلام للعرب ؟ ، ولماذ ؟ .

٦٧ — لماذا كان أخص الضمائر أعرفها ؟ ، وما أثر ذلك فى كلام العرب ؟

٦٨ — لماذ قلبت الواو ياء عند التقائهما فى كلمة واحدة ؟ - اشرح ذلك مع التمثيل .

٦٩ — يجوز فيما تحته خط فيما يأتى أن يكون من عطف الجمل ، ومن عطف المفردات ، فلماذا ؟ .

ا — والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم ، يحبون من هاجر إليهم .

ب — ياليت زوجك فى الوغى متقلدا سيفا ورمحا .

٧٠ — لماذا رجح البصريون أن تكون اللام فى قوله تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » - لام التعليل ، لا لام العاقبة ؟ .

٧١ — لماذا كان ادعاء الترادف فى « دمث ، ودمثر » ، أولى من ادعاء أن الثلاثى فرع عن الرباعى بعد حذف الراء منه شذوذا ؟ .

٧٢ — تكلم بإيجاز عما يأتى :

(لام السبب - لام المآل - الاشتراك - المجاز - الترادف - الحذف الاعتباطى - حروف الزيادة)

٧٣ — لماذا كان الحكم على نون « هندلع » بالزيادة أولى من الحكم بالأصالة؟

٧٤ — إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا ، وبين كونه مبتدأ والباقى خبراً ، فما الأولى حينئذ ؟ ولماذا ؟ ، ومتى يعدل عن ذلك ؟ .

٧٥ — كيف يعرب العدد إذا وقع المنصوب ؟ - اشرح ذلك مع التمثيل .

٧٦ — كيف تعرب « كل ، وبعض ، وأى » ، إذا وقعت موقع المنصوب - اشرح ذلك مع التمثيل .

٧٧ — لماذا حكم النحاة على الألف والواو والياء فى الأسماء الستة بأنها لامات للكلمة ، لازائدات للإشباع .

٧٨ — هل يختلف المعطوف عليه فيما يأتى ؟ ، ولماذا ؟ .

(ا) انتصر محمد ، وعادل ، وخالد ، وبكر .

(ب) « « ، فعادل ، فخالد ، فبكر .

(ح) « « ، ثم عادل ، ثم خالد ، ثم بكر .

٧٩ — لماذا التزم النحاة رفع الفاعل ونصب المفعول به فيما يأتى ، مع ظهور الفرق بينهما .

[ضرب الله مثلا — شرب محمد الماء — ركب سعد الحصان — فهم الطلاب الدرس]

٨٠ — لماذا أوجب البصريون إبراز الضمير فى نحو قولك : « زيد هند ضاربته هى » ، مع اتضاح المعنى فيه ؟ .

٨١ — علل لما يأتى :

(ا) حذف الواو من نحو « نعد ، وتعد ، وأعد » .

(ب) حذف الهمزة من نحو « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » .

(ح) حذف الهمزة من « نرى ، وترى ، ويرى » .

(د) قلب همزة التأنيث واوا فى التثنية .

(ه) جواز تقديم خبر « ليس » عليها .

٨٢ — ما المراد بإيجاز الحذف ؟ ، ومتى يصار إليه ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل .

٨٣ — لماذا التزم العرب ضمير الرفع المنفصل ليؤكد به الضمير المتصل مطلقا؟ — اشرح ذلك بشىء من التفصيل .

٨٤ — لماذا رفض النحاة جعل « ظلام » فى قوله تعالى : « وما ربك بظلام للعبيد » من صيغ المبالغة ؟ .

٨٥ — ما المراد بالجموع الحقيقية ؟ ، وما أنواعها ؟ ، ولماذا كانت حقيقية ؟ .

٨٦ — وضح الحكم النحوى لجمع التكسير عند عود الضمير عليه .

٨٧ — ما المراد باسم الجمع ؟ ، وما الفرق بينه وبين الجمع ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل :

٨٨ — ما المراد باسم الجنس الجمعى ؟ ، وما الفرق بينه وبين الجمع واسمه ؟ .

٨٩ — ما المراد باسم الجنس المطلق ؟ ، وما الفرق بينه وبين اسم الجنس الجمعى ، والآحادى ؟ .

٩٠ — ما الفرق بين اسم الجنس الإفرادى والنكرة ؟ .

٩١ — هل يلزم التنافى بين مدلول الجنس الموضوع للماهية من حيث هى ، وبين مدلول الجمعى والإفرادى ؟ ، ولماذا ؟

٩٢ — هل يلزم التنافى بين دلالة اسم الجنس الجمعى على الماهية والجمعية معاً ؟ ولمــاذا ؟ .

٩٣ — وضح الحكم النحوى لاسمى الجمع والجنس عند عود الضمائر إليهما .

٩٤ — لماذا منع النحاة تأنيث الخبر فى هذين الأسلوبين ؟

[المحمدون شربت العسل ـ المحمدون شاربة العسل]

٩٥ — لماذا أجاز النحاة تأنيث الخبر فى هذين الأسلوبين ؟

[الطلحات جلست ـ الطلحات جالسة]

٩٦ — اذكر الوجوه الممكنة فى الأخبار الآتية :

(ا) الجنيهات انصرفت . (ب) الفاطمات انطلقت .

(ح) الكراسات امتلأت .

٩٧ — لماذا أجاز النحاة فى ضمير الرفع المستتر — فيما يأتى — التذكير والتأنيث ؟

(ا) الكلام يسمى جملة .

(ب) الأزهر الشريف يدعى قلعة الإسلام .

٩٨ — لماذا أجاز النحاة فى اسم الإشارة الواقع فى الأساليب الآتية التعبير عنه بصيغة المذكر والمؤنث ؟ .

(ا) جاءنى رجل ، فقال ذلك الرجل كلاما طيبا .
(ب) حققت نصراً ، فشرفنى هذا النصر .
(ج) صارعت أسداً فهزمت ذلك الأسد .

٩٩ — لماذا عومل غير العاقل معاملة العاقل فيما يأتى ؟

(ا) والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين .
(ب) وقالوا لجلودهم : لم شهدتم علينا ؟ — قالوا : أنطقنا الله الذى أنطق كل شىء .
(ج) لا الشمس ينبغى لها أن تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل فى فلك يسبحون .
(د) أولئك يلعنهم الله ، ويلعنهم اللاعنون .

١٠٠ — ما الذى أفادته باء الجر فيما يأتى ؟ :

(ا) بعت الجورب بدرهم — أبدلت الثوب بدينار .
(ب) اشتريت العربة بعشرة آلاف ريال - اتهبت البيت من أبى بمائة جنيه .

١٠١ — لماذا وجبت تثنية المضاف فى الأسلوب الأول دون الثانى فيما يأتى ؟ .

[رأيت سيارتى سعد وفهد — طعنت قلب بكر ودعد]

١٠٢ — لماذا أجاز النحاة التعبير بالمفرد فيما يأتى ، وما أصل التعبير فيه ؟

{ رأيت الأزهار بعينى — قبضت على المجرم بيدى — سمعت الأذان بأذنى — جاءنى المدين برجله } .

١٠٣ — متى تجوز مراعاة اللفظ أو المعنى ؟

١٠٤ — ما المراد بالحمل فى العرف النحوى ؟ ، وما الأبواب التى تجرى فيها هذه الظاهرة ؟ .

١٠٥ — اشرح بشىء من التفصيل معنى الحمل على اللفظ أو المعنى فى الأبواب الآتية :

[الجمل أو شبهها - أسماء الحروف الهجائية - رُبّ - المنادى المفرد]

١٠٦ — وضح المراد مما يأتى :

[الحروف الهجائية - حروف المعجم - حروف المبانى]

١٠٧ — إذا اجتمع الحمل على اللفظ والمعنى ، فما الحكم حينئذ ؟ ، ولماذا؟

١٠٨ — لماذا ضعف النحاة الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ؟ ، ولماذا جاز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فى قوله تعالى : « ومن الناس من يشترى لهو الحديث؛ ليضل عن سبيل الله بغير علم ، ويتخذها هزوا ، أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها ، كأن فى أذنيه وقرا ، فبشره بعذاب أليم » ؟ .

١٠٩ — علل لما يأتى .

(ا) اختصاص باء القسم بجر الضمير .

(ب) التزام التاء فى الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى .

(ج) بناء المضارع على السكون مع ضمير جماعة الإناث .

(د) جر مالا ينصرف بالكسرة إذا أضيف .

١١٠ — من قواعد النحاة أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها ، فلماذا لم ترد اللام فى « يد ، ودم ، وغد » ؟ .

١١١ — التصغير والتكسير ، مما يرد الأشياء إلى أصولها — اشرح ذلك مع التمثيل .

١١٢ — ما معنى أن التبادر أمارة الحقيقة - ناقش ذلك بشىء من التفصيل .

١١٣ — متى يكون المجاز أولى من الاشتراك - اشرح ذلك مع التمثيل .

١١٤ - لماذا تعدى الفعل « أحسن » بالباء فى قوله تعالى « وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن » مع أنه يتعدى بنفسه .

١١٥ — لماذا تعدى الفعل « أصلّب » فى قوله سبحانه : « ولأصلبنكم فى جذوع النخل بنى » ، مع أنه يتعدى بعلى ؟ .

١١٦ — ما المراد بالإضمار ؟ ولماذا كان أسهل من التضمين ؟ - اشرح ذلك مع التمثيل .

١١٧ — بم استدل بدر الدين بن مالك على أن الجزم فى قوله تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » بإضمار « إن » الشرطية لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط ؟ ، وبم اعترض عليه المخالفون ؟ ، وكيف دافع عنه أنصاره ؟ .

١١٨ — وضح الفرق بين الإجمال والتفصيل .

١١٩ — ما معنى أن الإضمار أحسن من الاشتراك ؟ وهل هذا محل اتفاق ؟ ولمـــاذا ؟

١٢٠ — وضح حقيقة الأمثال فى اللغة العربية ، ثم اشرح أثرها اللفظى والمعنوى .

١٢١ — لماذا كان الشرط فى أصل وضعه مبنيا على الإبهام ؟ ، وهل لذلك من أثر لفظى ؟ . اشرح ذلك مع التمثيل .

١٢٢ — ما الفرق بين التكرار والعموم ؟ .

١٢٣ — ما الفرق بين العام والأعم ؟

١٢٤ — متى يجوز فيما تحته خط فيما يأتى الرفع والنصب ؟

[ما انطلق إلا بكر إلا سعد]

١٢٥ — اشرح بشىء من التفصيل حقيقة التابع عند النحاة .

١٢٦ — علل لما يأتى :

(ا) عدم الجمع بين الميم وحرف النداء فى « اللهم » .

(ب) « « « التاء والواو فى باب « عدة ، وزنة » .

(ح) « « « « والياء فى باب « زنادقة ، وجبابرة » .

(د) « « « التنوين والياء فى باب « جوار ، وغواش » .

(ه) « « « إذا الفجائية والفاء الرابطة للجواب .

(و) « « « أن المصدرية وحتى .

(ز) حذف خبر المبتدأ وجوباً بعدما هو نص فى القسم ، وبعد « لولا » ، وبعد واو المعية .

١٢٧ — لماذا منع النحاة التصرف فى « نعم وبئس » ، وفى أفعال التعجب ؟ .

١٢٨ — لماذا أجاز النحاة دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ولم يجيزوا جزم الفعل بعده ؟ — اشرح ذلك مع التمثيل .

١٢٩ — ما المراد بتكثير المعنى عند النحاة ؟ ، ومتى يكون تكثير المبنى دالا على تكثير المعنى ؟ — فصل القول فى ذلك .

١٣٠ — اشرح المراد بما يأتى :
[الدليل - الدال - الدلالة - الاستدلال]

١٣١ — وضح الفرق بين الأدلة الإجمالية ، والأدلة التفصيلية .

١٣٢ — لماذا أثبت سيبويه وزن فعل (بكسر الأول والثانى) فى كلامهم بكلمة « إبل » وحدها ؟ .

١٣٣ — متى يحتاج النحاة فى إثبات الحكم إلى وجود النظير ؟ .

١٣٤ — لماذا حكم الصرفيون على الهمزة والنون فى « أندلس » بالزيادة ؟ .

١٣٥ — إذا تطرق الاحتمال إلى الدليل ، فما الحكم ؟ ، ولماذا ؟ - اشرح ذلك بشىء من التفصيل .

١٣٦ — اشرح الفرق بين التعذر الذاتى والتعذر العرضى ، موضحا أحوال التعذر الذاتى .

١٣٧ — لماذا أبدل النحاة من الواو ميما فى كلمة « فم » ، بعد حذف لامه ؟ - اشرح ذلك مع التمثيل .

١٣٨ — بم استدل البصريون على أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد فقط ؟

١٣٩ — ما الدليل على أن الألف فى « كلا » ليست زائدة ؟ .

١٤٠ — بين سيبويه والجرمى خلاف فى تاء « كلتا » ، فما حقيقة هذا الخلاف ؟ وما الذى يترتب عليه ؟ .

١٤١ — لماذا أجاز النحاة البناء على الفتح فى صفة اسم « لا » النافية للجنس ؟

١٤٢ — هل للسين أو سوف فى كلام العرب من أثر لفظى ؟ ، ولماذا ؟ .

١٤٣ — لماذا آثر النحاة الأحكام الآتية ؟

(ا) أصالة الواو فى « ورنتل » .

(ب) نصب « قائما » فى قولك : « فيها قائما رجل » على الحالية .

(ج) نصب « زيدا » فى قولك : « ما قام إلا زيداً أحد » .

١٤٤ — لماذا خرج الجمهور جر « بيضاء » فى قولهم : « ما كل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة » ، على حذف المضاف وإبقاء عمله ؟ .

١٤٥ — ما الفرق بين التأويل والتخريج ؟ .

١٤٦ — ما المفهوم النحوى للأبواب الآتية ؟ ، وأيهما أقوى عند التردد فى الحكم ؟ .

(باب طوى ـ باب حي ـ باب القوة)

١٤٧ — لماذا آثر النحاة ما يأتى ؟ :

(ا) جعل العين فى « ذا » الإشارية واواً .

(ب) واو الحيوان أصلها الياء .

(جـ) منع الصرف فى « رحمان » .

(د) جعل الألف فى « كلا » منقلبة عن واو .

(هـ) الحكم على « حسان » بزيادة النون .

(و) المرفوع بعد « لولا » مبتدأ محذوف الخبر .

(ز) حتى مع المضارع المنصوب حرف جر .

١٤٨ — لماذا رجح النحاة نصب ما بعد الواو على رفعه فيما يأتى ؟

(لقيت زيدا ، وعمراً كلمته ـ قام سعد ، وبكرا أكرمته)

١٤٩ — هل ينسحب الحكم فيما يأتى على مجرور « إلى » ؟ ، ولماذا ؟ .

(ا) قرأت القرآن من أوله إلى آخره .

(ب) ثم أتموا الصيام إلى الليل .

(جـ) سرت من الصبح إلى العصر .

١٥٠ — لماذا بنى المضارع عند إسناده إلى نون النسوة ، أو اتصاله بنون التوكيد ؟ .

١٥١ — لماذا لم يعول النحاة على الأعلام فى إثبات الأبنية ؟ ، وما الذى يترتب على ذلك ؟ .

١٥٢ — متى تلزم الكلمة الصدر ؟ ، ولماذا ؟ ، وكيف يتم ذلك ؟ .

١٥٣ — لماذا لم تلزم أدوات النفى « لم ، ولن ، ولا » الصدر ، مع أنها تؤثر في مضمون الجملة ؟ .

١٥٤ — لماذا لم تلزم الأفعال الناقصة الصدارة ، مع أنها تغير معنى الكلام ؟

١٥٥ — هل فقد الاستفهام الصدارة فى هذين الأسلوبين ؟ ، ولماذا ؟ .

(علمت أيهم فى الطريق ؟ ـ أنت ممن خير ؟)

١٥٦ — تكلم بإيجاز عما يأتى :

(العرض ـ التخصيص ـ التنبيه ـ مضمون الجملة ـ حكم الجملة ـ المعنى ـ المفهوم ـ النسبة)

١٥٧ — أى التعبيرين أدق ؟ ، ولماذا ؟ .

(ا) كل حرف اختص بشىء ، ولم يكن مخصصا له ، فإنه يعمل فيه .

(ب) كل حرف اختص بشىء ، ولم ينزل منه منزلة الجزء ، فإنه يعمل فيه .

١٥٨ — ما الذى اختصت به الأدوات الآتية ؟ ، وما أثر هذا الاختصاص فيها ؟

(إن وأخواتها ـ حروف الجر ـ النواصب ـ الجوازم)

١٥٩ — هل للأدوات الآتية من آثار لفظية ؟ ، ولماذا ؟

(لولا ـ لوما ـ أل المعرفة ـ السين ـ سوف ـ قد)

١٦٠ — لماذا عملت « إذن » فى المضارع ، و« ما » و« لا » النافيتين فى الأسماء ، مع فقدان الاختصاص فيهما ؟ .

١٦١ — هل تؤثر الأدوات الآتية فى اللفظ ؟ ، ولماذا ؟ .

(همزة الاستفهام ـ ما النافية ـ يا فى النداء ـ إن وأخواتها ـ ما الحجازية)

١٦٢ — لماذا تخطى العامل « أل » المعرفة ، وها التنبيه ، وما الزائدة ، ولا النافية فيما يأتى ؟ :

(ا) مررت بهذا الرجل فى المسجد .

(ب) فبما رحمة من الله لنت لهم .

(جـ) قال : عما قليل ليصبحن نادمين .

(د) جئت بلا زاد .

(هـ) غضبت من لا شيء .

(و) لئلا يكون للناس على الله حجة .

(ز) إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض ، وفساد كبير .

١٦٣ — لماذا منع النحاة الأمور الآتية ؟ :

(ا) حذف الجار ، والجازم .

(ب) تقديم أخبار « إن » وأخواتها عليها .

(جـ) تقديم الحال على عامله الضعيف .

١٦٤ — لماذا رفض الجمهور ما يأتى ؟ :

(ا) الابتداء والمبتدأ معاً عاملان فى الخبر .

(ب) المتبوع وعامله معاً عاملان فى التابع .

(جـ) الفعل والفاعل معاً عاملان فى المفعول .

١٦٥ — ما المراد بالعارض عند النحاة ؟، ولماذا لم يعتد به فى كلام العرب ؟ .

١٦٦ — لماذا منع النحاة صرف « أفعل » الاسم فيما يأتى ؟ :

(أدهم للقيد ـ أسود للحية ـ أبرق للأرض الخشنة)

١٦٧ — لماذا صرف النحاة أفعل الوصف فيما يأتى ؟ :

(سعدت بنسوة أربع ـ نفرت من رجل أرنب)

١٦٨ — لماذا حذفت لام الفعل فيما يأتى ؟

(ا) هند رمت خمارها ، ودعت وليها .

(ب) دعت الكاتبة إلى الهدى ، ورمت الأقلام من يدها .

(جـ) ليلى وسلمى دعتا إلى الوفاق ، وسعتا فى الإنصاف .

١٦٩ — ما الحكم النحوى لإلحاق العلامة فيما يأتى ؟ ، ولماذا فرق النحاة بين إلحاق الفعل علامة التأنيث ، وإلحاقه علامة التثنية والجمع ؟ .

(ا) التهمت زينب وجبة الغذاء .

(ب) الشجرة أزهرت .

(جـ) شرفتنا اليوم الباحثة الاجتماعية .

(د) ما تكلمت اليوم إلا فتاة واحدة .

(ﻫ) انطلقا المحمدان .

(و) فرحوا العمال .

(ز) ابتهجن الفتيات .

١٧٠ — لماذا حذف الصرفيون الواو من « يضع ، ويدع » مع أن العين فيهما مفتوحة ؟

١٧١ — كيف تقف على المنقوص المنون فى حالتى الرفع والجر ؟ اشرح ذلك مع التمثيل .

١٧٢ — لماذا لم تتغير المصادر والظروف فيما يأتى ؟ :

(سبحان الله ـ معاذ الله ـ التقينا عند الكعبة ـ ما ذقت الخمر قط)

١٧٣ — لماذا منع البصريون إعمال اسم الفاعل ، دون اعتماد ؟

١٧٤ — لماذا منع الجمهور تقديم معمول اسم الفعل عليه ؟ .

١٧٥ — لماذا أجاز النحاة إعمال « أن » ظاهرة ومقدرة ؟ ، ولم يجيزوا ذلك فى « لن ، وإذن ، وكى » ؟ .

١٧٦ — ما الغرض من وضع الألفاظ ؟ ، ومتى يستغنى عنها ؟ ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

١٧٧ — لماذا اختصت « غدوة » بالنصب بعد « لدن » ؟ ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

١٧٨ — لماذا اختص المضاف إليه بحذف الياء منه فى قولهم : « يابن أم ، ويابن عم » ؟ .

١٧٩ — ما الذى اختص به لفظ الجلالة فيما يأتى ؟ ، ولماذا ؟ .

(١) اللهم ، أعنى على أعدائى ! .

(ب) الله ، لأسعين فى الخير جهدى ! .

(جـ) تالله ، لأنتقمن من الظالم ! .

١٨٠ — ما التخفيف الذى لحق الأساليب الآتية ؟ ، ولماذا ؟ :

(ا) بالله ، هل رأيت القمر ؟ .

(ب) أقسم ، لأرينكم ما تكرهون ! .

١٨١ — عين المحذوف مما يأتى ، مع التعليل :

(لم أك مقصرا - لا أدر عن أمركم شيئا - لا عليك - لا بأس)

١٨٢ — «المحذوف لدليل كالثابت» - ناقش هذه العبارة بشىء من التفصيل .

١٨٣ — لماذا جاء الخبر مثنى فى قولهم : « راكب الناقة طليحان » ؟

١٨٤ — لماذا منع النحاة تقديم الصلة على الموصول ؟ .

١٨٥ — متى يرد النادر إلى أحد الأصول المعلومة ؟ ، ولماذا ؟ .

١٨٦ — ما المراد بالخارج عن القياس ؟ ، وهل يقاس عليه ؟ ، ولماذا ؟ .

١٨٧ — ما الدليل على ما يأتى ؟ .

(ا) إعمال « ما » النافية عمل « ليس » .

(ب) جمع « مشكلة » على « مشاكل » .

١٨٨ — لماذا ضعف النحاة الحذف فيما يأتى ؟ :

(خبر كان - الموصوف - الصفة)

١٨٩ — لماذا منع النحاة حذف المقسم عليه وتبقية القسم ؟ .

١٩٠ — لماذا كان حذف المضاف إليه أبعد فى القياس من حذف المضاف ؟ .

١٩١ — لماذا امتنع تقديم المفعول به على الفاعل ، والمبتدأ على الخبر فى هذين الأسلوبين ؟ .

(شكرنى إخوانى - عندى أمل)

١٩٢ — لماذا وجب تقديم المفعول به فيما يأتى ؟ :

(من أهنت ؟ - كتاب من قرأت ؟ - طريق من سلكت أسلك ؟).

١٩٣ — هل يجوز الوقف بالتضعيف فى «خالد» من قولهم: «هذا خالدّ»؟ ولماذا؟

١٩٤ — ما الدليل على أن الهاء فى الوقف بدل من التاء فى نحو «فاطمة، وصائمة»؟

١٩٥ — ما الفرق بين النفى والنهى؟ - ومتى يلتقيان؟ - اشرح ذلك مع التمثيل.

١٩٦ — إذا ورد النفى على شىء موصوف بصفة، فعلام يتسلط النفى؟، ولماذا؟

١٩٧ — ما المنفى فى الآيات الآتية؟:

(ا) الذى يصلى النار الكبرى، ثم لا يموت فيها ولا يحيا»

(ب) الله الذى رفع السموات بغير عمد ترونها.

(ج) تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا.

١٩٨ — هل اتفق العلماء على المنفى فى هذا الأسلوب؟، ولماذا؟:

[لا رجل ضاحك]

١٩٩ — هل يصدق من له أب، إذا قال: «لا أب لى»؟، ولماذا؟.

٢٠٠ — «نفى العموم لا يقتضى نفى الخصوص» - ناقش هذه العبارة بشىء من التفصيل.

٢٠١ — اشرح الفرق بين هذين التعبيرين فى المعنى والإعراب:

[كل الطلاب لم يسافر - لم يسافر كل الطلاب]

٢٠٢ — [أكرمت المهندس عادلا - فى بيتنا مفكرا رجل]

لماذا وجب انتصاب المعرفة فى الأسلوب الأول على البدلية - والنكرة فى الأسلوب الثانى على الحالية.

٢٠٣ — لماذا منع النحاة الفصل بين «أما» والفاء بأكثر من اسم واحد؟

٢٠٤ — إذا دعت الضرورة إلى منع الصرف فى المنصرف للجرور، فما الحكم؟

٢٠٥ — أى المادتين أولى فى اشتقاق كلمة «ينباع» الواردة فى قول عنترة:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة ... زيافة مثل الفنيق المكدم

(ن ب ع)، أو (ب و ع)؟ ولماذا؟.

٢٠٦ - لماذا اقتصر سيبويه على الإضافة فى نحو قولك: «بكر سامعك، وأنت سامعه»؟.

٢٠٧ - ما الفرق بين هذين التعبيرين فى المعنى ؟ :

[راجعت كل كتاب لى - راجعت كل كتابى]

٢٠٨ - أعرب ماتحته خط فى الآية الآتية، ثم بين ما الذى أفادته كلمة « كل » فيها ؟ .

[كل الطعام كان حلا لبنى إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوارة]

٢٠٩ - لماذا منع النحاة إضافة المضمرات ، وأسماء الإشارة ؟ .

٢١٠ - ما الفرق بين الاشتراك الوضعى ، والاشتراك الاتفاقى ؟ .

٢١١ - لماذا كانت إضافة الأعلام أكثر من اقترانها بأل ؟ .

٢١٢ - هل تشترط المناسبة بين المتضايفين ؟ ، ولماذا ؟ .

٢١٣ - لماذا منع البصريون دخول « أل » على جزأى المركب العددى ؟ .

٢١٤ - لماذا منع النحاة الأمور الآتية ؟ :

(ا) الجمع بين « أل » والإضافة .

(ب) « « وحرف النداء .

(ح) الجمع بين أداتى تعدية .

٢١٥ - لماذا منع النحاة الجمع بين أداتى تأنيث ؟ ، ولماذا خصوا الحذف بتاء المفرد فى جميع المؤنث السالم ؟ .

٢١٦ - ما الدليل على أن الألف فى « أرطاة » للإلحاق ، وليست للتأنيث ؟ .

٢١٧ - لماذا خطأ النحاة الأسلوب الأول دون الثانى فى كل مما يأتى ؟ .

(ا) [امتدت بنا السهرة وحتى الفجر - ما حضر زيد ولا عمرو]

(ب) [إن لزيدا فاهم - إن زيدا لفاهم]

٢١٨ - يمنع النحاة اجتماع أداتين لمعنى واحد ، فكيف ساغ اقتران الهمزة بـ « هل » فى قول زيد الخير :

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم ؟ !

٢١٩ - لماذا أنكر الجمهور العطف بـ « إمّا » ؟

٢٢٠ ـ لماذا حذفت ألف المقصور فى « فتى » من قولك : « رأيت فتى » ، وقلبت ياء فى « حبليات » ، جمع « حبلى » ؟ .

٢٢١ ـ لماذا منع النحاة الأسلوب الأول دون الثانى فيما يأتى ؟ :

[ياغلامك ـ أرأيتك زيدا ، مافعل ؟]

٢٢٢ ــ اشرح الفرق بين الأساليب الآتية ، ثم أعرب ما تحته خط فيها ؟ :

(ا) أرأيتك بكرا ، ماصنع ؟ ! .

(ب) قال : أرأيتك هذا الذى كرمت على ؟ .

(ﺟ) قل : أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة ، هل يهلك إلا القوم الظالمون ؟

٢٢٣ ــ أى التعبيرين أبلغ ؟ ، ولماذا ؟ :

[هذا قلم سعد وكتابه ــ هذا قلم سعد وكتاب سعد]

٢٢٤ ــ لماذا أجاز النحاة الأسلوب الأول دون الثانى فيما يأتى ؟ :

[قطع الحاكم يد ورجل السارق ــ لكم من الصفقة ثلث ، وسدسها]

٢٢٥ ــ لماذا حكيت الجمل المسمى بها ؟ .

٢٢٦ ــ ما الحكم الذى استفاده النحاة من تقدم الظرف فى قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » ؟

٢٢٧ ــ لماذا أجاز النحاة أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد فى « ظن » وأخواتها ؟ .

٢٢٨ ــ لماذا أجاز النحاة الأسلوب الأول دون الثانى فيما يأتى ؟ :

(عدمتنى ــ ظلمتنى)

٢٢٩ ــ كيف يمنع النحاة أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين لشىء واحد فى غير « ظن » وأخواتها ، مع ثبوت ذلك فى قوله تعالى ؟ :

(ا) وهزى إليك بجذع النخلة .

(ب) واضمم إليك جناحك من الرهب .

(ﺟ) أمسك عليك زوجك .

٢٣٠ — هل يجوز أن يقال : « ظننت نفسى قائمة » ؟ ، ولماذا ؟ .

٢٣١ — متى يجوز فى الفاعل والمفعول به أن يكونا ضميرين لشىء واحد؟، ولماذا؟.

٢٣٢ — لماذا رجح النحاة فى « كى » المسبوقة باللام ، والمتبوعة بـ « أن » أن تكون جارة مؤكدة ؟ .

٢٣٣ — لماذا حمل النصب على الجر فى المثنى ، وجمع السلامة ؟.

٢٣٤ — لماذا كان حذف الجازم وإبقاء عمله أضعف من حذف الجار ، وإبقاء عمله ؟ .

٢٣٥ — أيهما أشد اتصالا بصاحبه-جواب الشرط،أم جواب القسم؟ولماذا ؟

٢٣٦ — « كل ظرف فهو فى التقدير جار ومجرور » ـ اشرح هذه القضية بشىء من التفصيل . ؟

٢٣٧ — للتضمين عند النحاة ثلاثة أنواع ، فما هى ؟ ، وما الفرق بينها ؟ .

٢٣٨ — لماذا اشترط النحاة فى اسم المفعول والمبنى للمجهول، أن يكونا من مصدر فعل متعد ؟ .

٢٣٩ — إذا أطلق الظرف ، فهل يشمل ذلك الجار والمجرور ؟ ، ولماذا ؟ .

٢٤٠ — وضح حقيقة التمام والنقصان فى الظرف والجار والمجرور .

٢٤١ — ما معنى التوسع فى الظرف والجار والمجرور ؟ ولماذا كثر التوسع فيهما عند النحاة ؟ .

٢٤٢ — ما الذى اختصت به الأدوات الآتية ؟ ، ولماذا ؟ :

(همزة الاستفهام — إن الشرطية — أن المصدرية)

٢٤٣ — لماذا منع النحاة ظهور « أن » مع « حتى » ؟

٢٤٤ — لماذا أجاز النحاة ظهور « أن » مع المعطوف على المنصوب بعد « حتى » مع أن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ؟ .

٢٤٥ — لماذا أجاز النحاة فى المعطوف على مجرور « رُبَّ » أن يكون معرفة ؟ .

٢٤٦ — لماذا أجاز النحاة إبدال « سعد» من «الشيخ » فى قولك : «أنا المقدرُ الشيخ سعد »، مع أنه لايجوز عندهم « أنا المقدرُ سعدٍ ؟ .

٢٤٧ — لماذا أجاز النحاةُ البدلية فيما تحته خط مما يأتى ، مع أنه لايجوز مباشرة العامل فيه ؟ .

[سررتَ بك أنت — إنك أنت العاقل — يأيها المغرور ، أمسك] .

٢٤٨ — لماذا أجاز المبرد والفارسىّ وقوع الموصول الاسمى فاعلا لنعم وبئس ؟ .

٢٤٩ — قال الحارث المخزومى :

فأما القتال ، لاقتال لديكم ولكنّ سيراً فى عراض المواكب

يجوز فيما تحته خط فى البيت السابق إعرابان ، فما هما ؟ وهل هما فى درجة واحدة ؟ ولماذا ؟ .

٢٥٠ — لماذا منع النحاة اجتماع الأمور الآتية ؟ :

(أل والإضافة فى الاسم — السين وسوف فى الفعل — التنوين والإضافة فى الاسم — تاء التأنيث وسوف فى الفعل) .

٢٥١ — لماذا أجاز النحاة اجتماع الأمور الآتية ؟

[أل والتصغير فى الاسم — قد وتاء التأنيث فى الفعل] .

٢٥٢ — لماذا احتفظ العرب بتاء المفرد فى « ضاربتان وتمرتان » ، وأهملوها فى « أليان ، وخُصيان » ؟

٢٥٣ — ما المراد بالشبيه بالمضاف ؟ ، وما الفرق بينه وبين المضاف ؟ .

٢٥٤ — متى يظهر الأثر اللفظى للشبيه بالمضاف ؟ اشرح ذلك مع التمثيل .

٢٥٥ ـ اشرح بشىء من التفصيل وجه الشبه بين المضاف والشبيه بالمضاف.

٢٥٦ ـ وضح نوع الشبيه بالمضاف فيما يأتى :

﴿ ياحميدا فعله ، أبشر ـ ياراكبا متن الهواء ، أسرع ـ يالطيفا بالعباد ، لاتنسنا ـ ياغافلا والموت يطالبه ، أفق ـ ياشيخا فانيا ، كن مع الله ﴾ .

٢٥٧ ـ لماذا انتصب المنادى فى الأسلوب الأول ، وبنى على الضم فى الأسلوب الثانى مما يأتى ، مع أن كليهما موصوف ؟

[ياتاجرا صادقا ، أقبل ـ يامحمد الكريم ، أقبل]

٢٥٨ ـ لماذا أجاز النحاة وصف المنادى المنكر بالنكرة ، مع أنه يتعرف بالنداء ؟ .

٢٥٩ ـ اشرح الفرق بين المنادى فى هذين الأسلوبين :

[يابائعاً غشّنا أمس ، أقدم ـ يامن غشنا أمس ، أقدم]

٢٦٠ ـ بين نوع الألف فيما يأتى ، مع التعليل .

[لولا ـ غاق ـ عسى ـ جاك ـ باع ـ طال ـ هدى ـ رضا]

٢٦١ ـ لماذا كان الأولى فى الباء من قوله تعالى : « فامسحوا برءوسكم » أن تكون تبعيضية ، لا زائدة ؟ .

٢٦٢ ـ إذا اجتمع الخاص والعام ، فأيهما أولى بالتقديم ؟ ، ولماذا ؟ .

٢٦٣ ـ صوب الأخطاء الواقعة فى الأساليب الآتية ، مع التعليل :

[ربيع الثانى ـ جماد أول ـ جمادى الأخرى]

٢٦٤ ـ لماذا حكم النحاة على الساكن بأنه حاجز غير حصين ؟ ، وهل له من أثر فى اللفظ ـ اشرح ذلك مع التمثيل .

٢٦٥ ـ هل يخرج الشىء عن أصله ، إذا حمل على آخر فى بعض أحكامه ؟ ، ولماذا؟

٢٦٦ ـ هل يختلف إعراب المرفوع فيما يأتى ؟ ، ولماذا ؟ :

(قضى الأمر ـ انقطع التيار ـ زهى الأمير علينا ـ نام الحارس)

٢٦٧ ـ لماذا منع النحاة عود الضمير فى « قليله » على « كثيره » من قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أسكر كثيره ، فقليله حرام » ؟

٢٦٨ - عين المبتدأ والخبر فيما يأتى ، مع التعليل لكل ماتذكر :

(البكر تستأمر وإذنها صماتها - ذكاة الجنين ذكاة أمه)

٢٦٩ - هل يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة ؟ ، ولماذا ؟ .

٢٧٠ - لماذا خطأ النحاة الأسلوب الأول دون الثانى فيما يأتى ؟ :

(انطلق زيد نفسه وعينه - انطلق زيد الكريم والشجاع)

٢٧١ - « مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا » . ناقش هذه القضية بشىء من التفصيل .

٢٧٢ - أى التعبيرين أبلغ ؟ ، ولماذا ؟ :

(غسلنا أرجلنا إلى الكعبين - غسلنا أرجلنا إلى الكعاب)

٢٧٣ - مامعنى أن الصحيح مرآة المعتل ؟ ، وهل لهذه القضية من أثر ؟ ، ولماذا ؟

٢٧٤ - بين وجه المخالفة للقياس فيما يأتى :

(إضون - لدون - أبون - بنون - ظبون)

٢٧٥ - لماذا منع النحاة الجمع على حد المثنى فيما يأتى :

(ثمرة - عدة - يد - اسم - بنت - شفة)

٢٧٦ - لماذا منع الصرفيون أن يكون فى الجمع المتناهى ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير ؟ ، وما الذى يترتب على هذا المنع ؟ .

٢٧٧ - صغر الكلمات الآتية واجمعها ، ثم اشرح الفرق بينها :

(عندليب - زنجبيل - قنديل - قنطار)

٢٧٨ - اجمع الكلمات الآتية جمعاً مناسبا مع التعليل :

(أصم - أحمق - أفضل - أرنب)

٢٧٩ - ما الفرق بين المصدر ، واسم المصدر ؟

٢٨٠ - يأتى الفعّال اسما للمصدر كثيرا ، فهل معنى ذلك أنه قياسى ؟ ولماذا ؟

٢٨١ - أى الأفعال أصل لصاحبه فيما يأتى ؟ ، ولماذا ؟ :

(احمرّ واحمارّ - اسودّ واسوادّ - ابيضّ وابياض)

٢٨٢ - بم يحرك الحرف الأول من الكلمات الآتية ؟ ، ولماذ ؟ :

(بهلول - زغلول - صندوق - بعكوكة)

٢٨٣ - وردت الكلمات الآتية بتشديد الياء وتخفيفها ، فما وزنها فى الحالين ؟ ولماذا ؟ :

[الأثفية - الأمانى - الأغانى]

٢٨٤ - مانوع الإبدال الواقع فى « دينار ، وقيراط » ؟ ، وما الدافع إليه - وهل يجوز الإبدال فى « صنّارة ، ودنّابة » ؟ ، ولماذا ؟ .

٢٨٥ - كسر الكلمات الآتية ، مع التعليل :

(جبيب - طبيب - شريف - جليس)

٢٨٦ - بأي اعتبار صح إطلاق « القواعد ، والمناهج ، والأعلام » على الأصول ؟ .

٢٨٧ - مامعنى أن الملزوم أصل ، واللازم فرع ؟

٢٨٨ - وضح معنى الأصالة والفرعية فيما يأتى :

(الكل - الجزء - السبب - المسبب)

٢٨٩ - على أى أساس تم تنويع الأصول العامة إلى أصول قائمة ، وأصول مرفوضة ؟ .

٢٩٠ - الأصول المرفوضة ضربان ، فما هذان الضربان ؟ ، وما الفرق بينهما؟

٢٩١ - وضح الأغراض المتعلقة بالضرب الأول من الأصول المرفوضة .

٢٩٢ - اشرح الفرق بين ثلاثة الأنواع المتعلقة بالضرب الثانى من الأصول المرفوضة .

٢٩٣ - اشرح المراد مما يأتى :

ا - مراعاة الأصول تارة ، وإهمالها تارة أخرى .

ب - مراجعة الأصل الأقرب ، دون الأصل الأبعد .

جـ - مراجعة أصل ، واستئناف فرع .

٢٩٤ - هل تجوز مراجعة الأصول الآتية ؟ ولماذا ؟ .

(ا) صرف الممنوع من الصرف .

(ب) إجراء المعتل مجرى الصحيح فى الإعراب .

(جـ) إظهار « أن» مع المضارع فى النفى والأجوبة الثمانية .

(د) مجىء الخبر مفردا فى أفعال الرجاء ، والشروع ، والمقاربة .

٢٩٥ - لماذا كان الأصل فى وضع « حروف المعانى» أن تكون على حرف هجاء واحد أو حرفين ؟ .

٢٩٦ - ماذا يقصد الصرفيون بقولهم : « إن الأصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما»؟ .

٢٩٧ — لماذا كان الأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا ؟ .

٢٩٨ — لماذا بنى الاسم إذا وضع على حرف أو حرفين ولم يعرب ، الحرف إذا وضع على ثلاثة أحرف فأكثر ؟ .

٢٩٩ — لماذا اكتفى فى بناء الاسم بعلة واحدة ولم يكتف فى منعه الصرف إلا بعلتين ، أو علة واحدة تقوم مقامهما ؟ .

٣٠٠ — لماذا جعل الاسم أصلا للفعل والحرف ؟ ، وما مرد الأصالة فيه؟

٣٠١ — لماذا كان الفعل أصلا للاسم فى العمل ؟ وما معنى الأصالة فيه ؟ .

٣٠٢ — لماذا كان الفعل أصلا للاسم فى الصحة والإعلال ؟ .

٣٠٣ — لماذا خصت الإضافة بالأسماء ؟ ، وهل ينتقض ذلك بإضافة الظروف إلى جمل الأفعال فى الأساليب الآتية ؟ ، ولماذا ؟ .

(ا) أكافئكم إذا أحسنتم التصرف .

(ب) لما أكلوا ، انصرفوا .

(جـ) جلست حيث أذن لى .

٣٠٤ — لماذا كان الأصل فى الإسناد للفعل ، دون الاسم ؟ .

٣٠٥ — لماذا كان الأصل فى الأفعال التصرف ؟ .

٣٠٦ — لماذا كان الأصل فى الأفعال الدلالة على الحدث والزمان ؟

٣٠٧ — املأ الأماكن الخالية فيما يأتى :

(ا) الدال على الحدث وحده يسمى . . .

(ب) « « الزمان وحده يسمى . . .

(ج) « « الحدث والزمان المطلق يسمى . . .

(د) « « الزمن المعين والحدث الخاص يسمى . . .

(ه) « « « « « العام يسمى . . .

(و) « « الحدث الخاص المجرد عن الزمان يسمى . . .

(ز) المجرد من الحدث والزمان معا يسمى . . .

٣٠٨ — مانوع الحدث الذى فقدته كان وأخواتها ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٠٩ — ما الذى فقدته أفعال التعجب ؟ ، ولماذا ؟

٣١٠ — ما الذى فقدته « عسى ، وليس » ولماذا ؟

٣١١ — لماذا كان الأصل فى الفعل التذكير ؟

٣١٢ - ما معنى أن الماضى أصل الأبنية ؟ ، وهل يتعارض ذلك مع أصالة المصدر للأبنية جميعها ؟

٣١٣ - لماذا تغيرت حركة الفاء فيما يأتى ؟ :

(قُلتُ - بِعتُ - خِفتُ - هِبتُ - طُلتُ)

٣١٤ - هل يلزم فى كل لفظ أن يطابق معناه ؟ ، ولماذا ؟ .

٣١٥ - بم استدل الكوفيون على أن « أفعل به » فى التعجب أمر كلفظه ، ، ولماذا خالفهم البصريون فى ذلك ؟ .

٣١٦ - هل وافق المعنى اللفظ فيما يأتى ، ولماذا .

(ا) سواء علىّ أفهمتم ، أم لم تفهموا .

(ب) اللهم ، انصرنا أيها العرب .

(ج) رضى الله عنا أكمل الرضوان .

٣١٧ — لماذا كان الإيجاب أصلا لغيره من النفى ، وما أشبهه ؟

٣١٨ — ما المراد بالإضمار ؟ ، ولماذا كان على خلاف الأصل ؟ .

٣١٩ — متى يكون نصب « اليوم » فى قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » على خلاف الأصل ؟ ، ولماذا ؟

٣٢٠ — ما الدليل على الإفراد فى الأدوات الآتية ؟ :

(ألا - أما - لن - إذن - لولا - مهما)

٣٢١ — لماذا كان الأصل فى تقدير الحرف أن يقدر ساكنا ؟

٣١٢ — لماذا اختار سيبويه سكون العين فى « شاة ، ودم » ؟

٣٢٣ — ما المراد بالبناء ؟ ، ولماذا كان الأصل فى الأفعال ؟

٣٢٤ — متى يعرب المضارع لفظاً ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٢٥ — هل يقع الإعراب المحلى فى المضارع ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٢٦ — ما المراد بالإعراب عند النحاة ؟ ، ولماذا كان الأصل فى الأسماء ؟ .

٣٢٧ — ما المراد باستدراج العلة فى كلامهم ؟ .

٣٢٨ — متى يبنى الاسم ؟

٣٢٩ — تكلم بإيجاز عما يأتى :

(الشبه الوضعى - الشبه المعنوى - الشبه الاستعمالى - الشبه الافتقارى)

٣٣٠ — عين الأسماء المبنية فيما يأتى ، ثم اشرح علة البناء فيها :

(نمت مبكرا - سررنا لحضوركم - متى جئت ؟ - متى تقم أقم - هنا القاهرة - هيهات السفر - إذا استعنت فاستعن بالله) .

٣٣١ — علل لما يأتى :

(ا) إعراب « أى » الشرطية والاستفهامية مع وجود الشبه المعنوى فيها .

(ب) إعراب « ذان وتان » مع وجود الشبه المعنوى فيهما .

(حـ) — إعراب المصدر النائب عن فعله مع وجود الشبه الاستعمالى فيه .

(د) إعراب المصدرين : « سبحان ، ومعاذ » ، مع وجـــود الشبه الافتقارى فيهما .

(هـ) إعراب الظروف المضافة إلى الجمل مع وجود الشبه الافتقارى فيها .

(و) إعراب النكرة الموصوفة مع افتقارها إلى الصفة .

(ز) إعراب « اللذان واللتان » ، مع افتقارهما اللازم إلى الصلة .

٣٣٢ — لماذا أعرب المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الستة بالحروف؟ وهل يعد ذلك خروجاً عن الأصل ؟ ولماذا ؟ .

٣٣٣ — بم ميز النحاة الأمور الآتية ؟ ، ولماذا ؟ :

(التعريف ـ التأنيث ـ التثنية ـ الجمع)

٣٣٤ — ما الدليل على أن المضارع فى الأصل للحال ؟ .

٣٣٥ — لماذا اتفق النحاة على جواز « خاف ربَّه عمر » واختلفوا فى « زان نوره الشجر ؟ » .

٣٣٦ — متى تبنى الكلمة على الحركة ؟ ، وهل يعد ذلك خروجا عن الأصل ؟ ولماذا ؟

٣٣٧ — لماذا كان الأصل فى الأسماء الصرف ؟ ، وما الذى يترتب على ذلك؟

٣٣٨ — لماذا لم يكتف النحاة فى منع الاسم من الصرف بعلة واحدة ؟ .

٣٣٩ — أيهما أصل لصاحبه : النكرة أم المعرفة ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٤٠ — لماذا غلبت المعرفة على النكرة فى قولك : هذان رجل وزيد ضاحكين ، مع أن النكرة هي الأصل ؟ .

٣٤١ — لماذا غلب النحاة ضمير المتكلم على ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب على ضمير الغائب فيما يأتى :

(أنا وأنت نجحنا ـ أنت وهو نجحتما)

٣٤٢ — أيهما أصل لغيره من المرفوعات : الفاعل ، أم المبتدأ ، ولماذا ؟ .

٣٤٣ — دلل على صدق ما يأتى :

(ا) الأصل في الفاعل أن يلي الفعل .

(ب) الأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بالفاعل .

٣٤٤ - لماذا اشترط النحاة في المبتدأ المخبر عنه التعريف ، ولم يشترطوا ذلك في الفاعل مع أن كليهما محكوم عليه ؟

٣٤٥ - هل يجوز في المبتدأ المخبر عنه أن يكون نكرة ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٤٦ - هل يجوز في المبتدأ المكتفي بمرفوعه أن يكون معرفة ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٤٧ - أى التعليلين أدق ؟ ، ولماذا ؟ :

(ا) « الأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه مسند ، والمسند كالفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير ... ... » .

(ب) « الأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه مسند ، والمسند ينبغي أن يكون مجهولا » .

٣٤٨ - لماذا أجاز النحاة « في داره فهد » ومنعوا « صاحبها في الدار » ؟ .

٣٤٩ - لماذا قدم المحكوم عليه في « محمد منطلق » ، وأخر في « انطلق محمد » ؟ .

٣٥٠ - لماذا وجب تقديم الحكم فيما يأتي ؟ :

(أجالسٌ أخواك ؟ - أمُهانٌ إخوتك ؟)

٣٥١ - لماذا كان الأصل في الخبر أن يغاير المبتدأ لفظا ، ويتحد به معنى ؟ .

٣٥٢ - متى يأتي الخبر على خلاف الأصل ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٥٣ - ما الغرض من اتحاد الشرط والجزاء فيما يأتي ؟ :

(ا) ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ .

(ب) فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه .

٣٥٤ - لماذا كان اقتران خبر المبتدأ بالفاء على خلاف الأصل ؟ وهل لذلك من أثر ؟ .

٣٥٥ - متى يقترن خبر المبتدأ بالفاء ؟ ، ولماذا ؟ . وما الذي يترتب على ذلك ؟ .

٢٥٦ - لماذا أجاز النحاة اقتران الخبر بالفاء فيما يأتى ؟ :

(ا) كل ضيف فى بيتكم فهو عزيز .

(ب) الصلاة التى تؤديها فى المسجد ، فهى الفضلى .

(ج) ومابكم من نعمة ، فمن الله .

٣٥٧ - لماذا اختلف النحاة فى جواز دخول الفاء على الخبر فيما يأتى ؟ :

(ا) الذى إن يعتمد على نفسه أقدره - فمقدر .

(ب) الذى أبوه محسن ، فكرم .

(ج) الجاهل ، فعلّمه .

(د) الذى زارنا أمس ، فله الشكر .

٣٥٨ - لماذا منع النحاة دخول الفاء على الخبر المنسوخ فى غيره إن ، وأن ، ولكن » ؟

٣٥٩ - ما المراد بالمفرد ؟ ، وهل يختلف مدلوله الاصطلاحى ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٦٠ - لماذا كان الأصل فى الخبر الإفراد ؟ ، ومامعنى الإفراد فيه ؟ .

٣٦١ - لماذا كانت «إلا» هى الأصل فى الاستثناء ؟ .

٣٦٢ - لماذا كان الأصل فى «إلا» الاستثناء ، وفى «غير» الصفة ؟ .

٣٦٣ - ما الدليل على أن «إلا وغير» قد استعملا فى غير ما وضعا له فيما يأتى ؟ :

(الناس هالكى إلا العالمون - انطلق الركب غير أخيك)

٣٦٤ - لماذا كان الأصل فى الاستثنا ، الاتصال ؟

٣٦٥ - بم استدل النحاة على أن الأصل فى الجر أن يكون بالحرف ؟ .

٣٦٦ - ما الدليل على أن الباء هى الأصل فى حروف القسم ؟ .

٣٦٧ - لماذا كانت الحقيقة هى الأصل فى الاستعمال ؟ ، ومتى يعدل عن ذلك الأصل ؟

٣٦٨ - هل يشترط فى كل مجاز أن يكون له حقيقة ؟ ، ولماذا ؟ .

٣٦٩ - لماذا كان الأصل فى الحال التنكير ، وفى صاحبها التعريف ؟ .

٣٧٠ - لماذا حمل صاحب الحال على المبتدأ ، ولم يحمل على الفاعل مع أن كلا منهما محكوم عليه ؟ .

٣٧١ - لماذا كان الأصل فى «إن» المخففة أن توصل بفعل ناسخ ؟

٣٧٢ - ما المراد بمشاكلة الجواب للسؤال ؟ ، ولماذا خولف الأصل فى قوله تعالى : « وإذا قيل لهم : ماذا أنزل ربكم ؟ - قالوا : أساطير الأولين » .

٣٧٣ - ما المراد بالتقدير ؟ ، ولماذا كان على خلاف الأصل ؟ .

٣٧٤ - قال تعالى : « عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن ، مسلمات مؤمنات ، قانتات ، تائبات ، عابدات ، سائحات ، ثيبات وأبكارا » . فى الآية السابقة نص على العاطف بين « ثيبات وأبكارا » ، وإهمال له بين الصفات الأخرى ، فلماذا ؟ ، وما الحكم فى الحالين ؟ .

٣٧٥ - لماذا قدر الخبر مؤخرا فى قولهم : « كل رجل وضيعته » ، والمبتدأ مقدما فى قولهم : « سقيالك » ؟ .

٣٧٦ - هل تتفق المادة اللغوية لكلمتى « الناس والأناس » ، ولماذا ؟

٣٧٧ - ما المراد بالمفاعلة ؟ ، ولماذا كان الأصل فيها أن تقع من جانبين ؟ .

٣٧٨ - هل جاءت المفاعلة على بابها فيما يأتى ؟ ، ولماذا ؟ :

(عاقبت اللص - سافر الضيف - عافانى الله)

٣٧٩ - ما المراد بالعائد ؟ ، ولماذا كان الأصل فى حذفه أن يكون من الصلة ؟ ولماذا خص العائد بالحذف دون غيره من الصلة ؟ .

٣٨٠ - لماذا كان الحذف للجزم أصلا للحذف للنصب ؟ .

٣٨١ - ما المراد بالتقاء الساكنين ؟ ، ولمـــاذا كان الكسر هو الأصل فى التخلص منهما ؟ .

٣٨٢ - لماذا لحقت التاء الكلمات الآتية ، مع أنها خاصة بالمؤنث ؟ .

(ناقة - نعجة - مدينة)

٣٨٣ - لماذا فرقوا بين المؤنث والمذكر بالعلامة ، ولم يضعوا للمؤنث لفظا خاصا به ؟ .

٣٨٤ - لماذا كان الأصل فى الأسماء التذكير ؟ ، وما الذى يترتب على ذلك ؟ -

٣٨٥ - وضح معانى الكلمات الآتية ، مستعيناً بمعجمى « أساس البلاغة ، والصحاح » موضحا طريقة الكشف فيهما :

﴿ دم - جعفر - نرجس - حقو - هنيهة - حيوان - البتة - ثبة - عضة - سراة اليوم - البريد - ميتة - الرهط - الركب - النجاد - اسم - الصديان - البزاز - الإغراء - الوصوصة - ماوى - كحيل - الأرطاة - السفح - دريئة - حزوى - عزة - رقة - لدة - عمروس - حنبطى - ديار - عزيب ﴾ .

٣٨٦ - أعرب ما تحته خط فيما يأتى ، ثم بين شاهد القواعد فيه :

١ - ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

٢ - ومية أحسن الثقلين جيداً ... وسالفـــة ، وأحسنه قذالا

٣ - ألما بسلمى عنكما إن عرضتما ... وقولا لها : عوجى على من تخلفوا

٤ - أبعد بعد تقول الدار جامعة ... شملى بهم أم تقول البعد محتوما ؟

٥ - أنا ابن التارك البكرى بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا

٦ - فأما الصدور ، لاصدور لجعفر ... ولكن أعجازا شديداً ضريرها

٧ - فلما تبين أصواتنا ... بكين وفديننا بالأبينا

٨ - أمنزلتى مى سلام عليكما ... هل الأزمن اللاتى مضين رواجع ؟

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ... ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع ؟

٣٧٧ - أعرب ما تحته خط فيما يأتى ، ثم بين شاهد الأصول فيه :

١ - الحمد لله العلى الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المجزل

٢ - صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

٣ - وما خذل قومى ، فأخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم ، فهم هم

٤ - فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ... ولكن ما يقضى فسوف يكون .

دليل المصطلحات

دليل الأبيــــات

الصفحة:البيت		البيـــــــــــــــــــت	
١٥٥	٥٧	فلتأتينك قصائد وليدفعن	جيشاً إليك قوادم الأكوار
١٦٣	٦٥	بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه	وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
		فقلت له : لا تبك عينك إنما	نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا
١٨٦	٦٧	أنا أبو النجم وشعرى شعرى	لله درى ما أجن صدرى
		من كلمات باقيات الحر	تنام عينى وفؤادى يسرى
		مع العفاريت بأرض قفر	
١٨٨	٧٠	وبجاشع قصب خوت أجوافها	لو ينفخون من الخوارة طاروا
١٨٨	٧١	فيا عجول على بو تطيف به	لها حنينان إصغار وإكبار
		ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت	فإنما هى إقبال وإدبار
		لا تسمن الدهر فى أرض وإن رتعت	فإنما هى تحنان وتسجار
		يوما بأوجد منى يوم فارقنى	صخر وللدهر إحلاء وإمرار

حرف السين

٩١	٢٣	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس

حرف العين

٦٧	١٧	كلا جانبيه يعسلان كلاهما	كما اهتز خوط النبعة المتتابع
١٠٧	٢٨	فبت كأنى ساورتنى ضئيلة	من الرقش فى أنيابها السم ناقع
١٠٨	٢٩	يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
١٣٨	٥٠	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
١٥٢	٥٦	أمنزلتى مى سلام عليكما	هل الأزمن اللائى مضين رواجع
		وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع
١٩٣	٧٣	بكل داهية ألقى العداه وقد	يظن أنى فى مكرى بهم فزع
		كلا ولكن ما أبديه من فرق	فكى يغروا فيغريهم بى الطمع

الصفحة	البيت	البيــــــــــــت	
١٢٧	٤٢	لعمرى لقد أنكرت نفسى ورابنى	مع الشيب أبدالى التى أتبدل
		دعانى الغوانى عمهن وخلتنى	لى اسم فلا أدعى به وهو أول
١٥٥	٥٨	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت لك الويلات إنك مرجلى
١٩٠	٧٢	كل أمر مباعد أو مدانى	فنوط بحكمة المتعــــالى
١٥٥	٥٩	الحمد لله العلى الأجلال	الواسع الفضل الوهوب المجزل

حرف الميم

الصفحة	البيت	البيــــــــــــت	
٢٠	١	لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحا	وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
٧٠	٢٠	يوفى ويرتقب النجاد كأنه	ذو إربة كل المرام يروم
		حتى تهجر فى الرواح وهاجها	طلب المعقب حقه المظلوم
١١٥	٣٤	وكأن ربا أو كحيلا معقدا	حش الوقود به جوانب قمقم
		ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيافة مثل الفنيق المكدم
١٢١	٣٩	سائل فوارس يربوع بشدتنا	أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم
١٢٢	٤٠	أنى جزوا عامرا سوءا بفعلهم	أم كيف يجزوننى السوءى من الحسن
		أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به	رئمان أنف إذا ما ضن باللبن
١٢٧	٤٣	ولقد أرانى للرماح دريئة	من عن يمينى تارة وأمامى
١٣٣	٤٦	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملى بهم أم تقول البعد محتوما
١٦٢	٦٤	صددت فأطولت الصدود وقلما	وصال على طول الصدود يدوم
١٨٧	٦٨	رفونى وقالوا ياخويلد لاترع	فقلت وأنكرت الوجوه هم هم
١٨٧	٦٩	وماخذل قومى فأخضع للعدا	ولكن إذا أدعوهم فهم هم

حرف النون

الصفحة	البيت	البيــــــــــــت	
٤٢	٧	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
		أنخن جمالهن بذات غسل	سراة اليوم يمهدن الكدونا
٦٥	١٣	تعال فإن عاهدتنى لاتخوننى	تكن مثل من ياذئب يصطحبان

الصفحة	البيت	البيـــت	
٦٩	١٩	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٩٧	٢٥	تيقنت أن رب امرىء خيل خائنا	أمين وخوان يخال أمينا
١١٧	٣٦	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضى الشفرتين يمانى
١٢٦	٤١	كلا يومى طوالة وصل أروى	ظنون آن مطرح الظنون
١٤٨	٥٤	فلما تبين أصواتنـــا	بكين وفدّيننا بالأبينا
١٤٩	٥٥	وكان بنو فزارة شر قوم	وكنت لهم كشر بنى الأبينا
١٩٢	٧٤	فوالله ما فارقتكم قاليا لكم	ولكن ما يقضى فسوف يكون

حرف الهاء

٤٧	٦	علفتها تبناً وماء بارداً	حتى شتت همالة عيناها
١١٧	٣٥	باعدأم العمر من أسيرها	حراس أبواب على قصورها
١٣٣	٤٥	فلا تلحنى فيها فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جم بلا بله
١٣٩	٥٢	فأما الصدور لاصدور لجعفر	ولكن أعجازاً شديداً ضريرها
١٥٧	٦٢	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلا ببين غرابها

حرف الياء

١٥٧	٦١	بدا لى أنى لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

دليل الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
	تمهيد
٧	القواعد ، لغة واصطلاحا .
٧	الأصول ، لغة واصطلاحا .
١٠	القوانين ، لغة واصطلاحا .
١٠	الأقيسة ، لغة واصطلاحا .
١١	الضوابط ، لغة واصطلاحا .
	الباب الأول
	فى القواعد الكلية
١٢	أنواع القواعد الكلية :
١٢	(ا) القواعد العامة .
١٢	(ب) القواعد الخاصة .
١٢	القواعد الكلية بين التقليل والتكثير .
١٢	مقارنة بين النحو وقواعده ، وأدلته الإجمالية .
١٤	ثمرة القواعد الكلية .
١٤	أهم القواعد الكليه وأشهرها .
١٤	١ - كل لفظ وضع لمعنى وضعاً أولياً ، فهو المرتجل .
١٦	٢ - كل لفظ مستعمل ، فله وضعان : وضع قصدى ، ووضع تبعى .
١٧	٣ - إذا أريد بالكلمة لفظها ، كانت اسماً له ، ومدلولها اللفظ الواقع فى التركيب .

الصفحة	الموضـــوع
١٨	٤ - إذا نقل الفعل أو الحرف إلى الاسمية ، لزمتهما أحكامها .
١٩	٥ - الثقل والخفة طريقهما المعنى ، لا اللفظ .
١٩	٦ - الاسم أخف من الصفة .
٢٠	٧ - الفعل أثقل من الاسم .
٢١	٨ - الفعل لا يثنى ولا يجمع .
٢١	٩ - كل مركب إسنادى ، فهو الجملة .
٢٣	١٠ - كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة ، فهى المتحدة به معنى .
٢٤	١١ - العلامة يجب اطرادها ، لا انعكاسها ، بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه معاً .
٢٥	١٢ - كل مانطق به غير العرب من الكلم ، فهو أعجمى .
٢٩	١٣ - الجمل كلها نكرات .
٣١	١٤ - الأفعال كلها نكرات .
٣٣	١٥ - الأفعال كلها مذكرة .
٣٣	١٦ - اجتماع الأمثال مكروه .
٣٤	١٧ - اختصار المختصر لا يجوز .
٣٦	١٨ - إصلاح اللفظ مطلوب .
٣٩	١٩ - ارتكاب اللبس محذور .
٤١	٢٠ - التغيير يأنس بالتغيير .
٤٣	٢١ - الطارىء يزيل حكم الثابت .
٤٤	٢٢ - القراءة سنة متبعة .
٤٤	٢٣ - إذا اجتمعت النكرة والمعرفة ، روعيت المعرفة .
٤٤	٢٤ - إذا اجتمع المذكر والمؤنث ، غلب المذكر
٤٥	٢٥ - إذا اجتمع طالبان ، روعى الأول .
٤٦	٢٦ - إذا اجتمع ضميران ، غلب الأعرف منهما .

الصفحة	الموضوع
٤٦	٢٧ - إذا اجتمعت الياء والواو ، غلبت الياء لخفتها .
٤٦	٢٨ - إذا اجتمع فعلان متقاربان فى المعنى ، ومختلفان فى المتعلق ، جاز ذكر أحدهما وعطف متعلق المتروك على المذكور .
٤٨	٢٩ - إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز ، فالمجاز أولى .
٤٨	٣٠ - إذا دار الأمر بين الترادف والحذف الاعتباطى ، فادعاء الترادف أولى .
٤٩	٣١ - إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، والوزنان باعتبارهما نادران ، فالأولى الحكم بالزيادة .
٤٩	٣٢ - إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا ، وبين كونه مبتدأ والباقى خبراً ، فالثانى أولى .
٥١	٣٣ - إذا وقع العدد موقع المنصوب ، أعرب حسب تمييزه .
٥١	٣٤ - إذا وقعت «كل وبعض وأى» موقع المضاف المنصوب ، أعربت حسب المضاف إليه .
٥٢	٣٥ - إذا أمكن أن يكون حرف فى الكلمة أصليا أو غير أصل فجعله أصليا أو منقلباً عنه أولى .
٥٢	٣٦ - إذا تكررت المعطوفات بالواو ، فالجميع معطوف على الأول وإن كانت بالفاء أو ثم ، فالتالى معطوف على السابق .
٥٣	٣٧ - إذا ثبت الحكم لعلة اطرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود تلك العلة .
٥٤	٣٨ - إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود ، فلا يصار إلى ايجاز الحذف .
٥٥	٣٩ - إذا أكد الضمير مطلقا بضمير ، كان الثانى من ضمائر الرفع لاغير .

الصفحة	الموضـــوع
٥٥	٤٠ - إذا نفيت الصفات على سبيل المبالغة، لم ينف أصلها .
٥٥	٤١ - إذا حمل الوصف أو الفعل على الجمع، اختلف الحكم فيهما تبعاً لنوع ذلك الجمع .
٦١	٤٢ - إذا وقع الضمير بين مذكر ومؤنث لمعنى واحد ، جاز تذكيره وتأنيثه .
٦١	٤٣ - إذا ذكر الغائب جاز أن يشار إليه بلفظ البعيد أو القريب .
٦٢	٤٤ - إذا أسند فعل العاقل إلى غير العاقل ، أخذ حكم العاقل .
٦٢	٤٥ - إذا دخلت الباء على العوض ، فإن وقع فى جانب البيع كان حاصلا وإن وقع فى جانب الشراء كان متروكا .
٦٣	٤٦ - إذا أضيف اسم الجنس الى شيئين ، وأريد إثبات أحدهما ، احتيج الى إضافة التثنية فى موضع الإلتباس .
٦٣	٤٧ — كل اثنين لايكاد أحدهما ينفرد عن الآخر ، فإنه يجوز الاكتفاء بواحد منهما .
٦٤	٤٨ — كل لفظ خالف لفظه معناه ، فإنه يجوز فيه مراعاة اللفظ أو المعنى .
٧١	٤٩ — إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، بدىء بالحمل على اللفظ .
٧٢	٥٠ — الضمائر والإضافة والتثنية والتصغير والتكسير ، ترد الأشياء إلى أصولها .
٧٤	٥١ - التبادر أمارة الحقيقة .
٧٦	٥٢ - الإضمار أسهل من التضمين .
٨٧	٥٣ - الإضمار احسن من الاشتراك .
٧٨	٥٤ - الأمثال لاتغير ، ويستجاز فيها مالا يستجاز فى غيرها .
٧٩	٥٥ - مبنى الشرط على الإبهام ، ومبنى الإضافة على التوضيح

الصفحة	الموضوع

الباب الثانى

فى الأصول العامة

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضـــوع

تم بحمد الله وتوفيقه

٦٤

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٨٥٦ / ١٩٧٥

شركة الطباعة الفنية المتحدة

١٥ شارع العباسية

تليفون ٨٣٧٤٦٧